

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والخمسون
(٢-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٤



* أعيد إصدارها للمرة الثانية لأسباب فنية (٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2272

[٩ تموز/يوليه ٢٠١٤]

المحتويات

الفصل	الصفحة
الأول - تنظيم الدورة.....	٦
ألف - جدول الأعمال	٦
باء - انتخاب أعضاء المكتب	٦
جيم - الحضور.....	٧
دال - الوثائق	٩
هاء - اعتماد تقرير اللجنة	١٠
الثاني - المسائل البرنامجية	١١
ألف - تقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.....	١١
باء - الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	١٣
الجزء الأول: موجز الخطة	١٣
البرنامج ١: شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات ..	١٧
البرنامج ٢: الشؤون السياسية	٢٩
البرنامج ٣: نزع السلاح	٣٦
البرنامج ٤: عمليات حفظ السلام	٤٢
البرنامج ٥: استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٤٨
البرنامج ٦: الشؤون القانونية	٤٩
البرنامج ٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.....	٥٤

٥٨	البرنامج ٨: أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
٦١	البرنامج ٩: دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
٦٥	البرنامج ١٠: التجارة والتنمية.
٧٣	البرنامج ١١: البيئة
٨٥	البرنامج ١٢: المستوطنات البشرية
٩٢	البرنامج ١٣: المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية . . .
١٠٣	البرنامج ١٤: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
١١١	البرنامج ١٥: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
١١٦	البرنامج ١٦: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
١١٨	البرنامج ١٧: التنمية الاقتصادية في أوروبا
١٢١	البرنامج ١٨: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٢٧	البرنامج ١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
١٢٨	البرنامج ٢٠: حقوق الإنسان
١٣٤	البرنامج ٢١: توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين.
١٣٩	البرنامج ٢٢: اللاجئون الفلسطينيون
١٤٤	البرنامج ٢٣: المساعدة الإنسانية
١٤٩	البرنامج ٢٤: الإعلام
١٥٦	البرنامج ٢٥: خدمات الإدارة والدعم
١٦٦	البرنامج ٢٦: الرقابة الداخلية
١٧٠	البرنامج ٢٧: الأنشطة المشتركة التمويل
١٧٣	البرنامج ٢٨: السلامة والأمن.

١٧٤	 التقييم	جيم -
	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض تنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والخمسين بشأن تقييم برامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعد مرور ثلاث سنوات على إصدارها	١٧٤
١٧٦	 مسائل التنسيق	الثالث -
	ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٣	١٧٦
١٨٢	 دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	باء -
١٨٦	 جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة	الرابع -
	المرفقات	
١٨٩	 جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجنة	الأول -
١٩٠	 قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين	الثاني -

الفصل الأول

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ودورها الموضوعية في الفترة من ٢ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في مقر الأمم المتحدة. وعقدت اللجنة ما مجموعه ٢٢ جلسة وعددا من المشاورات غير الرسمية.

ألف - جدول الأعمال

٢ - يرد جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين، الذي اعتمدته اللجنة في جلستها الأولى، في المرفق الأول من هذا التقرير.

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٣ - وُجِّه انتباه اللجنة، في نفس الجلسة، إلى مذكرة الأمانة العامة (E/AC.51/2014/L.2) المقدمة عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠) وقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩، التي أفادت فيها الأمانة العامة بأنه لا توجد تقارير متاحة ذات صلة صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة تُقدم لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها التنظيمية.

برنامج العمل

٤ - وُجِّه انتباه اللجنة، في الجلسة نفسها، إلى مذكرة الأمانة العامة عن حالة الوثائق (E/AC.51/2014/Rev.1) التي تورد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.

٥ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٢ حزيران/يونيه، أقرّت اللجنة برنامج العمل الأولي والمؤقت للدورة، على أساس أن المكتب سيُدخل عليه تعديلات، حسب الاقتضاء، خلال الدورة.

٦ - وعقب الجلسة الثانية، قدّم أمين اللجنة إحاطة غير رسمية عن المسائل التنظيمية للدورة، وقدّم مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية إحاطة غير رسمية عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٧ - انتخبت اللجنة، بالتركية، في جلستها الأولى، السيد جورج لوكا (جمهورية مولدوفا) نائباً لرئيس اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين.

٨ - وانتخبت اللجنة بالتركية، في جلستها الثانية، السيد رمضان مويني (جمهورية تنزانيا المتحدة) رئيساً للجنة لهذه الدورة. وفي الجلسة ذاتها، انتخبت اللجنة بالتركية السيد هيروشي أونوما (اليابان) مقرراً للجنة لهذه الدورة.

٩ - وفي الجلسة ١٩ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه، انتخبت اللجنة بالتركية السيد روبرت هاريسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والسيدة إيميلدا سمولتشييتش (أوروغواي) نائبين لرئيس اللجنة لهذه الدورة.

١٠ - وفيما يلي أعضاء مكتب اللجنة لهذه الدورة:

الرئيس:

السيد رمضان مويني (جمهورية تنزانيا المتحدة)

نواب الرئيس:

السيد جورجي لوكا (جمهورية مولدوفا)

السيد روبرت هاريسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السيدة إيميلدا سمولتشييتش (أوروغواي)

المقرر:

السيد هيروشي أونوما (اليابان)

جيم - الحضور

١١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة:

الاتحاد الروسي	زمبابوي
إثيوبيا	السلفادور
الأرجنتين	الصين
أوروغواي	غينيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	غينيا - بيساو
إيطاليا	فرنسا
باكستان	كازاخستان

الكاميرون	البرازيل
كوبا	بلغاريا
ماليزيا	بنن
المغرب	بوتسوانا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	بيرو
هايتي	بيلاروس
الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية تنزانيا المتحدة
اليابان	جمهورية كوريا
	جمهورية مولدوفا

١٢ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة بمراقبين:

كينيا	إسرائيل
لبنان	أيرلندا
مصر	بور كينا فاسو
المكسيك	الجزائر
النمسا	سري لانكا
	سويسرا

١٣ - وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة في اللجنة بصفة مراقب: الاتحاد الأوروبي.

١٤ - وحضر الدورة أيضا رئيسة ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام؛ ووكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ ووكيل الأمين العام، المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ ونائبة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح؛ ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني؛ والأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام؛ ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني؛ والأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية

والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ووكيل الأمين العام؛ ونائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والمدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛ والأمين العام المساعد للدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية لدى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والأمانة التنفيذية لشبكة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ والمدير العام بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ ونائب الأمين التنفيذي لشبكة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا؛ والمفوضة السامية لحقوق الإنسان؛ ونائب المفوض السامي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإدارية؛ ووكيل الأمين العام ومساعد الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية؛ ووكيل الأمين العام ورئيس إدارة شؤون السلامة والأمن بالنيابة؛ والأمانة التنفيذية للجنة الخدمة المدنية الدولية؛ والأمانة التنفيذية لوحدة التفتيش المشتركة؛ ومدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في الأمم المتحدة؛ وغيرهم من كبار المسؤولين في الأمانة العامة.

١٥ - ونوقشت البرامج أو أجزاء البرامج التالية من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالتداول عبر الفيديو: البرنامج ١، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات؛ والبرنامج ٥، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ والبرنامج ٦، الشؤون القانونية؛ والبرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا؛ والبرنامج ١٠، التجارة والتنمية؛ والبرنامج ١١، البيئة؛ والبرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية؛ والبرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ والبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ والبرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية في أوروبا؛ والبرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبرنامج ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا؛ والبرنامج ٢٠، حقوق الإنسان؛ والبرنامج ٢١، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين؛ والبرنامج ٢٥، خدمات الإدارة والدعم؛ والبرنامج ٢٧، الأنشطة المشتركة التمويل.

دال - الوثائق

١٦ - ترد في المرفق الثاني قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

١٧ - في الجلسة ٢٢، المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه، عرض المقرر مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2014/L.4) والإضافات ١-٣٣).

١٨ - وقبل اعتماد مشروع التقرير، صوب ممثلو كوبا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبيلاروس شقويا الصيغ المؤقتة للإضافات ٣٢ و ٢٧ و ٢٥، على التوالي، من مشروع التقرير المتعلق بالإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بشأن البرنامج ٢٥، خدمات الإدارة والدعم، والبرنامج ٢٦، الرقابة الداخلية، والبرنامج ١٣ المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية (E/AC.51/2014/L.4/Add.32)، و ٢٧ و ٢٥).

١٩ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين، بصيغته المعدلة شقويا، (E/AC.51/2014/L.4) والإضافات ١-٣٣).

٢٠ - وبعد اعتماد مشروع التقرير، أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا واليابان وأوروغواي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وإيطاليا. وقبل اختتام الجلسة، أدلى رئيس اللجنة ببيان.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - تقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٢١ - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة والخامسة المعقودتين في ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/69/144).

٢٢ - وعرض ممثل الأمين العام تقرير أداء البرامج، وأجاب على الأسئلة التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٢٣ - أعربت بعض الوفود عن استحسانها للتقرير، ولاحظت بارتياح ما تضمنه من قيمة مضافة وفائدة من حيث إثراء عملية إعداد الميزانية وتخطيط الأنشطة. وأشارت بعض الوفود إلى أن تقرير أداء البرامج يشكل أداة مهمة من أدوات الإدارة والمساءلة. وأشارت وفود أخرى إلى أن جدوى التقرير ستزداد إذا ما تم تقليص الجزء السردي وزيادة التركيز على النتائج والآثار بدلا من النواتج. وذكر أحد الوفود أن إجراء أي تغيير في شكل التقرير يقتضي من الأمانة العامة الحصول على ولاية صريحة بموجب قرار من الجمعية العامة.

٢٤ - وأشيد بالأمانة العامة لتحقيقها معدل تنفيذ بلغ ٩١ في المائة من النواتج التي صدر بشأنها تكليف، أي زيادة نقطة مئوية واحدة على المعدل المحقق في فترة السنتين السابقة. وأعرب عن رأي مفاده أن عرض المعلومات في الفصل ٣ قد تحسّن، غير أنه طُلب تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن الصيغ المستخدمة في حساب مختلف معدلات التنفيذ والفرق بين النواتج القابلة للقياس الكمي والنواتج غير القابلة للقياس الكمي.

٢٥ - وأعرب عن القلق من انخفاض معدلات التنفيذ المتعلقة ببرامج السلامة والأمن ونزع السلاح والإعلام، وارتفاع معدل النواتج البرنامجية الإضافية المتصلة ببرنامج حقوق الإنسان. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي التقيد في تنفيذ البرامج بالنواتج التي صدر بشأنها تكليف وفقاً للميزانية البرنامجية المعتمدة.

٢٦ - ولوحظ انخفاض معدل إلغاء النواتج بسبب الشواغر. واستُفسرت الأمانة العامة عما اتخذته من تدابير لضمان تخفيض معدل شغور الوظائف وتقليل أثره على الأداء إلى أدنى حد.

وإضافة إلى ذلك، أثير سؤال عام بشأن الأسباب الشائعة لحالات الإلغاء في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وتأثير هذه الحالات على أداء البرامج لفترة السنتين. وأثير سؤال أيضا بشأن الوثيقة التشريعية المحددة التي استخدمتها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في تبرير إلغاء نواتجها لأسباب تشريعية.

٢٧ - وفي معرض استعراض الإنجازات التي حققها كل برنامج على حدة، أُعرب عن رأي مفاده أنه إلى جانب تنقيحات النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، كان ينبغي تضمين التقرير إشارة، في إطار برنامج خدمات الدعم المشتركة، إلى العمل الذي اضطلعت به إدارة الشؤون الإدارية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بشأن التنقيحات المقترح إجراؤها على الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم.

٢٨ - وشددت عدة وفود على أن تقييم الإنجازات المتوقعة الوارد في تقرير أداء البرامج يتضمن إشارة إلى اقتراح الأمين العام بشأن مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق. وفي هذا الصدد، ذُكرت الوفود الأمانة العامة بأن تنفيذ هذا المفهوم يجري على سبيل التجربة، وبأن الجمعية العامة لم تمنح الأمانة العامة أي ولاية محددة لتنفيذ مبادرة الاقتصاد في استخدام الورق تنفيذا تاما.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٩ - شددت اللجنة على أهمية استخدام الأمانة العامة تقارير أداء البرامج كأداة من أدوات الإدارة في سياق عملية تخطيط الإطار الاستراتيجي، وفقا لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج، بوسائل منها استعراض أداء البرامج بانتظام.

٣٠ - وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في التقرير بشأن ما تتعرض له بعض الميزانيات البرنامجية من ضغوط، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل موافاتها في التقارير المقبلة بمعلومات عن تأثير كل ذلك في تنفيذ البرامج.

٣١ - ولاحظت اللجنة أن التقرير لا يتضمن معلومات طلبتها الجمعية العامة، بناء على توصيتها، بشأن أثر تقليص عدد الوثائق المطبوعة على عملية صنع القرارات الحكومية الدولية في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها. ولذلك، أوصت بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يسعى إلى تنفيذ ذلك القرار تنفيذا تاما في تقارير أداء البرامج المقبلة.

٣٢ - وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة عن تقديم خدمات مقتصدة في استخدام الورق إلى العديد من الاجتماعات، بما فيها اجتماعات رفيعة المستوى. وفي هذا السياق،

أشارت إلى أن تنفيذ مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق يجري على سبيل التجربة، على نحو ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٣٣/٦٦.

٣٣ - وإضافة إلى ذلك، فسعيًا إلى تحسين عرض التقرير، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في التقارير المقبلة، تحت كل باب من أبواب البرنامج، المعلومات التالية:

(أ) مقارنة معدل تنفيذ النواتج الصادر بشأنها تكليف بالمعدل المحقق في فترة السنتين السابقة؛

(ب) مقارنة النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة بالنواتج المنفذة في فترة السنتين السابقة؛

(ج) معلومات عن العوامل الرئيسية التي أثرت في تنفيذ النواتج التي صدر بشأنها تكليف، عندما يقل معدل التنفيذ لفترة السنتين عن ٩٠ في المائة.

باء - الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

الجزء الأول

موجز الخطة

٣٤ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة، المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في الجزء الأول، موجز الخطة، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Part One) و Corr.1).

٣٥ - وعرض رئيس الديوان موجز الخطة، وردَّ على ما أثير من استفسارات خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٣٦ - جرى الإعراب عن التقدير والتأييد لعرض الوثيقة، الذي بيَّن الاستراتيجيات التي ستطبق لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل للمنظمة وفقاً لقرارات الجمعية العامة. وأقر بعض الوفود بأن الموجز يعد بمثابة وثيقة جامعة لا يمكن لها أن تغطي جميع جوانب عمل المنظمة، وأننوا على الأمين العام لقيامه بإعداد موجز جيد تناول جميع الأولويات. وذكرت وفود أخرى أنه كان بالمقدور تقديم موجز أكثر طموحاً وأقل قتامة.

٣٧ - وأعرب عن القلق لأن موجز الخطة لم يتناول خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إضافة إلى المسائل المتصلة بالفضاء الخارجي، والمحيطات والبحار. ووجه الاهتمام إلى مسائل أخرى هامة لم يتضمنها موجز الخطة، من قبيل الحق في التنمية، وإدارة شؤون الهجرة، واللاجئين. وأعرب عن رأي مفاده أن الموجز تضمن جوانب تتعلق بإدارة المخاطر لا ينبغي إدراجها ضمن مجال اختصاص إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة.

٣٨ - وجرى الإعراب عن التأييد لمجالات الأولوية الثمانية التي حددها موجز الخطة. كما وأعرب عن التقدير لإدراج الأولويات التي تركز على البلدان ذات الظروف الخاصة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان التي تعيش حالات نزاع حيث يجري تهديد أشد الناس ضعفاً.

٣٩ - وأعرب عن آراء بشأن الحاجة إلى التنمية المشتركة باعتبارها هدفاً طويل الأجل للمنظمة، حيث أن ذلك يشكل الأساس لتحقيق التنمية المستدامة. وجرى تحديد القضاء على الفقر باعتباره أحد مجالات الأولوية. وذكر أن المنظمة تتكفل بالاضطلاع بدور أساسي لا بديل له في صون السلام والأمن، وفي مجال الدبلوماسية الوقائية.

٤٠ - وأعرب عن القلق إزاء الصلة المباشرة بين بطالة الشباب والعنف، والتي يبدو أنها تركز فقط على الشباب وليس على المجالات الأخرى التي يمكن أن تسهم أيضاً في العنف. وأعرب عن رأي يقول بأن العلاقة بين الجريمة المنظمة والتراعات داخل البلدان وفيما بينها ليست علاقة تكافلية. فالجريمة المنظمة يمكن أن تكون عابرة للحدود الوطنية ولا يقتصر ارتباطها بالضرورة على هذه التراعات.

٤١ - ووجه الانتباه إلى الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تطبيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتمست إيضاحات حول كيفية أخذ هذا الأمر في الاعتبار في المحافل الحكومية الدولية.

٤٢ - وطرح سؤال حول ما إذا كانت قد تمت الموافقة على عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). والتُمس تقديم إيضاح بشأن المفاوضات التي تجرى حول الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وعن كيفية التعبير عن هذه الأهداف في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٤٣ - والتُمس أيضاً تقديم إيضاح بشأن استعمال مصطلحات من قبيل "تجمعات الدول الأعضاء"، و "تدابير إصلاح حفظ السلام"، و "الشراكة مع البلدان المساهمة"،

و "التزاعات داخل البلدان"، و "الجهات الفاعلة الخارجية"، إضافة إلى تحديد وقياس "الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان".

٤٤ - والتُمتست كذلك إيضاحات بشأن إمكانية حدوث ازدواجية في المهام المتعلقة بالتأهيل في أعقاب النزاعات بين الأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٥ - وأعرب عن التقدير للجهود المبذولة من أجل الإبقاء على مسألة أفريقيا في صدارة جدول أعمال المنظمة. وأعرب عن رأي يقول بأنه على الرغم من أن المنظمة، لكي تضي قدما بالتنمية الأساسية لأفريقيا تحتاج إلى تعزيز الأمن في أفريقيا من خلال توفير الدعم الوثيق للاتحاد الأفريقي والعمل معه في إطار من الشراكة، ومن خلال إقامة علاقات تعاونية وثيقة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فإن هذه العلاقة يجب أن تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل.

٤٦ - وأعرب عن التقدير لموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في مواقع غير آمنة. وقدمت إيضاحات بشأن الإجراءات التي تتخذها المنظمة لحماية موظفيها. وحول هذه المسألة المتعلقة بالجهود المبذولة في مجال المساعدة الإنسانية، وبخاصة تزايد مشاكل القدرة على الوصول، وبيئات العمل غير الآمنة، وتدني احترام حصانة الأمم المتحدة في الميدان، أعرب عن القلق إزاء القيام مؤخرا بإنشاء ألوية للتدخل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٧ - والتُمتست إيضاحات بشأن المسؤولين عن تحديد الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان. وأعرب عن القلق إزاء الدور الثانوي المناط بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالنظر إلى أن هذا المكتب لا يستفيد من الموارد المخصصة له في الميزانية العادية. وفي ما يتعلق بترع السلاح والتنمية، التُمتست إيضاحات بشأن تنفيذ برامج التثقيف والتوعية وخدمات التدريب والخدمات الاستشارية.

٤٨ - وأعرب عن التقدير لإدراج قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٦ بشأن التقدم المحرز في إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. بيد أنه أعرب عن القلق لعدم إدراج القرار ٢٦٤/٦٨، الذي يتناول الموضوع نفسه.

٤٩ - والتُمتست إيضاحات بشأن التكلفة الكلية لمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (أوموجا) ونطاقه وتطبيقه، وبشأن المشاكل التي جرى تحديدها خلال مرحلة التنفيذ، وبخاصة في المكاتب الميدانية. وأشار إلى الأهمية الحاسمة التي يكتسبها التنفيذ الأفضل لمشروع أوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني

على الصعيد العالمي. وطُرحت استفسارات حول ما إذا كان يجري تنفيذ مبادرات أخرى بغرض زيادة فعالية المنظمة.

٥٠ - وأعرب عن الترحيب باستمرار تركيز المنظمة على إمكانية القياس وتحقيق الأثر، بما في ذلك تحسين الصلة بين مؤشرات الإنجاز والإنجازات المتوقعة. وأعرب عن القلق إزاء كيفية قياس إنجاز البرامج التي لا تعتمد فقط على المنظمة أو الدول الأعضاء، ولكن أيضا على عوامل خارجية. وأعرب عن آراء دعت إلى استخدام مؤشرات أفضل تركز على الولايات التي لها تأثيرها على حياة الناس.

٥١ - وأعرب عن قلق شديد إزاء ما صدر من توجيه من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات إلى مديري البرامج بتقليص برامجهم لفترة السنتين، لغرض وحيد يتمثل في تحقيق وفورات دون مراعاة للطابع السياسي المحض والتوازن السياسي الدقيق للبرامج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التوجيه يغفل حقيقة أن محتوى هذه البرامج جاء نتيجة لمفاوضات شاملة وشاقة بين الدول الأعضاء.

٥٢ - وأعربت وفود عن بالغ أسفها للقرار السالف الذكر، والذي أثار سلباً على المفاوضات بشأن الإطار الاستراتيجي، وعلى التطور العادي لسير أعمال دورة اللجنة، وعلى المناخ الإيجابي اللازم للمفاوضات وعملية اتخاذ القرارات.

٥٣ - وأعربت وفود أخرى عن رأي مفاده أن التعديلات المقترحة تدرج في نطاق سلطة الأمين العام بوصفه المسؤول الإداري الأول، وتتمشى مع القواعد والأنظمة الحالية للأمم المتحدة.

٥٤ - وأعرب عن القلق إزاء عدم الاتساق الذي اتسم به نظر الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين من جانب الهيئات القطاعية والوظيفية والإقليمية. ورأت الوفود أنه ينبغي للأمين العام أن يكفل تنفيذ النظامين الأساسيين والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8).

٥٥ - وجرى التأكيد على ضرورة قيام الأمانة العامة بالتنفيذ الكامل لجميع القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء والتقيد التام بالأدوار المحددة للهيئات الرئيسية، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الإطار الاستراتيجي المقترح لا يشمل التدابير المحددة التي اتخذها الأمين العام أو معلومات بشأن ما اتخذ من إجراءات لتعزيز ثقافة المساءلة داخل الأمانة العامة، حسبما قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٧.

٥٦ - وأقرت الوفود بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة بغرض الإسهام في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وفي هذا السياق، كررت هذه الوفود الإعراب عن ضرورة قيام الأمين العام بتقديم تأكيدات بأن الإجراءات التي يتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك ما يتعلق منها بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تتمشى بالكامل مع قرارات الدول الأعضاء. وأعربت وفودٌ عن الأسف لإدراج مفاهيم وأهداف ومؤشرات للإنجاز بدون ولايات حكومية دولية محددة، بما في ذلك بعض هذه الأهداف والمفاهيم والمؤشرات التي يمكن تفسيرها على أنها تشكل نهجاً متحيزاً من جانب الأمانة العامة إزاء مواقف بعض البلدان أو مجموعات البلدان.

٥٧ - وكررت هذه الوفود التأكيد على أن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء هي معايير لقياس أداء الأمانة العامة وليس الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، أعرب عن القلق إزاء إدراج مقترحات تتجاوز الحق السيادي للأمانة العامة، بما في ذلك بعض المقترحات التي تتعارض مع سيادة الدول الأعضاء.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الأولويات الثماني للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، على النحو المبين في الفقرة ٣٤ من موجز الخطة (A/69/6 (Part One) و Corr.1).

٥٩ - وفي ضوء الاختلافات بين الدول الأعضاء حول بعض جوانب موجز الخطة، أوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة باستعراض الموجز في دورتها التاسعة والستين، في إطار البند المعنون "تخطيط البرامج" من جدول الأعمال.

البرنامج ١

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

٦٠ - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ١، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 1)). وكان معروضا على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة عن الإطار الاستراتيجي المقترح، واردة في ورقة الاجتماع (E/AC.51/2014/CRP.1/Add.1).

٦١ - وقام وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بعرض البرنامج والردّ على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٦٢ - أعربت الوفود عن تأييد عام للأهداف العامة للبرنامج، وأقرت بأهمية الخدمات التي تقدمها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إلى الدول الأعضاء.

٦٣ - وأعرب عن التقدير للتقدم المحرز في الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي في مراكز العمل الأربعة. بما يحسن نوعية وكفاءة خدمات المؤتمرات. وطلبت توضيحات بشأن كيفية تنسيق أعمال مراكز العمل الأربعة في إطار الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي.

٦٤ - وأقر بأن الخدمات التي تقدمها الإدارة لها تأثير على عمل الدول الأعضاء، وشُدّد على أن كفاءة التوازن بين الجودة ودقة المواعيد في تجهيز الوثائق وإصدارها وتقديم الخدمات أمر بالغ الأهمية.

٦٥ - وذكّر بأن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها المتعلق بتعدد اللغات، كفاءة أن تعامل جميع دوائر اللغات معاملة متساوية. وشُدّد على أن مبادئ تعدد اللغات في الأمم المتحدة ينبغي أن تنفذ بالكامل، وأن ذلك لا ينبغي له بأي حال من الأحوال أن ينتقص من جودة الخدمات المقدمة. وأعرب عن رأي مفاده أن تعدد اللغات أمر في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان غير الناطقة بالإنكليزية، وأشار إلى أن بعض الوثائق متاحة باللغة الإنكليزية فقط.

٦٦ - وأعربت بعض الوفود عن دعمها للتقدم المحرز في تنفيذ المشروع التجريبي المتعلق بمبادرة الاقتصاد في استخدام الورق. وفي الوقت نفسه، أعربت بعض الوفود عن شواغل بشأن تنفيذ المبادرة بالنظر إلى عدم صدور أي تكليف من الجمعية العامة في هذا الشأن.

٦٧ - وأثير سؤال بشأن الكيفية التي ستتعامل بها الإدارة مع مسألة التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة.

٦٨ - وطلب إيضاح بشأن السبب في حذف الإشارة إلى موظفي اللغات المتقاعدين، الذين يتمتعون بالخبرة ويسهمون في ضمان جودة الوثائق، من الاستراتيجية المدرجة في إطار البرنامج الفرعي ٣. وطلب أيضا إيضاح بشأن أثر تقاعد الموظفين على الإدارة من حيث الخسارة المحتملة في الذاكرة المؤسسية.

٦٩ - وفيما يخص البرنامجين الفرعيين ٣ و ٤ المتعلقين بمراكز العمل الأربعة، طُلب إيضاح بشأن الحكم الذي يتضمنه مؤشر الإنجاز الجديد المتعلق بزيادة حجم قوائم الموظفين المستقلين المختصين في جميع اللغات والاختصاصات بنسبة لا تقل عن ١٥ في المائة.

٧٠ - وأثير سؤال بشأن ما يُبذل من جهود إضافية لاعتماد استخدام التكنولوجيات الجديدة لتحقيق المزيد من أوجه الكفاءة والفعالية عن طريق توسيع نطاق استخدام الأدوات الإلكترونية.

٧١ - وأحاطت الوفود علماً بالتغييرات التي اقترحتها لجنة المؤتمرات، والواردة في المرفق الثاني لورقة الاجتماع [E/AC.51/2014/CRP.1/Add.1](#).

الاستنتاجات والتوصيات

٧٢ - رحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة لتحقيق مزيد من أوجه الكفاءة في تقديم خدمات مؤتمرات تتسم بالجودة من أجل دعم العمليات الحكومية الدولية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة أوجه الكفاءة تلك داخل الإدارة.

٧٣ - وأكدت اللجنة ضرورة قيام الأمانة العامة بتطبيق معايير موحدة لمراقبة جودة الوثائق التي يجهزها مترجمون تحريريون خارجيون في جميع مراكز العمل الأربعة من أجل ضمان جودة عالية للترجمات بجميع اللغات الرسمية الست.

٧٤ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الإطار الاستراتيجي المقترح، بشرط إدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١-٣

في بداية الفقرة، يدرج النص التالي:

تتولى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في المقر والكيانات التنظيمية التي توفر خدمة المؤتمرات في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي مسؤولية تنفيذ البرنامج وتحقيق الأهداف المشمولة به.

بعد عبارة "اهتداء بقراري الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠"، تدرج عبارة "و ٢٣٣/٦٦" مع الاستعاضة عن كلمة "قراري" بـ "قرارات".

في نهاية الفقرة، يضاف النص التالي:

وستواصل الإدارة تزويد الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، التي تخدمها هذه الإدارة، على نحو استباقي، بالخدمات التقنية والإجرائية وخدمات السكرتارية الفنية والبرامج والاتصال وخدمات المؤتمرات، لتحقيق التآزر وتعميم الفائدة على مستوى المنظومة ككل في مراكز العمل الأربعة التي توفر خدمات المؤتمرات.

الفقرة ١-٤

في الجملة السادسة، بعد عبارة "هذه المساعي"، يدرج ما يلي: "رهنًا بالأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة المشار إليها أعلاه".

الفقرة ١-٥

يستعاض عن عبارة "توفير مراقبة أفضل لنوعية خدمات الترجمة التحريرية التعاقدية المستعان بها على نحو أوسع نطاقاً" بعبارة "توفير مراقبة أفضل لنوعية خدمات الترجمة التحريرية، بما في ذلك الخدمات التعاقدية".

الفقرة ١-٦

يستعاض عن النص الحالي بما يلي:

وستبذل جهود لتشكيل مجموعة أكبر وأكثر توازناً من موظفي اللغات المؤهلين على نطاق جميع اللغات ومراكز العمل بتشجيع المرشحين الواعدين على التقدم لشغل الوظائف المعلن عنها بوسائل مختلفة منها عملية الامتحان اللغوي التنافسي المحسنة، وبرنامج الإدارة للتواصل مع الجامعات، والتدريب الداخلي، والمنح التدريبية، في امتثال لمعايير الأمم المتحدة لاستقدام موظفي اللغات. وسيواصل البرنامج التشديد على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج الفرعية.

ألف - إدارة المؤتمرات، نيويورك

البرنامج الفرعي ١

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١'، تحذف كلمة "خطية"

في مؤشر الإنجاز (ب)، يستعاض عن النص الحالي بما يلي: "التقيد بنسبة ١٠٠ في المائة بالمواعيد النهائية لتقديم وثائق الهيئات التداولية وتقديم الإدارات دعماً يتسم بالكفاءة والفعالية للهيئات الحكومية الدولية، مع المساواة في المعاملة بين جميع اللغات الرسمية".

الاستراتيجية

الفقرة ١-٧ (ب)

بعد عبارة "المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، تدرج عبارة "وهيئاته الفرعية".

الفقرة ١-٧ (ج)

يستعاض عن النص الحالي بما يلي: "تقديم المساعدة إلى ممثلي الدول الأعضاء بشأن جميع المسائل المتعلقة بتحديد مواعيد الاجتماعات وتسييرها بفعالية، بما في ذلك تقديم برنامج عمل مسبق وإصدار الوثائق والرسائل في حينها بجميع اللغات الرسمية".

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الاستراتيجية

الفقرة ١-٨ (ب) '١'

بعد عبارة "في حينها"، تضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

الفقرة ٨-١ (ج)

بعد عبارة "للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات"، تضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

الفقرة ٨-١ (د)

تضاف في نهاية الفقرة عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

الفقرة ٨-١ (ذ)

بعد عبارة "التواصل مع من يتلقى تلك الخدمات"، تدرج عبارة "وفقا للولايات التشريعية".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، بعد عبارة "مستوى رفيع من الجودة"، تضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

في الإنجاز المتوقع (ب)، بعد عبارة "دون المساس بجودتها" يُضاف ما يلي: "وبنطاق الخدمات، عملا بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة".

مؤشرات الإنجاز

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ج) ليصبح (ج) '١'، وبضاف المؤشر (ج) '٢'، ونصه كالاتي: "٢" تقليل أوجه الاختلال بين جميع التشكيلات اللغوية".

الاستراتيجية

الفقرة ٩-١

بعد الفقرة الفرعية (ب)، تدرج فقرة فرعية جديدة (ج)، نصها كالاتي:

(ج) الامتناع، أثناء عملية التحرير التي تتولاها الأمانة العامة، عن إدخال أي تغييرات ذات طابع موضوعي على النصوص التي تتفق عليها

الدول الأعضاء، سواء تعلق الأمر بمشاريع القرارات أو بالقرارات في صيغتها المعتمدة.

يعاد ترقيم الفقرتين الفرعيتين (ج) و (د) سابقا لتصبحا (د) و (هـ)، على التوالي.

البرنامج الفرعي ٤ خدمات الاجتماعات والنشر

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن النص الحالي بما يلي: "تقديم خدمات عالية الجودة في مجالات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية وتحرير النسخ والنشر المكتبي والطباعة والتوزيع وخدمات الاجتماعات، بجميع اللغات الرسمية".

في نهاية الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف عبارة "وبنطاق الخدمات، عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة".

مؤشرات الإنجاز

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ج) ليصبح (ج) '١'، ويضاف المؤشر (ج) '٢'، ونصه كالاتي: "٢" تقليل أوجه الاختلال بين جميع الشكليات اللغوية".

باء - إدارة المؤتمرات، جنيف

البرنامج الفرعي ٢ تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الاستراتيجية

الفقرة ١١-١ (ب) '١'

بعد عبارة "في حينها" تضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

الفقرة ١١-١ (ج)

بعد عبارة "للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات" تضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

الفقرة ١١-١ (د)

تضاف في نهاية الفقرة عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، بعد عبارة "مستوى رفيع من الجودة"، تضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

في الإنجاز المتوقع (ب)، يُضاف بعد عبارة "خدمات التحرير والترجمة التحريرية وتجهيز النصوص من حيث التكلفة دون المساس بجودتها" النص التالي "وبنطاق الخدمات، عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة".

مؤشرات الإنجاز

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ج) ليصبح (ج) '١'، ويضاف المؤشر (ج) '٢'، ونصه كالاتي: "٢" تقليل أوجه الاختلال بين جميع الشكليات اللغوية".

الاستراتيجية

الفقرة ١٢-١

بعد الفقرة الفرعية (ب)، تدرج فقرة فرعية جديدة (ج) نصها كالاتي:

(ج) الامتناع، أثناء عملية التحرير التي تتولاها الأمانة العامة، عن إدخال أي تغييرات ذات طابع موضوعي على النصوص التي تتفق عليها الدول الأعضاء، سواء تعلق الأمر بمشاريع القرارات أو بالقرارات في صيغتها المعتمدة.

يعاد ترقيم الفقرتين الفرعيتين (ج) و (د) سابقا لتصبحا (د) و (هـ)، على التوالي.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الاجتماعات والنشر

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز المتوقع (أ)، تُضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

في نهاية الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف عبارة "دون المساس بجودتها وبنطاق الخدمات، عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة".

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز (ب) '٤'، نصه كالتالي: "(ب) '٤' زيادة عدد مستخدمي نظام الاشتراك الإلكتروني".

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ج) ليصبح (ج) '١'، ويضاف المؤشر (ج) '٢'، ونصه كالتالي: "'٢' تقليل أوجه الاختلال بين جميع التشكيلات اللغوية".

جيم - إدارة المؤتمرات، فيينا

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

مؤشرات الإنجاز

يُعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ب) ليصبح (ب) '١' ويضاف مؤشر إنجاز (ب) '٢'، نصه كالتالي:

(ب) '٢' زيادة النسبة المئوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء المزودة بخدمات الترجمة الشفوية حسب ما هو متاح.

الاستراتيجية

الفقرة ١٤-١ (ج)

تضاف بعد عبارة "الدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات" عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

الفقرة ١٤-١ (د)

تضاف في نهاية الفقرة عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، تُضاف بعد عبارة "مستوى رفيع من الجودة" عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

في الإنجاز المتوقع (ب)، تُضاف في نهاية الفقرة عبارة "دون المساس بجودتها وبنطاق الخدمات، عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة".

مؤشرات الإنجاز

يعاد تقييم مؤشر الإنجاز (ج) ليصبح (ج) '١'، ويضاف المؤشر (ج) '٢'، ونصه كالاتي: " (ج) '٢' تقليل أوجه الاختلال بين جميع الشكليات اللغوية".

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-١

بعد الفقرة الفرعية (ب)، تدرج فقرة فرعية جديدة (ج) نصها كالاتي:

(ج) الامتناع، أثناء عملية التحرير التي تتولاها الأمانة العامة، عن إدخال أي تغييرات ذات طابع موضوعي على النصوص التي تتفق عليها الدول الأعضاء، سواء تعلق الأمر بمشاريع القرارات أو بالقرارات في صيغتها المعتمدة.

يعاد ترقيم الفقرتين الفرعيتين (ج) و (د) سابقا لتصبحا (د) و (هـ)،
على التوالي.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الاجتماعات والنشر

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز المتوقع (أ)، تضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية".
في نهاية الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف عبارة "دون المساس بجودتها وبنطاق
الخدمات، عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة".

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز (ب) '٤'، نصه كالاتي: " (ب) '٤' زيادة عدد
مستخدمي نظام الاشتراك الإلكتروني".

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ج) ليصبح (ج) '١'، ويضاف المؤشر (ج) '٢'،
ونصه كالاتي: "٢' تقليل أوجه الاختلال بين جميع التشكيلات اللغوية".

دال - إدارة المؤتمرات، نيروبي

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز (ب) '٢'، نصه كالاتي:

(ب) '٢' زيادة النسبة المئوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها
من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء المزودة بخدمات الترجمة الشفوية
حسب ما هو متاح.

الاستراتيجية

الفقرة ١٧-١ (ج)

بعد عبارة "للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات" تضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

الفقرة ١٧-١ (د)

تضاف في نهاية الفقرة عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، بعد عبارة "على مستوى رفيع من الجودة"، تضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية".

في نهاية الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف عبارة "وبنطاق الخدمات، عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة".

مؤشرات الإنجاز

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ج) ليصبح (ج) '١'، ويضاف المؤشر (ج) '٢'، ونصه كالاتي: "٢" تقليل أوجه الاختلال بين جميع الشكليات اللغوية".

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-١

بعد الفقرة الفرعية (ب)، تدرج فقرة فرعية جديدة (ج) نصها كالاتي:

(ج) الامتناع، أثناء عملية التحرير التي تتولاها الأمانة العامة، عن إدخال أي تغييرات ذات طابع موضوعي على النصوص التي تتفق عليها الدول الأعضاء، سواء تعلق الأمر بمشاريع القرارات أو بالقرارات في صيغتها المعتمدة.

يعاد ترقيم الفقرتين الفرعيتين (ج) و (د) لتصبحا (د) و (هـ)، على التوالي.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز المتوقع (أ)، تضاف عبارة "جميع اللغات الرسمية".

في نهاية الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف عبارة "وبنطاق الخدمات، عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة".

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز (ب) '٥'، نصه كالاتي: "٥" زيادة عدد مستخدمي نظام الاشتراك الإلكتروني".

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ج) ليصبح (ج) '١'، ويضاف المؤشر (ج) '٢'، ونصه كالاتي: "٢" تقليل أوجه الاختلال بين جميع التشكيلات اللغوية".

البرنامج ٢

الشؤون السياسية

٧٥ - نظرت اللجنة، في جلسيتها الخامسة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في البرنامج ٢، الشؤون السياسية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 2)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن الإطار الاستراتيجي المقترح واردة في ورقة الاجتماع E/AC.51/2014/CRP.1.

٧٦ - وعرض وكيل الأمين العام للشؤون السياسية البرنامج ثم رد على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٧٧ - أعرب عن التقدير للبرنامج ولأهميته الكبيرة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ولوحظ أن التوصيات التي قدمتها اللجنة بشأن إعداد الإطار الاستراتيجي المقترح قد أخذت في الاعتبار. وطلب توضيح بشأن شطب وتنقيح أجزاء من النص، مقارنة بخطة الميزانية

البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بما في ذلك صياغة الاستراتيجيات والأهداف، وعدد وترتيب الإنجازات المتوقعة، وشطب بعض الفقرات المتعلقة بالتنسيق والهيكل. وأشار إلى أن الإنجاز لا يساعد دائما على الفهم، وأنه ينبغي إيجاد التوازن المناسب بين الإنجاز وتقديم معلومات مفيدة. وكان العرض الجديد لبرنامج الإطار الاستراتيجي محل ترحيب. وفيما يتعلق بالصعوبات التي تعترض إدارة الشؤون السياسية في تنفيذ برنامجها بسبب قلة الموارد، كما ورد في تقرير أداء البرنامج عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/69/144)، طُلب توضيح بشأن استخدام وسائل بديلة لمواجهة تلك التحديات. وطُلبت توضيحات أيضا بشأن إدراج منظور جنساني في جميع البرامج والولايات التشريعية المتعلقة تحديدا بالإطار الاستراتيجي المقترح.

٧٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، منع النزاعات وإدارتها وحلها، طُلب توضيح بشأن إدراج عبارة "الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى من داخل وخارج الأمم المتحدة" في الفقرة ٧-٢ (ج) من الاستراتيجية، واستبعاد "تعزيز الروابط السياسية والتشغيلية مع لجنة بناء السلام ومكتب الدعم والصندوق" (الفقرة ٧-٢ (ل)).

٧٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، المساعدة الانتخابية، طُلب توضيح بشأن التغييرات في الهدف وفي الولايات التشريعية التي أدت إلى تلك التغييرات، بما في ذلك استخدام عبارة "انتخابات نزيهة". وطُلب أيضا توضيح بشأن الإنجاز المتوقع (ب) "تعزيز التماسك والاتساق على نطاق المنظومة في مجال المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة".

٨٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، شؤون مجلس الأمن، لوحظ أن مؤشر الإنجاز (أ) يقيس درجة الرضا لدى أعضاء الأمم المتحدة عموما، وأنه ليس واضحا ما هو المقصود بـ "عموم أعضاء الأمم المتحدة" وكيف تقيس الأمانة العامة ذلك الرضا.

٨١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، إنهاء الاستعمار، أعرب عن القلق من أن تكون الاستراتيجية قد أوجزت وأن عناصر أساسية فيها من قبيل تقديم الدعم الفني للهيئات التشريعية، لا سيما اللجنة الخاصة، قد تكون استُبعدت. وأشار إلى ضرورة إعادة إدراج ما شُطب من النص.

٨٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، قضية فلسطين، أعرب عن القلق بشأن التغييرات في الاستراتيجية، وخاصة الاستعاضة عن عبارة "جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة" بعبارة "الشرعية الدولية" (الفقرة ٢-١٣). وفي هذا الصدد، طلب توضيح بشأن معنى "الشرعية الدولية" وكيفية التأكد من تنفيذ جميع القرارات. وأشار أيضا إلى أن مؤشر

الإنجاز ٣ "زيادة الوعي الدولي" ليس قابلاً للقياس، وهو يبدو بالتالي أقرب لإنجاز متوقع منه إلى مؤشر إنجاز.

٨٣ - وأعرب أيضاً عن آراء مؤيدة للبرنامج الفرعي ٦، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتطوير قدرات الدول الأعضاء في ذلك المجال.

٨٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٧، مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، طُلب توضيح بشأن استبعاد عبارتي "دبلوماسية" و "ثقافي" من الاستراتيجية. وفيما يتعلق بمؤشر الإنجاز (ج)، طُلب توضيح المزايا النسبية للاستعاضة عن "خطة الاستجابة في الأجل المتوسط" بـ "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية". وأشار إلى أن عبارة "المشاركين" في الإنجاز المتوقع (أ) غامضة.

٨٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٨، مكتب دعم بناء السلام، شُدد على أهمية ذلك البرنامج الفرعي في التنمية. وأشار إلى أن استعراض هيكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سيجري في عام ٢٠١٥. ولوحظ أنه بصرف النظر عن نتيجة الاستعراض، فإنه يتعين على مكتب دعم بناء السلام أن يواصل تقديم الدعم التحليلي للجنة بناء السلام. وطُلب توضيح بشأن استبعاد الإنجاز المتوقع (ب) من إطار الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المتعلق بصندوق بناء السلام.

٨٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٩، سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، طُلب توضيح بشأن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء.

الاستنتاجات والتوصيات

٨٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢، الشؤون السياسية، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢-٢

في الفقرة الثانية، يُستعاض عن العبارة "صنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع" بالعبارة "صنع السلام وبناء القدرات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع".

الفقرة ٢-٥

تُشطب العبارة "وتوجيه" في الجملة الثانية.

البرنامج الفرعي ١

منع النزاعات وإدارتها وحلها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي: "(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التعرف على حالات التوتر ومنع تحولها إلى نزاعات وحلها".

الاستراتيجية

الفقرة ٢-٧ (ح)

يستعاض عن عبارة "مع الجهات الفاعلة الأخرى من داخل وخارج الأمم المتحدة" بعبارة "مع الجهات الفاعلة الأخرى من داخل الأمم المتحدة ومع المنظمات دون الإقليمية، والإقليمية، والدولية".

الفقرة ٢-٧ (م)

تضاف في نهاية الفقرة فقررة فرعية جديدة (م)، فيما يلي نصها: "(م) تمكين المرأة في جهود الوساطة وبناء السلام".

البرنامج الفرعي ٢

المساعدة الانتخابية

هدف المنظمة

يستعاض عن هدف المنظمة بما يلي:

تعزيز القدرات الحالية للدول الأعضاء التي تطلب المساعدة، لا سيما بتعزيز قدرات المؤسسات الانتخابية الوطنية.

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) "٣" بما يلي: "٣" زيادة عدد الحالات التي يُنشر فيها الخبراء/أفراد البعثات الانتخابية في غضون الآجال الزمنية المحددة".

في مؤشر الإنجاز (ب)، تُشطب عبارة "بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة الانتخابية المتكاملة".

البرنامج الفرعي ٤

إنهاء الاستعمار

الاستراتيجية

الفقرة ١٠-٢

يضاف في الجملة الأولى بعد عبارة "وحدة إنهاء الاستعمار" ما يلي: "التي ستقدم الدعم إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإلى الجمعية العامة".

الفقرة ١٢-٢

يُستعاض عن الفقرة بنص الفقرة ٢-١٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وفيما يلي نصها، مع الاستعاضة عن الرقم "١٦" بالرقم "١٧":

١٢-٢ - ودعماً للهيئات التشريعية المشار إليها أعلاه، ولا سيما اللجنة الخاصة، ستقدم إلى اللجنة مشورة ومساعدة فنية، بما في ذلك أثناء مداولاتها في الدورات السنوية بشأن الحالة في الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وخلال إعداد وتنفيذ الحلقات الدراسية التي تعقدتها بالتناوب في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ وأثناء الزيارات التي تقوم بها البعثات؛ وفي أية أنشطة أخرى يضطلع بها من أجل تنفيذ برنامج العمل المنوط باللجنة. وستقدم المساعدة أيضاً من أجل توثيق تعاون اللجنة مع الدول القائمة بالإدارة وإقامة علاقات مع ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتنمية العلاقات مع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بهدف

تحقيق المزيد من التقدم في عملية إنهاء الاستعمار والقضاء عليه نهائياً. وستشمل إجراءات الدعم القيام بمتابعة دقيقة للتطورات في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإجراء بحوث وإعداد ورقات عمل وتقارير ومواد تحليلية وإعلامية. وإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، سيجري إعداد مواد إعلامية، من بينها منشورات وبرامج سمعية وبصرية تتعلق بإنهاء الاستعمار، وستوزع على جمهور واسع بهدف زيادة وعي المجتمع الدولي بالمسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار، وكذلك تعبئة الدعم الدولي من أجل القضاء نهائياً على الاستعمار.

البرنامج الفرعي ٥

قضية فلسطين

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز ٣٠ بما يلي:

٣٠ زيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين، بما في ذلك من خلال زيادة عدد النشرات الإخبارية والمواد والموارد الإعلامية ذات النوعية الجيدة التي تنشرها شعبة حقوق الفلسطينيين.

الاستراتيجية

الفقرة ٢-١٣

تضاف ما يلي بعد الجملة الثانية جملة جديدة فيما يلي نصها: "وستواصل الأنشطة المؤيدة التي تقوم بها الأمم المتحدة حتى تسوية جميع جوانب قضية فلسطين بطريقة مُرضية ومتوافقة مع القانون الدولي".

البرنامج الفرعي ٧

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) بالنص التالي:

(ب) الإبقاء على مستوى الموارد المتاحة لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وفقاً لاحتياجاته.

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٢

في نهاية الجملة الأولى، يُستعاض عن عبارة "مع مراعاة المنظورات الجنسانية" بعبارة "مع مراعاة المنظورات الدبلوماسية والثقافية والجنسانية". ويستعاض عن عبارة "الأرض الفلسطينية المحتلة" بـ "فلسطين".

ويستعاض عن الجملة الثانية بما يلي:

وسيعمل المكتب بوصفه جهة تنسيقية للأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تشجيع وإشراك الأطراف والمجتمع الدولي من خلال تكثيف أنشطة التخطيط والتفاوض والتشاور من أجل إحراز تقدم صوب التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

الفقرة ١٦-٢

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "الأرض الفلسطينية المحتلة" بـ "فلسطين".

البرنامج الفرعي ٨

مكتب دعم بناء السلام

هدف المنظمة

يستعاض عن عبارة "البلدان الخارجة من النزاع" بعبارة "البلدان التي خرجت من نزاعات".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١' تُشطب عبارة "والتوجيه".

في مؤشر الإنجاز (ب) '٢'، يستعاض عن عبارة "النسبة المئوية للأموال" بعبارة "جميع الأموال".

وفي بداية مؤشر الإنجاز (ب) '٤' تُضاف عبارة "الحفاظة على".

وفي بداية مؤشر الإنجاز (ج)، تُضاف عبارة "زيادة".

الولايات التشريعية

تحت البرنامج الفرعي ١، يُغير عنوان البيان الرئاسي S/PRST/2011/4 إلى ما يلي: "صون السلام والأمن الدوليين: الترابط بين الأمن والتنمية".

البرنامج ٣

نزع السلاح

٨٨ - نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٣، نزع السلاح، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 3)).

٨٩ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثّرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٩٠ - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها المستمر للبرنامج ولعمل مكتب شؤون نزع السلاح.

٩١ - وطلب توضيح بشأن ما آلت إليه التغييرات التي عرضت على اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين. وأشار إلى أنه قد عرضت تغييرات في البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٥، بما في ذلك تغييرات في الهيكل التنظيمي، لم تقدم اللجنة توصية بشأنها إلى الجمعية العامة.

٩٢ - ولاحظت الوفود أن عدة قرارات ومقررا للجمعية العامة حذفت من قائمة الولايات التشريعية. ولوحظ أن هذه القرارات تظل ذات أهمية حيوية للبرنامج في تنفيذ أنشطته. وفي ذلك الصدد، طلب تفسير بخصوص التغييرات التي أُدخلت على طريقة عرض الوثائق ذات الصلة. وطلبت الوفود أيضا من الأمانة العامة أن تقدم معلومات عن ولايات محددة ذات صلة بفرادى الإنجازات المتوقعة.

٩٣ - وأعرب عن رأي مفاده أنه لم ترد أي إشارة في الفقرة ٣-٣ إلى تدابير عملية لنزع السلاح بخصوص فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ونتيجة لذلك، طلب توضيح بخصوص مفهوم التدابير العملية لنزع السلاح، الذي أُدرج في الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1).

٩٤ - وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أنه، في إطار الفقرة ٣-٤، ركز مكتب الشؤون القانونية تركيزاً أقل على البلدان النامية في محاولة تعزيز الخبرة في مجال نزع السلاح في الدول الأعضاء، مقارنة ببرنامج فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٩٥ - وطلب توضيح بخصوص رأي الأمانة العامة في طبيعة الدعم والمساعدة اللذين يجب تقديمهما للجمعية العامة، على النحو الوارد في الفقرة ٣-٥.

٩٦ - وطلب توضيح أيضاً بشأن المسائل المتعلقة بالأمن، على النحو المبين في الفقرة ٣-٦.

٩٧ - وطلب توضيح بشأن متابعة نزع السلاح النووي واتجاهاته في المستقبل، على النحو الوارد في الفقرة ٣-٩ (ج) في إطار البرنامج الفرعي ٢. ولاحظت الوفود أن هناك حاجة إلى تناول التحليلات والاتجاهات الحالية في مجال الانتشار ومتابعة مؤتمر نزع السلاح، التي ناقشت أثناء الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وأعربت الوفود عن القلق أيضاً بخصوص عدم التركيز على تدابير نزع السلاح وحذف استراتيجية كانت ترد في الفقرة ٣-٩ (هـ) من الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وطلب توضيح أيضاً بشأن الولاية المحددة لرصد وتقييم الاتجاهات الحالية والمستقبلية وخطة الأمانة العامة لبناء توافق آراء في إطار البرنامج الفرعي ٢.

٩٨ - وتساءلت وفود عن الأساس المنطقي للقيام، في إطار البرنامج الفرعي ٣، الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لنزع السلاح)، بإدراج النتيجة المتوقعة (أ)، التيسير الفعال لقيام الدول الأطراف بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، وذلك بالنظر إلى أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ. وطلب توضيح بخصوص التحديات المتوقعة نشوؤها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والكيفية التي عوملت بها معاهدات رئيسية أخرى في ذلك الصدد.

٩٩ - وأثيرت تساؤلات أيضاً بشأن الولايات التي تدعم أهداف البرنامج، بما في ذلك الاستراتيجيات المختلفة التي يجب تنفيذها في إطار تحقيق تلك الأهداف. وطلب توضيح أيضاً بخصوص دور الأمانة العامة في تحقيق ولايات المنظمة.

١٠٠ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإشارة، في إطار البرنامج الفرعي ٢، أسلحة الدمار الشامل، إلى وسائل إيصالها تتعلق حصرياً بالوسائل المصممة تحديداً لإيصال أسلحة الدمار الشامل.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠١ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٣، نزع السلاح، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهناً بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٣-٣

تضاف في نهاية الجملة الثانية عبارة "ولا سيما أسلحة الدمار الشامل".
تشطب الجملتان الأخيرتان.

الفقرة ٥-٣

تضاف في الجملة الثانية، بعد عبارة: ٥-٣ "الاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح"، عبارة "بناءً على طلب الدول الأطراف في تلك الصكوك والهيئات".

الفقرة ٦-٣

يستعاض في الجملة الأولى عن عبارة "والمسائل المتصلة بالأمن" بعبارة "ومسائل الأمن ذات الصلة".

البرنامج الفرعي ١

المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح

يعدّل عنوان البرنامج الفرعي ليصبح: "المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب) تدرج بعد كلمة "اعتمدها" عبارة "الجمعية العامة وتلك التي اعتمدها".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) '١' بالنص التالي:

'١' زيادة التقارير المقدمة من الدول الأطراف عما تتخذه من خطوات كي تنفذ الالتزامات المنبثقة من المعاهدات، وكذلك المقررات والتوصيات وبرامج العمل التي اعتمدها الجمعية العامة.

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) '٣' بالنص التالي:

'٣' عدد زيارات ومرات تصفح الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة في جنيف.

الاستراتيجية

الفقرة ٣-٨

يستعاض عن الفقرة الفرعية (ج) بالنص التالي:

(ج) دعم تنفيذ المقررات والتوصيات وبرامج العمل التي تعتمدها الجمعية العامة وكذلك تلك التي تعتمدها مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار والحد من الأسلحة.

يستعاض عن الفقرة (و) بالنص التالي:

(و) مساعدة الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، بناء على طلبها، في بناء القدرات وعقد مؤتمرات وحلقات دراسية وحلقات عمل بشأن نزع السلاح عن طريق تقديم الدعم الفني على أساس غير تمييزي.

البرنامج الفرعي ٢

أسلحة الدمار الشامل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بالنص التالي:

(أ) التيسير الفعال والمعزز لعملية المفاوضات والمداولات وبناء توافق آراء بشأن الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، وبشأن نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه، ونظم الإيصال والفضاء الخارجي، وعالمية الصكوك الدولية التي تتناول أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، التي تقوم بها الدول الأعضاء والدول الأطراف، بناء على طلبها.

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بالنص التالي:

(ب) تعزيز حجم المعرفة ودرجة الفهم والتعاون في ما بين الأطراف المتعددة في إطار الولايات الحالية، وكذلك تعزيز القدرة على دعم بحث الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) أو السمية وفقاً لولايتها، المحددة في قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٢ جيم، والتصدي للتحديات المتعلقة باقتناء واستعمال جهات من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل.

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '٢' بالنص التالي:

(٢) زيادة عدد الطلبات المقدمة التماساً لخبرات تدعم المفاوضات والمداولات وبناء توافق آراء في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتدعم جهود التنفيذ.

الاستراتيجية

الفقرة ٣-٩

يستعاض عن الفقرة (أ) بالنص التالي:

(أ) دعم الدول الأعضاء في ما تجريه من مفاوضات ومداولات وبناء توافق آراء في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، فضلاً عن مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في ما تبذله من جهود لتحقيق التنفيذ التام والعالمية للاتفاقات المتعددة الأطراف ومنع الجماعات الإرهابية من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

في الفقرة (ب)، بعد كلمة "للترتيبات" تدرج عبارة "والاتفاقات".
 في الفقرة الفرعية (ج) يُستعاض عن عبارة "توفير معلومات" بعبارة
 "تزويد الدول الأعضاء بمعلومات".

البرنامج الفرعي ٣
 الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لترع السلاح)
 الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
 يحذف الإنجاز المتوقع (أ) ويعاد ترقيم الإنجازات المتوقعة التالية
 وفقاً لذلك.

مؤشرات الإنجاز
 يحذف مؤشر الإنجاز (أ) ويعاد ترقيم مؤشرات الإنجاز التالية وفقاً لذلك.

الاستراتيجية

الفقرة ٣-١٠

تحذف الفقرة الفرعية (أ) ويعاد ترقيم الفقرات الفرعية التالية وفقاً لذلك.
 في الفقرة الفرعية (ب)، الفقرة الفرعية (ج) سابقاً، تحذف عبارة "ونشر
 المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة".

البرنامج الفرعي ٤

الإعلام والاتصال

هدف المنظمة

قبل كلمة "فهم"، تضاف عبارة "وعى و".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بالنص التالي:

(أ) توفير المعلومات والمواد التثقيفية الوقائية والموضوعية التي ينتجها
 مكتب شؤون نزع السلاح في الوقت المناسب وزيادة استخدامها
 وتحسين سبل الإطلاع عليها.

الاستراتيجية

الفقرة ٣-١١

في الفقرة الفرعية (ب)، تدرج بعد عبارة "لأساليب عمله" عبارة "تضمن التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل في تكوينه".

يستعاض عن الفقرة الفرعية (و) بالنص التالي:

(و) تيسير مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، في المؤتمرات والاجتماعات المتعلقة بترع السلاح، بما في ذلك الاطلاع على الوثائق، وتنظيم العروض الشفوية، وعقد المناسبات الخاصة، وإقامة المعارض، وفقاً للأنظمة الداخلية المعمول بها.

البرنامج ٤

عمليات حفظ السلام

١٠٢ - نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.4)).

١٠٣ - وقام وكيل الأمين العام للدعم الميداني والأمين العام الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، بإدارة عمليات حفظ السلام، بعرض البرنامج والإجابة على الأسئلة المطروحة أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٠٤ - أعرب عن آراء مفادها أن البرنامج له أهمية كبيرة وأنه أحد أهم ركائز الأمم المتحدة وعملياتها البارزة وعن التقدير لذلك. وأعرب عن التأييد لنهج وضع نشاط حفظ السلام في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً لبناء السلام المستدام. وتم إحياء ذكرى الرجال والنساء الذين فقدوا حياتهم وهم يعملون لخدمة قضية السلام.

١٠٥ - وأشار إلى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ولجنة بناء السلام، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات

حفظ السلام، بمثلان أمرا حاسم الأهمية وينبغي تعزيزهما والإعراب عنهما في الإطار الاستراتيجي المقترح.

١٠٦ - وأعرب عن الدعم لتطبيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في عمليات حفظ السلام، وإدماج الفوائد الرئيسية لنموذج تقديم الخدمات المتكامل لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي في برنامج العمل واستخدام آليات وأدوات واستراتيجيات جديدة مثل أوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، في التصدي للتحديات الجديدة.

١٠٧ - وتم التشديد على أهمية استخدام أحدث التكنولوجيات في تنفيذ عمليات حفظ السلام، وتحسين ظروف معيشة حفظة السلام. ودعا أحد الوفود إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة في عمليات حفظ السلام بتخصيص الموارد وإعادة تخصيصها ونقلها على الصعيد العالمي مع بروز أولويات جديدة وباقتسام الموارد ونقلها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٠٨ - وأعرب عن التأييد لتعدد اللغات ولتوخي حيازة حفظة السلام للمهارات والقدرات اللغوية الملائمة. وأشار أيضا إلى أن حفظة السلام يحتاجون إلى التحلي بالقدر الكافي من الخبرات والقدرات اللازمة للانخراط في أنشطة بناء السلام، وتمكين البلدان المضيفة من تقديم الخدمات للمدنيين. وفي ذلك الصدد، شدد عدد من الوفود على أهمية التدريب.

١٠٩ - وأعرب عن رأي مفاده أن حماية المدنيين تشكل أولوية رئيسية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعربت وفود أخرى عن معارضتها الشديدة للجوء الأمم المتحدة إلى استخدام القوة وشككت في الولاية المتعلقة بحماية المدنيين. وشددت تلك الوفود على ضرورة النظر بعناية في ذلك المفهوم وأنه لا بد من التمييز بوضوح بين حماية المدنيين والمسؤولية عن الحماية، نظرا لأن الجمعية العامة لم تصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسؤولية.

١١٠ - وأعرب عن القلق إزاء حالات الحذف أو التعديل التي طالت النص، مقارنة ببرنامج العمل المتفق عليه لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وأعرب أيضا عن آراء مؤيدة لتقديم عرض حديث للإطار الاستراتيجي للبرنامج ينم عن الحالة الراهنة لعمليات حفظ السلام.

١١١ - وفي إطار "التوجه العام"، تمت الإشارة إلى أن عددا من الأفكار الهامة التي وردت في برنامج العمل المعتمد لفترة السنتين الماضية قد جرى استبعاده. وطلب توضيح لحالة تنفيذ

استراتيجية تقدم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وتقسيم المسؤوليات ونقلها بين المقر ومركز الخدمات العالمي في برنديزي وقاعدة الأمم المتحدة للدعم في فالنسيا.

١١٢ - وفي إطار البرنامج الفرعي ١، العمليات، طُلب توضيح عن ترتيب إدراج الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمن العام. وأشار أيضا إلى أن العمل المتعلق بتنقيح المسائل الشاملة الواردة في برنامج العمل المعتمد لفترة السنتين قد تم استبعاده.

١١٣ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، الشؤون العسكرية، طُلب توضيح بشأن مؤشر الإنجاز (أ) '٢' عن الجهة التي قامت باعتماد قائمة البلدان التي يحتل إسهامها بقوات وعما إذا كان للبلد المضيف أي دور يقوم به. وأشار إلى أن عدة أفكار وردت في برنامج العمل المعتمد لفترة السنتين الماضية قد جرى استبعادها.

١١٤ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٣، سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، طُلب توضيح بشأن تعامل الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء ومراكز التدريب الإقليمية والوطنية في مجال حفظ السلام.

١١٥ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٤، السياسات العامة والتقييم والتدريب، طُلب توضيح بشأن تغيير مؤشر الإنجاز '١'، وعن العلاقة بين الإنجاز المتوقع في زيادة الوعي ومؤشر الإنجاز المتعلق بعدد مواد التوجيه المتاحة شبكيا التي يتم تنزيلها. وأعرب عن آراء بأن مؤشر الإنجاز '٢' ينبغي أن يقيس حجم التدريب المتلقى عوضا عن النسبة المئوية لمعايير التدريب على حفظ السلام التي يتم وضعها وإتاحتها. وطُلب توضيح أيضا بشأن دور شعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب في دعم برامج التدريب اللازمة لتجهيز حفظة السلام نظرا لأن الدول الأعضاء هي من يتولى عادة تدريب القوات.

١١٦ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٥، الدعم الإداري والميداني، تم التشديد على أهمية الاستجابة السريعة لحالات سوء السلوك. وطُلب توضيح بشأن الفرق بين سوء السلوك وسوء السلوك الجسيم وبشأن وجود المبادئ التوجيهية ذات الصلة. وطُلبت معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في مجال السلوك والانضباط. وطُلب توضيح أيضا بشأن العلاقة بين الإنجاز المتوقع (ب) المتعلق بزيادة كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها ومؤشر الإنجاز (ب) '١' المتعلق بزيادة النسبة المئوية للنساء اللاتي يعملن على الصعيد الدولي في عمليات حفظ السلام والبعثات الميدانية الأخرى للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمؤشر (ج) '٢'، طُلب توضيح بشأن تغيير المهلة الزمنية لإحالة ادعاءات سوء السلوك الجسيم إلى التحقيق من الإحالة "في توقيت مناسب" إلى الإحالة "في غضون ثلاثة أيام".

الاستنتاجات والتوصيات

١١٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٤-١

في الجملة الأولى، تضاف كلمة "الدوليين" بعد عبارة "السلام والأمن".

الفقرة ٤-٥

يستعاض عن الجملة قبل الأخيرة بالجملة التالية:

وستواصل الإدارتان السعي، في إطار الولايات القائمة، إلى زيادة التنسيق مع الشركاء الداخليين، فضلاً عن الشركاء الخارجيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على صون السلام والأمن الدوليين.

وتضاف الجملة التالية قبل الجملة الأخيرة:

وينبغي أن يحدث التقدم المستدام في مجالات الأمن والمصالحة الوطنية والتنمية على نحو متزامن، بالنظر إلى الطابع المترابط لتلك التحديات في البلدان الخارجة من النزاعات.

الفقرة ٤-٦

تضاف العبارة التالية في نهاية الجملة الأولى: "بالتنسيق مع لجنة بناء السلام".

الفقرة ٤-٨

يستعاض عن هذه الفقرة بما يلي:

٨-٤ وستواصل إدارة عمليات حفظ السلام تركيز جهودها على تعزيز التخطيط للبعثات والإشراف عليها؛ وتنفيذ الولايات المحددة الصادرة عن مجلس الأمن، بما فيها تلك المتصلة بحماية المدنيين،

وفقاً لمقاصد الميثاق ومبادئه، والمبادئ الأساسية لحفظ السلام (موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس وتأييداً لولاية أذن بها مجلس الأمن)؛ واتباع نهج قائم على القدرات إزاء تحديد موارد حفظ السلام وتنميتها واستخدامها.

الفقرة ١١-٤

تضاف في نهاية الجملة الأخيرة عبارة "وسعى إلى تقديم الخدمات إلى الميدان بسرعة وفعالية".

ألف - عمليات حفظ السلام

البرنامج الفرعي ١

العمليات

هدف المنظمة

يستعاض عن هدف المنظمة بما يلي:

كفالة التنفيذ الفعال لجميع الولايات الصادرة عن مجلس الأمن فيما يتعلق بتخطيط عمليات حفظ السلام وإنشائها وتكييفها، وكذلك التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الاستراتيجية

الفقرة ١٤-٤

في بداية الجملة الأخيرة، تضاف عبارة: "ومع وضع القرارات ذات الصلة بعين الاعتبار".

البرنامج الفرعي ٣

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٤

في الجملة الثانية، تضاف بعد عبارة "والحفاظ عليهما" عبارة "على أساس الملكية الوطنية".

البرنامج الفرعي ٥

الدعم الإداري والميداني

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف إنجاز متوقع جديد نصه كالتالي: " (د) زيادة التدابير الرامية إلى منع سوء السلوك الجسيم".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) '١'، يستعاض عن عبارة "للساء اللائي يعملن على الصعيد الدولي" بعبارة "للساء اللائي يعملن على الصعيدين الوطني والدولي".

ويضاف مؤشر إنجاز جديد نصه كالتالي: " (د) انخفاض عدد ادعاءات سوء السلوك الجسيم المدعومة بالأدلة".

البرنامج الفرعي ٦

خدمات الدعم المتكامل

الاستراتيجية

الفقرة ٤-٢٦

يستعاض عن الجملة الثانية بما يلي:

وتشمل أنشطة هاتين الشعبتين توفير المعدات والخدمات عموماً للبعثات، استناداً إلى المبادئ العامة للمشتريات (الحصول على أعلى قيمة مقابل المال المدفوع؛ والإنصاف والشفافية؛ والمنافسة الدولية الفعلية؛ ومصلحة الأمم المتحدة)، مع التقيد بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كي يتسنى لها الوفاء بولايتها على نحو فعال وناجح وفي الوقت المناسب.

وتضاف جملة جديدة في نهاية الفقرة نصها كما يلي:

وسوف تواصل الشعبتان تعزيز أوجه التآزر والتعاون مع الهياكل المعنية في إدارة الشؤون الإدارية في إطار الولاية ذات الصلة للإدارة.

باء - بعثات حفظ السلام

الفقرة ٤-٢٨

يستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

وسوف تواصل البعثة تقديم تقارير رصد دقيقة في حينها وتقديم تحليل للتطورات السياسية في كامل منطقة البعثة، بما في ذلك الحالة المتعلقة بالسلامة والأمن.

البرنامج ٥

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

١١٨ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٨ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٥، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.5)).

١١٩ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي أثّرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٢٠ - أعرب عن التقدير لعرض الوثيقة الموجز والمبسّط والجهود التي بذلها مكتب شؤون الفضاء الخارجي للمواءمة بين الجدولين الزمنيين للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لضمان أن تكون نتائج استعراض لجنة الفضاء الخارجي للإطار الاستراتيجي متاحة للجنة البرنامج والتنسيق خلال استعراضها للبرنامج المذكور.

١٢١ - وأعربت الوفود عن دعمها للبرنامج، ولا سيما الدور البالغ الأهمية الذي أدّاه في مساعدة البلدان النامية على استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وسلطت الضوء على ضرورة تعزيز البرنامج. وطلب إيضاح بشأن التحديات في الموارد المالية والبشرية التي يواجهها البرنامج كما هو مبين في تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/69/144)، وتأثيرها على الاستراتيجية المزمعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي هذا السياق، سلّط الضوء على ضرورة تزويد المكتب بالمزيد من الموارد البشرية والمالية للوفاء بولايته على نحو فعال. وأثيرت

تساؤلات أيضا بشأن انخفاض مستوى التبرعات النقدية والعينية وأثره على برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ.

١٢٢ - وطلبت إيضاحات بشأن التحديات التي تُواجه في إبرام اتفاقات قانونية مع البلدان المضيفة وما إذا كانت هناك اتفاقات قانونية تم التوصل إليها مع البلدان النامية أو كيانات متعددة خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

١٢٣ - وطلبت أيضا إيضاحات بشأن نوع "الكيانات الدولية" المشار إليها في إطار هدف المنظمة. وفيما يتعلق بمؤشر الإنجاز (ب) '١'، طلب إيضاح بشأن عدد البلدان التي تتلقى التدريب بما في ذلك نوع التدريب المزمع تقديمه.

١٢٤ - وأثيرت تساؤلات حول مستوى الدعم الذي تقدمه لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لأعضائها الجدد.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢٥ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٥، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بالتعديلات التالية:

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، إدراج العبارة "، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،" بعد كلمة "البلدان".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشرات الإنجاز ب'١' و (ب) '٢' و (د) '١'، إدراج العبارة، "ولا سيما البلدان النامية،" بعد كلمة "البلدان".

البرنامج ٦

الشؤون القانونية

١٢٦ - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة عشرة، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٦، الشؤون القانونية، للإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

(A/69/6 (Prog.6)). وكان معروضا أيضا على اللجنة مذكرة من الأمانة العامة عن الإطار الاستراتيجي المقترح واردة في ورقة الاجتماع (E/AC.51/2014/CRP.1).
١٢٧ - وتولى وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني، عرض البرنامج وردّ على الأسئلة التي طُرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

مناقشة

١٢٨ - أعرب المشاركون عن آرائهم المتعلقة بدعمهم للبرنامج، وأهمية الوظائف التي يضطلع بها البرنامج وضرورتها الأساسية للمنظمة وللدعم تعزيز القانون الدولي. وتم التشديد على أن التفسيرات القانونية المقدمة من مكتب الشؤون القانونية بالغة الأهمية.

١٢٩ - وأشارت الوفود إلى أهمية مشاركة مكتب الشؤون القانونية في الأعمال التي تضطلع بها المنظمة لإدارة نظام إقامة العدل. وقُدِّمت ردود على الأسئلة التي طُرحت بشأن مشاركة مكتب الشؤون القانونية في مجال إقامة العدل لكفالة صون حقوق الموظفين. وطلب أيضا توضيح بشأن أوجه التآزر بين المكتب والإدارات الأخرى في هذا المجال.

١٣٠ - وطلب توضيح بشأن صياغة الاستراتيجية المتعلقة بتقديم الخدمات القانونية لمنظومة الأمم المتحدة ككل، وأنشطة المكتب بوصفه الجهة المكلفة الاضطلاع بالمهام ذات الصلة بالعلاقات مع البلد المضيف بموجب اتفاق المقر.

١٣١ - وقُدِّم توضيح أيضا ردا على سؤال بشأن الطريقة التي يمكن بواسطتها قياس أثر المشورة التي يقدمها المكتب، وبشأن إدماج المنظور الجنساني في المشورة التي يسديها المكتب.

١٣٢ - وأعربت الوفود عن تأييدها لعمل مكتب الشؤون القانونية فيما يتعلق بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وأشارت الوفود إلى الدور الهام الذي يضطلع به المكتب في مجال بناء القدرات عن طريق برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. وقُدِّم أيضا توضيح ردا على سؤال بشأن المبادرات الحالية المتخذة في إطار برنامج المساعدة. وقُدِّم أيضا توضيح ردا على سؤال بشأن دور المكتب في تطوير الفقه القانوني في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

١٣٣ - وأشارت الوفود إلى الوظائف الهامة التي يؤديها المكتب في مجال تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا. وقُدِّم أيضا توضيح ردا على سؤال بشأن الكيفية التي يمكن بها لمكتب الشؤون القانونية أن ييسر توسيع مشاركة الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

١٣٤ - وأعرب المشاركون عن تأييدهم للعمل الهام الذي يؤديه المكتب في مجال قانون البحار وشؤون المحيطات، وطلب توضيح بشأن ولاية ومهام المكتب فيما يتعلق بشبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وقُدِّم أيضاً توضيحٌ رداً على سؤال بشأن تقديم المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات في مجال قانون البحار وشؤون المحيطات.

١٣٥ - وأعرب عن رأي مفاده أن مكتب الشؤون القانونية يؤدي وظيفة أساسية في حفظ الذاكرة المؤسسية للمنظمة من خلال مسؤولياته المتعلقة بحفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها. ورحبت الوفود بمواصلة توسيع مجموعة المعاهدات المنشورة على الإنترنت وطلبت توضيحات بشأن الجهود المبذولة حالياً في هذا الصدد. وقُدِّم أيضاً توضيحٌ رداً على سؤال بشأن توافر الأماكن اللازمة لإيداع محفوظات المعاهدات.

١٣٦ - وطلب توضيح بشأن تطبيق البند ٤-٨ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم لدى تقديم الخدمات للعمليات الحكومية الدولية. وطُرح سؤال بشأن مسألة التوحيد في هذا الصدد، وبخاصة تحديد أجهزة الأمم المتحدة التي تعتبر هيئات حكومية دولية "قطاعية وفنية وإقليمية ذات صلة"، يمكن أن تستعرض الخطة البرنامجية الستتانية على النحو المشار إليه في البند ٤-٨.

١٣٧ - وأشار إلى أن تغييرات قد أُجريت على الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مقارنة بالخطة البرنامجية المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وذكر أن الإيجاز ينبغي ألا يحظى بالترتيب على حساب المضمون.

١٣٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، تقديم الخدمات القانونية لمنظومة الأمم المتحدة ككل، أشار إلى أن بعض الأفكار الواردة في الخطة البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قد استُبعدت من الإطار الاستراتيجي المقترح.

١٣٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها، ذكر أن مؤشر الإنجاز قد عُدِّل مقارنة بالخطة البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٤٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، جرى التشديد على أهمية البرنامج الفرعي، وأشار إلى أن البرنامج الفرعي يواجه تحديات على صعيد الموارد. وأعرب عن رأي مفاده أن من الضروري مواصلة توسيع نطاق أنشطة

البرنامج الفرعي المتعلقة ببناء القدرات، ولا سيما الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي.

١٤١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، قانون البحار وشؤون المحيطات، جرى الترحيب بالجهود التي يبذلها المكتب من أجل تشجيع وتعزيز سيادة القانون فيما يتعلق بالمحيطات.

١٤٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً، أُشير إلى أن مؤشر الإنجاز (أ) '١' و '٢' مفيدان ولكنهما غير كافيين. وأُشير أيضاً إلى أن مؤشراً إضافياً للإنجاز (أ) '٣' ينبغي أن يركز على العمل الفني المشترك. ودُكر أن من الممكن تعزيز مؤشرات الإنجاز.

١٤٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦، حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها، أعرب عن رأي مفاده أن البرنامج الفرعي يؤدي دوراً هاماً في حفظ الذاكرة المؤسسية للمنظمة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤٤ - شددت اللجنة على ضرورة أن يشارك المكتب مشاركة كاملة في تقديم المشورة والمعلومات، عند الطلب، إلى الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

١٤٥ - وشددت اللجنة على أهمية برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام بذل الجهود اللازمة لضمان المشاركة على نطاق أوسع في البرنامج المذكور أعلاه فضلاً عن تعزيز الأنشطة التدريبية وأنشطة بناء القدرات وفقاً للمساعدة التقنية والقانونية المقدمة إلى الدول الأعضاء في إطار البرنامج الفرعي ٣.

١٤٦ - وأكدت اللجنة ضرورة كفالة استمرار جميع أنشطة برنامج المساعدة، بما في ذلك الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك من أجل مواصلة العمل في المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل تقديم الدعم لجميع أنشطة برنامج المساعدة وفقاً لأحكام قراري الجمعية ١١٠/٦٨ و ٩٧/٦٦، وبخاصة الفقرة ٧ منه.

١٤٧ - وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن لضمان معاملة جميع المناطق على قدم المساواة فيما يتعلق بتخطيط الدورات التدريبية والحلقات الدراسية بشأن القانون الدولي، وتنظيمها

وإجرائها، بما في ذلك برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي.

١٤٨ - وشددت اللجنة على الدور الأساسي الذي تقوم به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الترويج لقانون البحار وتعميمه، وتقديم خدمات الأمانة إلى لجنة حدود الجرف القاري، وإلى اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وجميع اجتماعات الهيئات الفرعية التي أنشأتها الجمعية العامة، وبوصفها جهة التنسيق المعنية بشبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

١٤٩ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي المتعلقة بالبرنامج ٦، الشؤون القانونية، للإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وهنا يادخل التعديلات التالية.

التوجه العام

الفقرة ٦-٤

يُضاف النص التالي في نهاية الجملة الثانية: "وبخاصة الالتزام بالميثاق والقرارات والمقررات والأنظمة والقواعد والمعاهدات المبنية عن المنظمة".

البرنامج الفرعي ٣

التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز (ب) ٣، ونصه كما يلي: "٣" تحسين التوازن الإقليمي على صعيد الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي".

الاستراتيجية

الفقرة ٦-١٦

تضاف في نهاية البند عبارة "وبخاصة للبلدان النامية".

البرنامج الفرعي ٤ قانون البحار وشؤون المحيطات هدف المنظمة

يُحذف هدف المنظمة ويُستعاض عنه بما يلي:

تعزيز قانون البحار وتوطيده من أجل استخدام المحيطات للأغراض
السلمية والتنمية المستدامة.

البرنامج ٧ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٥٠ - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة عشرة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 7)). وكان معروضاً أيضاً على اللجنة موجز لإجراءات المتابعة التي أُتخذت والتي تقرر عقب استعراض الخطة البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، على النحو الوارد في ورقة الاجتماع (E/AC.51/2014/CRP.1).

١٥١ - وقام الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات بعرض البرنامج وبالرد على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٥٢ - أعربت الوفود عن التقدير والدعم المستمر للبرنامج وللعمل الذي قامت به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

١٥٣ - وفيما يتعلق بالفقرة ٧-١، أعربت الوفود عن القلق إزاء حذف عبارة "القضاء على الفقر والجوع" التي وردت في برنامج فترة السنتين السابقة. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أن القضاء على الفقر أُدرج كأحد الأهداف الرئيسية بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)، مثلما أُدرجت أهداف أساسية أخرى متصلة بالقضاء على الفقر والجوع.

١٥٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٧-٤، طُلب توضيح لمعرفة كيف جرى الاضطلاع بمهام الإدارة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بما يشمل تعزيز التعاون والشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وطُرحت أسئلة عن النهج الذي اتبعته

الأمانة العامة في تعزيز التعاون والشراكات، وعن صلة هذه المهام بأي من الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وطلب أيضاً عن مدى اشتغال عمل الأمم المتحدة مع المجتمع المدني على الأعمال التجارية، بوصف ذلك جزءاً من الولاية. وأعرب عن رأي مفاده أن المهام المحددة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين السابقة ينبغي الإبقاء عليها.

١٥٥ - وفيما يتعلق بالفقرة ٧-٦، لاحظت الوفود غياب أي إشارة إلى جهود التشاور المبذولة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وطلب أيضاً بشأن ما إذا تمخضت المشاورات عن رؤية محددة بشأن كيفية تنفيذ البرنامج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٥٦ - وطلب توضيح بشأن تطبيق المادة ٤-٨ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، على الخدمات المقدمة للعمليات الحكومية الدولية. وأثيرت أسئلة بشأن مسألة التوحيد في هذا الصدد، وبشأن ما قامت به الأمانة العامة لكفالة الاتساق في أنشطة الأمم المتحدة.

١٥٧ - وطلب توضيح في إطار البرنامج الفرعي ١ بشأن كيفية قياس الإنجاز المتوقع (أ) '١' وبشأن ما اضطلع به من عمل لتحقيق الإنجاز المتوقع (أ). ولاحظت الوفود أن الاستراتيجية، في الفقرة ٧-٧ (ط)، ركزت على مسائل التراجع؛ وأشار مع ذلك إلى عدم ورود أي إشارة إلى لجنة بناء السلام.

١٥٨ - وفيما يتعلق بالاستراتيجية الواردة في الفقرة ٧-٩، اقترح الاستعاضة عن عبارة 'الوقاية من الكوارث' بعبارة 'الحد من أخطار الكوارث'.

١٥٩ - وطلب توضيح بشأن صياغة الهدف في إطار البرنامج الفرعي ٣، وبشأن غياب أي إشارة إلى القضاء على الفقر. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي التركيز على القضاء على الفقر نظراً لأن هذا الهدف يُعتبر ركيزة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأن الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد ينبغي أن تنطوي على قدر كبير من التواصل مع الهيئات الحكومية الدولية. وطرح أسئلة بشأن ما إذا كانت خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وتساءلت الوفود أيضاً عن جدوى التغييرات المدخلة على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، مقارنة بتلك المقررة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٦٠ - وطلب توضيح بشأن إدراج مجموعة معينة من البلدان، وعن السبب في عدم إدراج جميع البلدان النامية، كما هو مبين في الإنجاز المتوقع (ج) في إطار البرنامج الفرعي ٣. وتساءلت الوفود أيضاً عن عدم الإشارة إلى البلدان المتوسطة الدخل، وأكدت ضرورة

أن تؤخذ استراتيجية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار لدى تعزيز قدرة البلدان النامية، بما فيها تلك التي تمر بمحالات خاصة.

١٦١ - وأثيرت أسئلة بشأن توقعات الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في أيبا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وأوجه ارتباط هذه النتائج بهيكل الأمانة العامة وأوجه التآزر فيها.

١٦٢ - وطلبت معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الاستعراضات القطرية الطوعية، على النحو المبين في مؤشر الإنجاز (ج) '١' في إطار البرنامج الفرعي ٣، وبشأن التغييرات التي طرأت على البرنامج استناداً إلى النهج المتعلق بالصلة بين العلم والسياسات المبين في الإنجاز المتوقع (د).

١٦٣ - وطلب توضيح فيما يتعلق بالتغييرات المدخلة على الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٣. وأثيرت أسئلة بشأن رأي الأمانة العامة المطروح في الفقرة ٧-٩ (د) فيما يتعلق بالوقاية من الكوارث، وبشأن غياب أي إشارة إلى تعزيز التعاون مع المجموعات الرئيسية. وطلب إيضاح أيضاً بشأن جدوى المعلومات والتقارير المقدمة إلى الدول الأعضاء عن الشراكات والالتزامات الطوعية، على النحو المبين في الفقرة ٧-٩ (ج). وأثيرت أسئلة عن مدى توافر التقارير، ولا سيما تلك المتعلقة بالشراكات، وما قامت به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من جهود لتمكين الدول الأعضاء من الاطلاع عليها.

١٦٤ - وأعرب عن رأي بضرورة اضطلاع الإدارة بعملها وبالأ أنشطة ذات الصلة بالتنسيق الوثيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية والكيانات الأخرى ذات الصلة من أجل ضمان تحقيق التكامل والتآزر مع الشركاء الإقليميين. وأشار إلى ضرورة توفير معلومات أكثر تفصيلاً، في إطار البرنامج الفرعي ٤، بشأن الأنشطة المضطلع بها مع اللجان الإقليمية. وطلب توضيح بشأن التقدم المحرز في تعزيز نظام المعلومات الجغرافية المكانية.

١٦٥ - وأعربت الوفود عن القلق إزاء الانطباع المأخوذ من الإنجاز المتوقع (أ) في إطار البرنامج الفرعي ٥ بأن مسألة الظواهر الديمغرافية تركز على شيخوخة السكان. وجرى التأكيد على ضرورة اشتغال مفهوم الأبعاد الجنسانية للظواهر الديمغرافية على الشباب من السكان، وضرورة تناوله في برنامج العمل.

١٦٦ - وتساءلت الوفود عن سبب خلو البرنامج الفرعي ٩ من أي إشارة إلى متابعة توافق آراء مونتيري التابع للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وطلب إيضاح بشأن الأعمال التحضيرية المقرر النظر فيها فيما يتعلق بهذه المتابعة. وأثيرت تساؤلات أيضاً بشأن نوع العمل المقرر

والمنتظر الاضطلاع به في الإنجاز المتوقع (د)، المتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٦٧ - أكدت اللجنة أهمية عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز التعاون والشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص، في إطار ولايات متفق عليها.

١٦٨ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٧-٤

في نهاية النص الحالي للبند (د)، تضاف عبارة "مع ضمان المساءلة والرقابة الصحيحتين من جانب الدول الأعضاء".

البرنامج الفرعي ٣

التنمية المستدامة

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ج) "١"، تُحذف عبارة "بما في ذلك من خلال الاستعراضات القطرية الطوعية التي تُعدّ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة".

الاستراتيجية

الفقرة ٧-٩

في الفقرة الفرعية (أ)، تُضاف عبارة "أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية" وقبل عبارة "الدول الجزرية الصغيرة النامية".

وفي الفقرة الفرعية (د)، يُستعاض عن عبارة "الوقاية من الكوارث" بعبارة "الحد من مخاطر الكوارث".

البرنامج الفرعي ٤

الإحصاءات

الاستراتيجية

الفقرة ٧-١٠

في نهاية الفقرة الفرعية (هـ)، تُضاف عبارة "بناءً على طلبها".

البرنامج الفرعي ٥

السكان

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ج)، يُستعاض عن عبارة "بما فيها البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، لكي تستخدمها الدول الأعضاء" بعبارة "بما فيها البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وحسب السن، لكي تستخدمها الدول الأعضاء".

البرنامج الفرعي ٩

تمويل التنمية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (د)، يُستعاض عن عبارة "تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية" بعبارة "زيادة مساهمة الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية".

البرنامج ٨

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

١٦٩ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٧ المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.8)).

١٧٠ - وقام وكيل الأمين العام الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بعرض البرنامج، وردّ على الاستفسارات التي أثّرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المنافشة

١٧١ - أعربت الوفود عن تأييدها الكامل للبرنامج وشددت على أهمية دور مكتب الممثل السامي في رصد برامج العمل، والإبلاغ عنها، وتنفيذها فضلاً عن دوره في رفع اسم بلد من فئة أقل البلدان نمواً، وفي دعم جهود الدعوة وبلورة استراتيجية للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وحشد وتنسيق الدعم الدولي والموارد الدولية وبناء الشراكات.

١٧٢ - وأعرب عن التأييد للمؤتمرات الهامة التي ستعقد عما قريب والتي ستركز على الفئات الثلاث من البلدان التي يغطيها المكتب، وهذه المؤتمرات هي على وجه التحديد: المؤتمر الوزاري المعني بالشراكات الجديدة لتنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في كوتونو، بنن، في تموز/يوليه ٢٠١٤، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في أبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المقرر عقده في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٧٣ - وسلّمت الوفود بالأهمية البالغة التي يتسم بها إدماج أحكام برامج العمل المختلفة في أعمال الأمم المتحدة وفي أطر التنمية والتعاون الوطنية للبلدان المعنية.

١٧٤ - وأعرب عن آراء مفادها أنه ينبغي لمكتب الممثل السامي أن يركز على أنشطته المقررة بموجب ولايات، وأن يتجنب الازدواجية بالخوض في الأنشطة المنوطة بكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، من قبيل الأنشطة ذات الصلة بالتجارة والتنمية.

١٧٥ - وطلب الحصول على معلومات بشأن التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً في الوفاء بمعايير رفع اسمائها من فئة أقل البلدان نمواً منذ القيام في عام ٢٠٠١ باعتماد برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وأثيرت أسئلة عن الكيفية التي يمكن من خلالها توقع وتحسين احتمالات رفع اسم بلد من فئة أقل البلدان نمواً حالما يتم اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٧٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن حذف الإشارة إلى (أ) حشد الدعم الدولي والموارد الدولية لصالح الفئات الثلاث من البلدان لمساعدتها في التغلب على مواطن ضعفها و (ب) رصد وتنسيق تنفيذ إجراءات ومبادرات محددة بهدف إقامة شبكات كفؤة للنقل العابر في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، من التوجه العام للبرنامج، أدى إلى تقليل التأكيد على الجوانب الهامة من عمل المكتب.

١٧٧ - وتم التشديد على أهمية معالجة احتياجات بلدان المرور العابر النامية، إضافة إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية، في إطار البرنامج الفرعي ٢.

١٧٨ - وطلب توضيح بشأن صياغة مؤشر الإنجاز (أ) '١' في إطار البرنامج الفرعي ١، ومؤشر الإنجاز (ج) '١' في إطار البرنامج الفرعي ٢، ومؤشر الإنجاز (أ) '١' في إطار البرنامج الفرعي ٣. وأعرب عن رأي مفاده أن مؤشرات من هذا القبيل يمكن أن تعتبر نواتج في مقابل اعتبارها نتائج، ويمكن أن تعزز إمكانية حدوث زيادة لا لزوم لها في عدد القرارات.

١٧٩ - وفي ما يتعلق بمؤشر الإنجاز (ب) في إطار البرنامج الفرعي ٣، أعرب عن رأي مفاده أن مقدار المساهمة المالية يمكن أن يكون مؤشرا أفضل من عدد الشركاء الإنمائيين، وتم التأكيد على أهمية نوعية الشراكات فضلا عن كميتها.

الاستنتاجات والتوصيات

١٨٠ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

أقل البلدان نمواً

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١' يستعاض عن عبارة "زيادة عدد القرارات" بعبارة "زيادة الإشارة إليها في القرارات".

البرنامج الفرعي ٢

البلدان النامية غير الساحلية

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ج) '١' يستعاض عن عبارة "زيادة عدد الإعلانات" بعبارة "زيادة الإشارة إليها في الإعلانات".

البرنامج الفرعي ٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية
مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١٠' يستعاض عن عبارة "زيادة عدد الإعلانات" بعبارة "زيادة الإشارة إليها في الإعلانات".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) بما يلي:

(ب) زيادة عدد الشركاء الإنمائيين الذين يتعهدون بتقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية، بوسائل منها آليات التمويل الخاصة بتغير المناخ مثل صندوق المناخ الأخضر، ومرفق البيئة العالمية، وصناديق الاستثمارات المناخية.

البرنامج ٩

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٨١ - نظرت اللجنة، في جلستها العاشرة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.9)).

١٨٢ - وقام وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا بعرض البرنامج وبالرد على الاستفسارات التي طُرِحَتْ أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٨٣ - أعربت الوفود عن تأييدها الكامل للبرنامج واعترفت بالدور الهام الذي يؤديه البرنامج في تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة دعماً للتنمية في أفريقيا بصفة عامة، وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بصفة خاصة. ودعت عدة وفود إلى زيادة تعزيز البرنامج.

١٨٤ - وسلمت الوفود بأهمية تعزيز مستوى الاتساق والتنسيق والتعاون داخل الأمم المتحدة لدعم أفريقيا في تنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي والبرنامج الذي يخلقه، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة.

١٨٥ - وجرى التشديد على ضرورة أن تجسّد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ احتياجات أفريقيا الإنمائية كما وردت في الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يُكَيَّف الدعم الدولي المقدم لأفريقيا بما يلائم الأولويات الأفريقية. وجرى التسليم بأن الزراعة، وبناء القدرات، وتنويع الاقتصادات، وعمالة الشباب، والأمن الغذائي، والتصنيع، وتطوير الهياكل الأساسية، والصحة، كلها مجالات ذات أولوية رئيسية بالنسبة لأفريقيا وذات أهمية بالغة لتحقيق خطة أفريقيا الإنمائية التحوّلية.

١٨٦ - وأكدت الوفود أهمية تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين البلدان الأفريقية، بسبل من بينها التنسيق مع الهيئات الإقليمية. وأعرب عن رأي مفاده أن بالإضافة إلى التركيز على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، هناك حاجة مستمرة إلى جهود التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي لدعم التنمية والسلام والأمن في أفريقيا. وطُرِح اقتراح بأن تبرز التقارير المقبلة مثل هذه الشراكات الاستراتيجية.

١٨٧ - وأشار إلى ضرورة توخي المرونة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي للبرنامج في ضوء الأولويات المتغيرة لأفريقيا كما هو مبين في الخطتين الاستراتيجيتين الخاصتين بمفوضية الاتحاد الأفريقي وبالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وفي التوجيهات الاستراتيجية المقرر إيرادها في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

١٨٨ - وأعرب عن رأي يشير إلى أهمية أنشطة الدعوة في تهيئة مستوى أفضل من الوعي بجهود بناء السلام في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي اعتماد هدف السلام بوصفه أولوية لازمة لتنمية أفريقيا، وينبغي التشديد مجدداً على تعزيز أوجه التآزر بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وصلتها بتوطيد السلام والأمن.

١٨٩ - وطلّبت توضيحات بشأن ما يستخدمه البرنامج على نطاق أوسع من موارد إعلامية وأدوات تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى نشر مجلة "Africa Renewal" (أفريقيا الجديدة)، مما يسهم فيما يضطلع به من أنشطة للدعوة على الصعيد العالمي ولإذكاء الوعي الدولي بمسائل التنمية والسلام والأمن في أفريقيا. وطلّبت توضيحات كذلك عن السبل التي تعتمزم بها الأمانة العامة أن تستفيد من التطورات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٩٠ - وأعرب عن الدعم لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، بما في ذلك مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا. وطلّبت توضيحات عن التقدم المحرز والتحديات القائمة في سبيل تنفيذ العمليات المتصلة بهذه المؤتمرات الدولية.

١٩١ - وأعرب عن الدعم لآلية الأمم المتحدة للرصد. وطُلبت توضيحات عن التمويل اللازم لآلية الرصد، واقترح تضمين تقرير الأمين العام المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين بشأن "استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا" مصفوفة من الالتزامات الجديدة تتجاوز الالتزامات المقطوعة والإجراءات المتخذة بالفعل.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩٢ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على النص الشارح للبرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهناً بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٨-٩

يستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

ينبغي أن تُعرض على الدول الأعضاء أي تنقيحات تُدخل على الخطة البرنامجية لفترة السنتين نتيجة هذه العملية، حتى يُكفل استمرار الأمم المتحدة في دعمها لعمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

البرنامج الفرعي ١

تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

هدف المنظمة

يستعاض عن هدف المنظمة بالنص التالي:

تعزيز التعاون الدولي دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وتلك المقررة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، في أفريقيا.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف بعد النص الموجود عبارة "، بسبل من بينها الآليات الإقليمية".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '٢' بالنص التالي: "زيادة عدد المنتديات والأنشطة والمخرجات الدولية التي تتناول موضوع التعاون بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي دعماً لأفريقيا".

ويستعاض عن مؤشر الإنجاز (د) بالنص التالي: "زيادة عدد الزيارات ومرات التصفح للموقع الشبكي لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والمواقع الشبكية الأخرى ذات الصلة".

البرنامج الفرعي ٢

التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ)، تضاف عبارة "والبرامج والأنشطة" بعد كلمة "المشاريع".

ويضاف مؤشر جديد (ب) '٢' فيما يلي نصه:

'٢' ويعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ب) ليصبح (ب) '١' '٢' زيادة عدد المشاريع والبرامج والأنشطة المشتركة لتنمية القدرات التي تنفذها الجماعات الاقتصادية الإقليمية دعماً لبرامج التكامل الاقتصادي الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٣

الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن كلمة "الانتعاش" بكلمة "النمو".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '١' بالنص التالي: "زيادة عدد الزيارات ومرات التصفح للموقع الشبكي لمجلة *Africa Renewal* والمواقع الشبكية الأخرى ذات الصلة".

وفي مؤشر الإنجاز (أ) ٢٠، يستعاض عن عبارة "المواد الإخبارية المتاحة على الإنترنت" بعبارة "المواد الإخبارية والمنشورات (المطبوعة والمسموعة والمرئية)"، ويستعاض عن عبارة "وسائط الإعلام المحلية" بعبارة "وسائط الإعلام".

البرنامج ١٠ التجارة والتنمية

١٩٣ - نظرت اللجنة في جلساتها ٦ و ٢٠ المعقودتين في ٤ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.10)).

١٩٤ - وقام كل من نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية، بعرض برنامجيهما الفرعيين وبالرد على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٩٥ - أعربت الوفود عن التقدير للبرنامج ولما يقوم به الأونكتاد من عمل، لا سيما في سياق البرنامج الفرعي ٥، أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة.

١٩٦ - وأكد بعض الوفود أن الإطار المنطقي للبرنامج يوفر روابط محدودة بين النتائج المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وفي هذا السياق، أعرب عن رأي بوجود تحسين الإطار المنطقي، بما يتيح قياس الأثر بشكل أفضل، ووضع مؤشرات أكثر تحديداً للإنجاز، وإدراج آراء المستفيدين بوصفها مؤشراً من مؤشرات الإنجاز.

١٩٧ - وشددت الوفود على أهمية سلاسل القيمة، ونقل التكنولوجيا، والمعلومات المتعلقة بالتجارة، وتيسير التجارة، والدعم المقدم في تلك المجالات إلى أقل البلدان نمواً والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكليةً والهشة والصغيرة. وفي هذا الصدد، طُلبت توضيحات عن سبب عدم إدراج تلك المسائل في الأطر المنطقية، ولا سيما في الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في البرامج الفرعية المختلفة، رغم أنها وردت في إطار الاستراتيجيات المختلفة.

١٩٨ - وطلب بعض الوفود توضيحاً للسبل التي سيدرج بها الأونكتاد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حين تعتمد الجمعية العامة، داخل الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٩٩ - ولاحظ بعض الوفود أن الفقرة ١٠-٤ تشير إلى ثلاثة أركان دون تفسير واضح لماهية تلك الأركان.

٢٠٠ - وأكد بعض الوفود على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وطلب توضيحاً بشأن تعزيز هذا التعاون على النحو المبين في مؤشر الإنجاز (أ) '٣' في إطار البرنامج الفرعي ١، العولمة والترابط والتنمية. وإضافة إلى ذلك، أثبتت أسئلة بشأن نطاق عمل الأونكتاد في التفاعل بين الاستثمارات الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو المبين في الإنجاز المتوقع (أ) ومؤشر الإنجاز (أ) '٢' في إطار البرنامج الفرعي ٢، الاستثمار والمشاريع، وبخاصة حين لا يوجد اتفاق بشأن تدفق الاستثمار الأجنبي.

٢٠١ - وأعرب بعض الوفود أيضاً عن رأي مفاده أن القرارات التي أصدرها الأونكتاد في دورته الثالثة عشرة المعقودة في الدوحة عام ٢٠١٢، لم تحسّد في البرنامج، ولا سيما فيما يتعلق بالحوافز غير الجمركية. وفي هذا السياق، أعربت الوفود عن قلقها إزاء التغيير في مؤشر الإنجاز (ب) '٢' في إطار العنصر ١، التجارة الدولية في السلع والخدمات، من البرنامج الفرعي ٣، التجارة الدولية. ففي تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75)، تضمن البرنامج الفرعي نفسه إشارة إلى خفض الحوافز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة في التجارة الدولية أو إلزالتها.

٢٠٢ - وطلبت توضيحات عن عمل الأونكتاد بشأن التكامل الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥ وبشأن مسألة تطوير الهياكل الأساسية، وبخاصة فيما يتصل بالهياكل الأساسية المادية. وإضافة إلى ذلك، أثار بعض الوفود تساؤلات بشأن تجسيد قضايا نقل التكنولوجيا في برنامج العمل الإجمالي للأونكتاد.

٢٠٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لما يضطلع به مركز التجارة الدولية من عمل وجهود للنهوض بالخدمات التجارية في أفريقيا، وبصفة خاصة أيضاً لما يقوم به المركز من عمل من أجل أقل البلدان نمواً. وأدلى بتعليق بشأن ضرورة زيادة بناء القدرات وتيسير التعاون فيما بين البلدان.

٢٠٤ - وأعرب عن التأييد بقوة لقيادة مركز التجارة الدولية. وعلاوة على ذلك، أعربت الوفود عن السرور لعلمها بتأييد ممثل الأمين العام مجدداً لجهود المركز المبذولة لتحقيق النتائج المتوخاة داخل إطار الإدارة.

٢٠٥ - وأعرب عن الارتياح بشأن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المقترحة للبرنامج الفرعي ٦، الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات. وفي هذا الصدد، لوحظ أن ذلك البرنامج الفرعي هو البرنامج الفرعي الوحيد في البرنامج ١٠ الذي أدرج البعد الجنساني ضمن مؤشرات الإنجاز الخاصة به.

٢٠٦ - وطُلب توضيح فيما يتعلق بالصلة بين الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المقترحة في إطار البرنامج الفرعي ٦، وعلى وجه التحديد، سبل قياس مؤشر الإنجاز (أ) '٢'، ومعايير القياس المقررة لقياس مؤشر الإنجاز (ب). وأدلى بتعليق أيضاً بشأن مؤشري الإنجاز (ج) '١' و '٢'، إذ لم يورد تعريف للقدرة التنافسية الدولية بما يتيح قياس ما يطرأ من زيادة بشكل ملائم.

٢٠٧ - ولوحظ أن الفقرة ١٠-٢٤ من استراتيجية البرنامج الفرعي تذكر أن مركز التجارة الدولية سيسهم في تنفيذ الإعلانات الصادرة عن المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة المعقود في عام ٢٠١١، ضمن أمور أخرى. وفي هذا الصدد، لاحظت الوفود أن مفهوم فعالية المعونة لم يُتفق عليه في الجمعية العامة، وأن المؤتمر لم يُعقد برعاية الأمم المتحدة. وطُلب تقديم المزيد من التفاصيل عن الدواعي المنطقية لإدراج المنتدى في البرنامج الفرعي، بما في ذلك القرار المعين الذي نص على التكليف المتعلق بعمل مركز التجارة الدولية دعماً للمنتدى.

٢٠٨ - وأثير تساؤل بشأن إمكانية تنقيح بعض عناصر البرنامج الفرعي ٦ في ضوء المناقشات والمفاوضات الجارية حالياً فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٠٩ - وطُلبت توضيحات بشأن عمل مركز التجارة الدولية فيما يتعلق بمجالي الخدمات والتكامل الإقليمي.

الاستنتاجات والتوصيات

٢١٠ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنأً بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٠-٩

في نهاية الفقرة، يضاف النص التالي:

ويزيد كل من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية استخدامهما لاستقصاءات التقييم لالتماس آراء أصحاب المصلحة المعنيين على نطاق جميع البرامج الفرعية، بهدف قياس مدى التحسن في قدرة أصحاب المصلحة على معالجة قضايا التجارة والتنمية نتيجة ما قدمه الأونكتاد و/أو مركز التجارة الدولية من مساعدة.

البرنامج الفرعي ١

العولمة والترابط والتنمية

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '٣' بما يلي:

'٣' عدد أنشطة الأونكتاد، بما في ذلك المنشورات وحلقات العمل، التي تشجع التعاون إما بين بلدان الشمال والجنوب، أو بين بلدان الجنوب، أو التعاون الثلاثي.

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

العنصر ١

التجارة الدولية في السلع والخدمات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (د) بما يلي:

(د) تعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكليةاً والهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات

الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، على وضع وتنفيذ أهداف اقتصادية ابتكارية واستراتيجية إغاثية مستدامة على جميع المستويات.

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) '٢' بما يلي:

'٢' عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها الدول الأعضاء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المتعدد الأطراف بهدف تبسيط أو تنسيق التدابير غير الجمركية في التجارة الدولية، بما في ذلك خفض الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة في التجارة الدولية أو إزالتها، بمساعدة الأونكتاد.

في مؤشر الإنجاز (د) '٢'، تضاف عبارة "والقضاء على الفقر" بعد عبارة "التنمية المستدامة".

الاستراتيجية

الفقرة ١٠-١٦

يستعاض عن الفقرة بما يلي:

١٠-١٦ سيعزز هذا البرنامج الفرعي، تحت مسؤولية شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، من خلال الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد، النمو والتنمية الشاملين للجميع والمستدامين والقضاء على الفقر، استناداً إلى التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، وإلى نظام التجارة الدولية والروابط بين التجارة والأهداف الإغاثية المتفق عليها دولياً. وقد أصبحت التدابير غير الجمركية والحواجز غير الجمركية تلقى مزيداً من الاهتمام في مجال التجارة الدولية. وينبغي أن تُبذل جهود دولية للتصدي للتدابير غير الجمركية، بهدف خفض الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة وإزالتها. وسيتصدي البرنامج الفرعي للتحديات الإغاثية المستمرة والمستجدة (ومنها التمكين الاقتصادي للمرأة، وإتاحة فرص العمل اللائق والمنتج، وتحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر)، ويُقيّم آثارها على آفاق التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

بما في ذلك على مستوى وضع السياسات الوطنية. ويواصل البرنامج الفرعي تحسين التعاون وتعزيز أوجه التآزر مع المنظمات الدولية الأخرى، وتعزيز تنسيق الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة الدولية. وسيعزز أيضاً جانبي الإعلام والنشر من جوانب العمل الذي يقوم به.

الفقرة ١٠-١٧

يستعاض عن الفقرة (أ) بما يلي:

(أ) رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات السياسات التجارية والتجارة الدولية، ومدى اتساقها مع قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف، انطلاقاً من منظور إنمائي.

في الفقرة (ب)، تضاف عبارة ”، بما في ذلك الإعانات والحواجز التجارية المقنّعة“ بعد كلمة ”الحماية“.

وفي نهاية الفقرة الفرعية (و)، تضاف عبارة ”وتقييم الأثر المترتب في التنمية على شرط التمكين الذي قرّره منظمة التجارة العالمية“.

يستعاض عن الفقرة (ف) بما يلي:

(ف) معالجة القضايا الناشئة عن التفاعل بين التجارة والبيئة في سياق تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بسبل من بينها نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، والاستفادة من فرص التجارة والاستثمار المتصلة بهذه المسألة.

يستعاض عن الفقرة الفرعية (ص) بما يلي:

(ص) التصدي للتحديات واغتنام الفرص القائمة في سبيل تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما في ذلك الأدوات والمعلومات المتاحة لتحقيق ذلك.

تضاف فقرة فرعية جديدة (ث) فيما يلي نصها:

(ث) قيام البرنامج الفرعي، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والشركاء الآخرين ذوي الصلة، بتعصيد ما يقوم به من

عمل استناداً إلى قواعد البيانات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية، وبمواصلة تحليله للأثر الناجم عن التدابير غير الجمركية على آفاق التجارة والتنمية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ومواصلة مشاركته في مبادرة الشفافية في التجارة.

العنصر ٢

السلع الأساسية

مؤشرات الإنجاز

يُعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (أ) بوصفه (أ) '١' ويُدرَج مؤشر إنجاز جديد (أ) '٢'، كما يلي:

'٢' زيادة حجم البحوث عن إنتاج السلع الأساسية في البلدان ذات الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، بهدف تنويع منتجاتها، بأساليب منها زيادة القيمة المضافة لسلعها الأساسية.

الاستراتيجية

الفقرة ١٠-١٨

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "للتصدي لتأثير التقلبات في أسعار السلع الأساسية على هذه البلدان" بعبارة "لرصد أسعار السلع الأساسية والتصدي لتأثير التقلب المفرط في تلك الأسعار على هذه البلدان".

وبعد الجملة الثانية، تدرج العبارة التالية:

"ويقوم الأونكتاد برصد التطورات والتحديات في أسواق السلع الأساسية ومعالجة الروابط القائمة بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر".

وفي الفقرة الفرعية (أ)، يستعاض عن عبارة "الحد من الفقر" بعبارة "القضاء على الفقر".

وفي الفقرة الفرعية (ب)، تضاف عبارة "ومصايد الأسماك" بعد كلمة "الزراعة".

وفي نهاية الفقرة الفرعية (هـ) '٤'، تضاف عبارة "والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية".

البرنامج الفرعي ٤
التكنولوجيا والولوجيات
الاستراتيجية

الفقرة ١٩-١٠

تضاف فقرة فرعية جديدة (أ) فيما يلي نصها:

(أ) دعم المبادرات وإقامة الحوارات السياسية المتعلقة بنشر المعارف العلمية والتقنية، ونقل التكنولوجيا وإتاحة الحصول عليها وشرائها لفائدة البلدان النامية، بما في ذلك نشر التكنولوجيات السليمة بيئياً والخبرة اللازمة لتطبيق تلك التكنولوجيات؛

ويعاد ترقيم الفقرات الفرعية التالية تبعاً لذلك.

وتضاف الفقرة الفرعية الجديدة (م) التالية:

(م) المساعدة في تنفيذ برامج ميكنة الجمارك وتيسير التجارة.

البرنامج الفرعي ٦
الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات
الاستراتيجية

الفقرة ٢٤-١٠

في الجملة قبل الأخيرة، تُحذف عبارة "والإعلان الصادر عن المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة المعقود في بوسان بجمهورية كوريا في عام ٢٠١١".

ويستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

"وسيوّدي البرنامج الفرعي دوراً هاماً في مواصلة تنفيذ الإعلانات الوزارية التي اعتمدها منظمة التجارة العالمية في مؤتمرات الدوحة وهونغ كونغ وجنيف، ولا سيما عن طريق تحسين وتعزيز المؤسسات

والسياسات الداعمة للتجارة لصالح جهود التصدير، وعن طريق تعزيز قدرات التصدير لدى المشاريع حتى تلبي الفرص المتاحة في الأسواق“.

الفقرة ١٠-٢٨

في نهاية الفقرة، تضاف عبارة ”، بسبل من بينها زيادة تحسين نظم الإدارة القائمة على أساس النتائج التي يطبقها المركز“.

الولايات التشريعية

البرنامج الفرعي ٦

الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

يستعاض عن عبارة ”قرارات ومقررات منظمة التجارة العالمية“ بعبارة ”إعلانات منظمة التجارة العالمية“.

البرنامج ١١

البيئة

٢١١ - نظرت اللجنة، في جلستها العاشرة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ١١، البيئة، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 11)).

٢١٢ - وعرض المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة البرنامج، ورد على الاستفسارات التي أُثيرت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٢١٣ - أُعرب عن دعم وتقدير للبرنامج. وأُعرب عن أمل في التمكن من بلوغ أهدافه خلال 'إطار زمني معقول'.

٢١٤ - وأعربت بعض الوفود عن قلق من أنه لم يتم بالقدر الكافي، في هذه الوثيقة، إدراج توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو في البرازيل في عام ٢٠١٢، أو في المناقشات التي دارت في اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين. وعلى وجه الخصوص، أعربت بعض الوفود عن أسفها لأن هدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على النحو الوارد في الفقرة ١١-٢، لا يتصل بأي من الولايات المشار

إليها في الفقرة ١١-١، أو بإعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه".

٢١٥ - وأعرب عن قلق إزاء استمرار الأمانة العامة في استخدام مصطلحات ومفاهيم لا يسود بشأنها توافق في الآراء بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أكدت الوفود على ضرورة أن تتوافق الأمانة العامة مع الصياغة المتفق عليها، وخاصة لدى صياغة الصيغة المقترحة عند معالجة مسائل محل نزاع.

٢١٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لم تنتهج نهجا متوازنا إزاء الركائز الثلاث للتنمية المستدامة؛ بل أن رؤية الخطة وتفهمها انصبا على جانب واحد. وشدد على أن الهدف لم يشر إلى 'التنمية المستدامة'، وأنه ينبغي أن يستند إلى الولايات ذات الصلة، وخاصة تلك الواردة في وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه".

٢١٧ - وأثير قلق أيضا من أنه لم يجر على ما يبدو تنفيذ الفقرة ٨٨ من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه" بشكل متسق.

٢١٨ - وأعرب عن آراء مفادها أن برنامج فترة السنتين لم يوضح دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة، ولم يشر إلى التنمية المستدامة في أي من أهداف البرامج الفرعية. وطلب تقديم شرح عن أسباب انحراف البرامج الفرعية كثيرا عن النتائج المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٢١٩ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء القيام في الفقرة ١١-٢ باستخدام عبارة "تحفيز الانتقال نحو تنمية تتسم بانخفاض الكربون وانخفاض الانبعاثات وكفاءة استخدام الموارد والإنصاف". وأشار على وجه الخصوص إلى أنه ليس ثمة توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن تلك المفاهيم، التي تتجاوز على ما يبدو دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجال خبرته ودوره القيادي (بعبارة أخرى، البعد البيئي للتنمية المستدامة). وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن استخدام عبارة "تحفيز" في وصف دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو استخدام خارج السياق، لأنها تعني ضمنا أن الانتقال لا يمكن تجنبه وأن الدول الأعضاء قد وافقت عليه بالفعل. والقيام في الفقرة ١١-١٢ باستخدام عبارة "الانتقال" فيما يتصل "بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" هو أيضا موضع تساؤل، لأن المفهوم لم يدرج في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولم يجر التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. وطلبت الوفود ضرورة أن تحذف من الخطة البرنامجية لفترة السنتين أي إشارات إلى مفاهيم لا تستند إلى ولاية تشريعية. وأكد أيضا على أن برنامج الأمم

المتحدة للبيئة ينبغي ألا يتجاوز ولاياته عند تنفيذ برنامج عمله وينبغي ألا يركز إلا على الاتفاقيات والاتفاقات البيئية التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

٢٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، أثرت أوجه قلق بشأن استخدام عبارة "الاقتصاد الأخضر" خارج السياق، وشُدّد على أن الصياغة المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" وهي الصياغة التي ينبغي أن ترد في الخطة البرنامجية لفترة السنتين.

٢٢١ - وأعرب عن آراء مفادها أنه لم يُحدد بوضوح في النص، وخاصة الفقرة ١١-٧، كيفية تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج عمله خاصة في المجالات الحساسة في البلدان، مع مراعاة القوانين والقواعد والمعايير الوطنية، حيث أن استخدام عبارة "يُحقق" بدلا من "يدعم" يتناقض مع حق السيادة الوطنية المتعلق باختيار السياسات الوطنية للطاقة.

٢٢٢ - وفي ما يتعلق بالفقرة ١١-١٤، طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يوضح سبل تجميع أوجه التآزر بين جميع أصحاب الشأن، (مثل المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال والمكاتب القطرية)، وأن يدعم أوجه التآزر بين البرامج الفرعية من أجل تحقيق أحسن أثر ممكن.

٢٢٣ - وأعرب عن تقديره للإشارات الواردة في التوجه العام إلى الرغبة في تحقيق زيادة المساءلة، وإلى الإشارة إلى استخدام مؤشرات إدارة الأداء. وأعرب عن تقديره أيضا لإدراج أهداف الكفاءة والشفافية واستخدام معلومات الأداء من أجل تحسين عمليات اتخاذ القرارات الإدارية في استراتيجية البرنامج. وأعرب أيضا عن آراء بشأن تركيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الرصد والتقييم، وإلى ضرورة أن يزداد تركيز الإشارات إلى الأداء الرئيسي على العمل والنتائج. وطُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم مزيدا من الإيضاحات بشأن ما يقوم به في مجال التقييم الذاتي.

٢٢٤ - ورحبت الوفود بإدراج المنظور الجنساني وقيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعطاء أولوية للخطة البرنامجية لفترة السنتين.

٢٢٥ - وتأكيدا للدور الرئيسي الذي تؤديه اللجان الإقليمية في تنفيذ الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، استفسرت الدول الأعضاء عن تنسيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع هذه اللجان. ووجهت أيضا استفسارا إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن المهام الرئيسية التي تضطلع بها اللجان الإقليمية في إطار البرنامج.

٢٢٦ - وأثير تساؤل عما إذا كانت الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تعكس نتائج المناقشات بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والدول الأعضاء التي لها مقر في نيروبي.

٢٢٧ - وفي ما يتصل بالبرنامج الفرعي ١، تغير المناخ، أعرب عن رأي يشير إلى أن هذه القضية البيئية لها طابع عالمي. وطلب إيضاح بشأن الطريق الذي سيسلكه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل والاستراتيجية التي سيتبعها في إحراز تقدم أو في إيجاد حل للقضية. وطلب إيضاح أيضا في سياق تغير المناخ بشأن الانتقال من الانبعاثات العالية إلى الانبعاثات المنخفضة، وكيف يمكن تحقيق هذا الهدف. وأشارت الدول الأعضاء إلى أنه ينبغي ربط أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتصلة بتغير المناخ بالتنمية وتهيئة فرص العمل.

٢٢٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتصلة بالبرنامج الفرعي ١ ينبغي أن تعكس مقررات المؤتمر التاسع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبخاصة المقررين ٩ و ١٥.

٢٢٩ - وأعرب عن أوجه قلق بشأن السبب في عدم إدراج برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاتفاقيات ريو، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز تحت البرنامج الفرعي ١. وبالإضافة إلى ذلك، استُفسر عن السبب في عدم الإشارة في هذا البرنامج الفرعي إلى تدهور الأراضي واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية.

٢٣٠ - وأثير قلق إزاء الأساس الذي وُضع بناء عليه مؤشرا الإنجاز (أ) '١' و (ب) '١' في إطار البرنامج الفرعي ٢، الكوارث والتزاعات. وعلاوة على ذلك، أثّرت تساؤلات بشأن من سيقوم بتقييم تصنيف الفئات والقدرات الواردة في المؤشرين. وأعرب عن رأي مفاده أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم يدمج الفقرة ١٨٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في مؤشري الإنجاز رغم أن الفقرة تشجع الدول على إدماج نظم الإنذار المبكر في استراتيجياتها وخططها الوطنية للحد من الكوارث. وطلبت إيضاحات بشأن سبب انحراف البرنامج الفرعي ٢ بقدر كبير عن النتائج المتفق عليها في المؤتمر.

٢٣١ - وأعرب أيضا عن قلق إزاء صياغة مؤشري الإنجاز (أ) '١' و (ب) '١' ضمن البرنامج الفرعي ٢، وخاصة في ما يتعلق بالإشارة إلى البلدان "التي تتقدم خطوة على الأقل في أربع من الفئات الست". ورغم وجود حاشية تشرح بمزيد من الإيضاح قياس مؤشرات الإنجاز، فلا يزال القياس غير واضح ولا يمكن فهمه بسهولة. وأثيرت تساؤلات

عن ما إذا كان هناك قرار يقر هذا المفهوم للقياس. وقدمت أسئلة استفسارية عن إطار قدرات البلدان، وأثير قلق من أنه لم يحظ بموافقة الدول الأعضاء.

٢٣٢ - وأثيرت أيضا قضايا تتصل بالبرنامج الفرعي ٣، إدارة النظم الإيكولوجية، والإشارة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي في الفقرة ١١-٢٠ (ج) من الاستراتيجية. وقُدّم استفسار عن الأنشطة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم تنفيذ الاتفاقية. وأعرب عن رأي مفاده أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يقدم، عند الطلب، دعما متزايدا، وخاصة إلى البلدان النامية، لتنفيذ الاتفاقية. وفي ما يتعلق بالفقرة ١١-٢٠ (ج)، دعا أحد الوفود إلى توخي الحذر عندما يتعلق الأمر بتنفيذ برامج خارج نطاق الولايات الوطنية.

٢٣٣ - وعلاوة على ذلك، أُثيرت أيضا، في إطار البرنامج الفرعي ٣، أوجه قلق تتصل بمؤشر الإنجاز (أ) '٣' وبشأن الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى البلدان التي تقوم بتحسين إطارها الخاص بنوعية المياه استنادا إلى المبادئ التوجيهية الدولية لنوعية المياه، لأن تلك المبادئ التوجيهية لم تجر الموافقة عليها، ولذلك لم يكن ينبغي إدراجها كمؤشر في الخطة البرنامجية لفترة السنتين.

٢٣٤ - وأشير إلى أن نص الهدف المحدد للبرنامج الفرعي ٤، الحوكمة البيئية، الذي تضمن العبارة التالية "لتيسير إحداث نقلة نحو الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة" لا يتماشى مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وثمة صياغة أنسب هي "تعزيز أوجه التآزر والاتساق في الحوكمة البيئية لتيسير تعزيز التنمية المستدامة".

٢٣٥ - وأبدت ملاحظات أيضا بشأن البرنامج الفرعي ٥، المواد الكيميائية والنفايات. واقترح أن تشير الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز إلى اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق. وينبغي أيضا الإشارة إلى اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة في الفقرة ١١-٢٣ (ج) من الاستراتيجية. وطُلب إيضاح بشأن نوع الأنشطة التي يتعين تنفيذها لتحقيق الإنجازات المتوقعة، وخاصة كيفية دعم المنظمة للبرامج الوطنية.

٢٣٦ - وأثنت الدول الأعضاء على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنشائه البرنامج الفرعي ٧، إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض، وإن كانت قد طلبت مزيدا من الإيضاح بشأن نظام جمع المعلومات الذي يطبقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار هذا البرنامج الفرعي.

٢٣٧ - وقدم سؤال عن الموضوع الذي تناولت فيه الخطة البرنامجية لفترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة العواصف الترابية والرملية وأثرهما على صحة البشر.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٣٨ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للبرنامج ١١، البيئة، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١١-٢

يستعاض عن الجملة الأولى من الفقرة بالفقرتين الجديدتين الواردتين في ما يلي:

”يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الهيئة البيئية العالمية الرائدة التي تحدد جدول الأعمال البيئي العالمي، بتعزيز التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة والعمل كمُدافع مسؤول عن البيئة العالمية.

ويتمثل هدف البرنامج خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ في تعزيز التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة على أساس الاعتراف بأن القضاء على الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج وتعزيز الأنماط المستدامة لهما، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تشكل أهدافاً رئيسية وشروطاً أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ويقوم كذلك على حماية خدمات النظم الإيكولوجية واستدامة الانتفاع بها، والحوكمة البيئية المتسقة والمُحسّنة والحد من المخاطر البيئية“.

الفقرة ١١-٥

في نهاية الجملة الأولى، تدرج العبارة التالية ”بأبعادها الثلاثة“.

الفقرة ١١-٧

يستعاض عن عبارة ”وسوف يحقق البرنامج ذلك“ بعبارة ”وسيعمل البرنامج مع الدول الأعضاء في هذه المجالات“.

الفقرة ١١-٨

يستعاض عن عبارة "ولايات منع نشوب النزاعات" بعبارة "ولايات تحقيق الانتعاش بعد انتهاء النزاع".

ويدرج في نهاية الجملة الأولى ما يلي: "و (ج) بناء صلات مترابطة قوية بين الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق الانتعاش بعدها والتخطيط الإنمائي الطويل الأجل؛ و (د) وضع استراتيجيات تدمج الحد من مخاطر الكوارث واعتبارات التكيف مع تغير المناخ في الاستثمارات واتخاذ القرارات والتخطيط للإجراءات الإنسانية والإنمائية؛ و (هـ) مساعدة البلدان واجتمعات الضعيفة والمتأثرة بالآزمات من خلال القيام، بناء على الطلب، بتقديم الخبرة البيئية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة وللنظم الإيكولوجية الأشد تعرضاً للمخاطر".

وفي الجملة الثالثة، بعد عبارة "وتجريب نهج جديدة في مجال إدارة الموارد الطبيعية" يدرج ما يلي "في البلدان المهتمة باتباع نهج من هذا القبيل".

الفقرة ١١-١١

يدرّج في نهاية الجملة الأولى ما يلي "بما في ذلك تلك المتعلقة بأنشطة التعدين".

وفي الجملة الثانية، بعد عبارة "النفائات الإلكترونية"، تدرّج عبارة "والتخلص من المواد الكيميائية الناتجة عن التعدين غير القانوني".

الفقرة ١١-١٢

يستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

سيناصر برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء الإصلاحات في السياسات، والتغييرات في الممارسات الإدارية للقطاع الخاص، عند الانطباق، وسيعمل نحو زيادة الوعي لدى المستهلكين، مع مراعاة الفروق بين الجنسين.

وفي الجملة الرابعة، يستعاض عن عبارة "في هذا النوع من الانتقال" بما يلي "في تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر من أجل الانتقال إلى التنمية المستدامة باعتبارها مسعى مشترك".

البرنامج الفرعي ١

تغير المناخ

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (ج) بما يلي:

(ج) القيام، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ووفقاً لولاية كل منها، بدعم تنفيذ استراتيجيات لتحقيق المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، ونظم للمعلومات بشأن الضمانات، ووضع نظم لرصد الغابات ومستويات مرجعية بحيث تتطور إلى إجراءات قائمة على النتائج يمكن قياسها بالكامل والإبلاغ عنها والتحقق منها، وبحيث يمكن تقليل الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها.

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) بما يلي:

(ج) زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان التي أعدت ونفذت استراتيجيات لتفعيل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، والتي تصبح في وضع يمكنها من الحصول على مدفوعات وتلقيها مقابل الإجراءات المستندة إلى النتائج، كنتيجة للمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الاستراتيجية

الفقرة ١٦-١١ (ب)

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "سييسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الانتقال إلى مسارات التنمية المنخفضة الانبعاثات وتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأخضر" بالعبارة التالية "سيناصر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويدعم، عند الطلب، التحرك نحو استراتيجيات منخفضة الانبعاثات، من خلال تعزيز تدابير التخفيف والتكيف".

الفقرة ١١-١٦ (ج)

يستعاض عن عبارة "ودعما لاتفاقات كانكون التي تم التوصل إليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠" بعبارة "ودعما لإطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣".

وفي نهاية الجملة الأولى يستعاض عن عبارة "دعم وضع استراتيجيات وطنية ونهج تمويلية ضمن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات" بما يلي "أن تحقق البلدان النامية تقدماً نحو اتخاذ إجراءات قائمة على النتائج. ولهذا الغرض، وبناء على طلب من البلدان المهتمة، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الشركاء ذوي الصلة لدعم وضع وتنفيذ المتطلبات المتعلقة بتلقي والحصول على مدفوعات مستندة إلى النتائج، أي استراتيجيات وطنية للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، والمستويات المرجعية للغابات، ونظم رصد الغابات ونظم تقديم معلومات بشأن الضمانات، وفقاً للطرائق والإجراءات التي وافق عليها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ".

البرنامج الفرعي ٢

الكوارث والتراعات

هدف المنظمة

في هدف المنظمة، يكون النص على النحو التالي:

تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والحد من تدهور البيئة عن طريق التصدي للتحديات البيئية في سياق الحد من مخاطر الكوارث وكذلك في أنشطة التعافي بعد الكوارث وبعد النزاع.

مؤشرات الإنجاز

يكون نص مؤشر الإنجاز (أ) '١' كما يلي: "النسبة المئوية للبلدان المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تتمتع بقدرة متزايدة على استخدام إدارة الموارد الطبيعية والبيئية لاتقاء الكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان والحد منها".

يكون نص مؤشر الإنجاز (ب) ١٠ كما يلي: "النسبة المئوية للبلدان المتضررة من كوارث طبيعية و/أو من صنع الإنسان التي تحسن قدرتها على استخدام إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لدعم التعافي على نحو مستدام من الكوارث والتراعات".

ويكون نص مؤشر الإنجاز (ب) ٢٠ كما يلي: "النسبة المئوية للبلدان التي يساعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى زيادة قدرتها على التعافي بشكل مستدام من الكوارث والتراعات".

الاستراتيجية

الفقرة ١١-١٨ (ب)

في الفقرة ١١-١٨ (ب)، يستعاض عن عبارة "وظائف مراعية للبيئة" بعبارة "وظائف لائقة ومنتجة".

البرنامج الفرعي ٣

إدارة النظم الإيكولوجية

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) ٣٠، تحذف عبارة "استنادا إلى المبادئ التوجيهية الدولية لنوعية المياه".

الاستراتيجية

الفقرة ١١-١٩

يستعاض في الجملة الثالثة عن عبارة "وإدماج قيمة رأس المال الطبيعي في عمليات اتخاذ القرارات" بما يلي "وإدماج قيمة رأس المال الطبيعي، بما في ذلك التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، في عمليات اتخاذ القرارات".

الفقرة ١١-٢٠ (أ)

يستعاض عن عبارة "وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية وضمان إنتاجية المواقع الطبيعية" بعبارة "وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية وضمان إنتاجية النظم الإيكولوجية".

وبعد عبارة "بما في ذلك الحصول على الموارد وتقاسم منافعها" تدرج عبارة "وعلى ألا يقتصر الأمر على ذلك".

البرنامج الفرعي ٤

الحوكمة البيئية

هدف المنظمة

تُحذف عبارة "إحداث نقلة نحو".

مؤشرات الإنجاز

في نهاية مؤشر الإنجاز (ب) '١'، تُدرج عبارة "بناء على طلب تلك البلدان".

وفي مؤشر الإنجاز (ب) '١' يستعاض عن عبارة "لتعزيز سيادة القانون" بعبارة "لوضع وإنفاذ القوانين الوطنية".

الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٢ (ب)

يستعاض عن الجملة الثانية بما يلي:

وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، بناء على طلب الحكومات، الجهود التي ترمي إلى سنّ قوانين بيئية وإنفاذها، والامتثال للمعايير والالتزامات البيئية الدولية ذات الصلة، بوسائل منها المساعدة التقنية القانونية والتدريب وغير ذلك من أنشطة بناء القدرات القانونية.

البرنامج الفرعي ٥

المواد الكيميائية والنفايات

هدف المنظمة

يكون نص هدف المنظمة كما يلي:

تشجيع البلدان على تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من أجل الإقلال إلى أدنى حد من آثارها على البيئة وصحة البشر.

البرنامج الفرعي ٦

الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يكون نص الإنجاز المتوقع (أ) كما يلي:

(أ) قيام مقرري السياسات بوضع وتبادل وتطبيق التقييمات والبحوث والأدوات العلمية الشاملة لعدة قطاعات الرامية إلى التوصل إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما يشمل الممارسات الحضرية، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

مؤشرات الإنجاز

يكون نص مؤشر الإنجاز (أ) '١' كما يلي "زيادة عدد البلدان والمدن التي تضع وتدمج نهج وأدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، كنتيجة للمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٤

بعد عبارة "القضاء على الفقر"، تُضاف عبارة "وفقاً لما اتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة".

الفقرة ١١-٢٦ (أ)

بعد عبارة "القضاء على الفقر" تضاف عبارة "وفقاً لما اتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة".

الفقرة ١١-٢٦ (ب)

في الجملة الثالثة، يستعاض عن عبارة "القطاعات العالية التأثير" بما يلي "القطاعات المستهدفة العالية التأثير المعتمدة على الموارد الطبيعية".
وتحذف جملة "وتشمل القطاعات المستهدفة قطاعات التشييد، والأغذية والزراعة، والسياحة، والصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية".

الفقرة ١١-٢٦ (ج)

في الجملة الثالثة، يحذف "ولا سيما المشتريات العامة المستدامة والهياكل الأساسية الداعمة التي تتيح اتباع أنماط العيش المستدامة".

البرنامج الفرعي ٧

إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ج) '١'، يستعاض عن عبارة "تدخلات" بعبارة "مساعدات".

البرنامج ١٢

المستوطنات البشرية

٢٣٩ - نظرت اللجنة في جلستها السادسة عشرة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.12)).

٢٤٠ - وقام وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بعرض البرنامج والإجابة على الاستفسارات التي أثارت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٤١ - أعرب عن الدعم للبرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وأعرب عن التقدير للفوائد التي تعود على الدول الأعضاء بفضل تنفيذ هذا البرنامج.

٢٤٢ - وأشارت بعض الوفود إلى مستوى المشاورات التي جرت بين موئل الأمم المتحدة ولجنة الممثلين الدائمين لدى إعداد الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ولدى اقتراح التغييرات في مختلف الفقرات الواردة ضمن "التوجه العام"، وخاصة إضافة الفقرة ٢٢-١٢ التي سلطت الضوء على الدعم المقدم لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد،

التمست بعض الوفود توضيحات بشأن استخدام "الخطة الحضرية الجديدة" عنواناً للوثيقة الختامية للموئل الثالث.

٢٤٣ - وطُرحت أسئلة بشأن شدة تنفيذ الإطار الاستراتيجي المعتمد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في خضم الصعوبات المالية الحالية التي يواجهها موئل الأمم المتحدة.

٢٤٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن استخدام هيكل المصفوفة الذي تمت فيه مناظرة كل برنامج فرعي مع جميع المكاتب الإقليمية لتنفيذ برنامج العمل كان نهجاً مبتكراً. وطلبت بعض الوفود توضيحات بشأن تنفيذ برنامج المستوطنات البشرية عن طريق المكاتب الإقليمية لموئل الأمم المتحدة ضمن إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا السياق، طُلب أيضاً توضيح وقدم بشأن استخدام عبارة "حيثما أمكن" في الفقرة ١٢-١٨.

٢٤٥ - وأشار بعض الوفود إلى التغييرات الواردة في الفقرة ١٢-٢٠ مقارنة بالفقرات ذات الصلة بالموضوع في تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75). وأعربت عن آرائها بشأن تعميم مراعاة القضايا الشاملة، ألا وهي الشباب وحقوق الإنسان وتغير المناخ، في جميع أجزاء برنامج المستوطنات البشرية، وطلبت معلومات عن تعاون موئل الأمم المتحدة وتأزره مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في أثناء تنفيذ برنامج عمله. وأثيرت تساؤلات أيضاً بشأن ولاية موئل الأمم المتحدة في معالجة قضايا الشباب.

٢٤٦ - وفي ما يتعلق بطبيعة ونطاق عمل موئل الأمم المتحدة في المجالات المتصلة بالسلامة الحضرية كما هي مذكورة في الإنجاز المتوقع (ج) ومؤشري الإنجاز (ج) '١' و '٢' في إطار البرنامج الفرعي ١، التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية، طُلبت معلومات بشأن تعاون موئل الأمم المتحدة وتأزره مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وكيفية إنشاء أوجه التآزر بينهما نتيجة لهذا التعاون؛ وولاية موئل الأمم المتحدة في مجال المخدرات وقضايا الجريمة.

٢٤٧ - وطلب بعض الوفود توضيحات بشأن العلاقة بين الإنجاز المتوقع (ب) ومؤشر الإنجاز (ب) في إطار البرنامج الفرعي ١، وقُدمت لها تلك التوضيحات. والتُمست أيضاً إيضاحات وقدمت بشأن الفقرة ١٢-٢٤ (ب) من الاستراتيجية المعتمدة لهذا البرنامج الفرعي.

٢٤٨ - وطلب بعض الوفود توضيحات بشأن عبارة "المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة باللامركزية وتلك المتعلقة بإمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية"، المذكورة في الفقرة ١٢-٢٧ (أ) في إطار البرنامج الفرعي ٤، الخدمات الأساسية الحضرية؛ وبشأن تعريف عبارة "البلدان الشريكة" كما هي مستخدمة في عدة إنجازات متوقعة ومؤشرات الإنجاز ذات الصلة بها في إطار البرنامج الفرعي ٥، الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة؛ وبشأن أعمال موئل الأمم المتحدة مع مبادرة الموئل لشبكات الجامعات، والمشروع الكوري للمركز الدولي المعني بالتدريب على المسائل الحضرية، وتحالف المدن والاستراتيجية التي اعتمدها لتعميم الأدلة الموجزة عن إسكان الفقراء في أفريقيا، كما ذكرت في الفقرة ١٢-٣٠ (ج) في إطار البرنامج الفرعي ٧، البحوث وتنمية القدرات.

٢٤٩ - وطلب بعض الوفود توضيحات بشأن التدابير التي يتخذها لموئل الأمم المتحدة لتعزيز الإدارة المستندة إلى النتائج، لا سيما في ما يتعلق بالتقييمات التي تجرى على ثلاثة مستويات، وهي التقييمات المؤسسية وتقييمات البرامج والمشاريع، وعمليات التقييم الذاتي كما وردت في الفقرة ١٢-٢١، وقُدمت لها تلك التوضيحات.

٢٥٠ - وأشارت بعض الوفود إلى أن التوجه الاستراتيجي لموئل الأمم المتحدة سيتغير ما إن توافق الجمعية العامة على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ويتم الاتفاق على الوثيقة الختامية للموئل الثالث.

٢٥١ - وأعرب عن رأي مفاده أن هدف البرنامج الفرعي ٥، الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، لم يكن واضحاً بالمقارنة مع البرنامج الفرعي نفسه في الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وطُلبت توضيحات بشأن تعريف مفهوم "السكن المستدام واللائق".

٢٥٢ - ولوحظ أنه على الرغم من ذكر مفهوم المدن الشاملة من الناحية الاجتماعية القادرة على التكيف مع تغير المناخ في الهدف المتوخى من البرنامج الفرعي ٢، التخطيط والتصميم الحضريين، فإنه لم ينعكس في أي من الإنجازات المتوقعة ذات الصلة ومؤشر الإنجازات. وبالمثل، لوحظ أنه استُعيض عن عبارة "التنمية الاقتصادية الشاملة" بعبارة "النمو الاقتصادي الشامل" في هدف البرنامج الفرعي ٣، الاقتصاد الحضري.

٢٥٣ - وأثيرت أسئلة بشأن صياغة مؤشري الإنجاز (ج) '١' و '٢' في البرنامج الفرعي ٥، الإسكان وتحسين الأحياء الفقيرة، اللذين يشيران إلى السياسات المحلية في البلدان الشريكة. والتُمسست توضيحات بشأن الصلة الرابطة بين عمل موئل الأمم المتحدة وهذه السياسات

المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، أثير سؤال أيضاً بشأن حذف مؤشر الإنجاز (ب) '٢' في إطار البرنامج الفرعي ٦، الحد من الأخطار والإصلاح، الذي كان قد أُدرج في الخطة البرنامجية لفترة السنتين الحالية ٢٠١٤-٢٠١٥ على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75).

الاستنتاجات والتوصيات

٢٥٤ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهناً بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٢-١٣

إضافة عبارة "ومنتجة" بعد كلمة "لائقة".

الفقرة ١٢-٢١

إضافة عبارة "كما اعتمدتها الجمعية العامة" بعد عبارة "الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن دورات المنتدى الحضري العالمي".

الفقرة ١٢-٢٢

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

سيوفر موئل الأمم المتحدة خدمات الأمانة للموئل الثالث، مقدماً الدعم الفني على الصعيدين الإقليمي والعالمي للمفاوضات الحكومية الدولية المعقودة بشأن الوثيقة الختامية للموئل الثالث التي ستحمل عنوان "الخطة الحضرية الجديدة"، في حال اتفقت الدول الأعضاء على ذلك.

تُحذف عبارة "، المعنونة "نحو خطة حضرية جديدة"" من نهاية الجملة الأخيرة.

البرنامج الفرعي ١
التشريعات الحضرية والأراضي والحكم
الاستراتيجية

الفقرة ١٢-٢٤

في الفقرة ١٢-٢٤ (د)، تحذف عبارة "بوصفهم عناصر قيّمة ومحفزة للتغيير".

البرنامج الفرعي ٢
التخطيط والتصميم الحضريان
هدف المنظمة

يستعاض عن هدف المنظمة بما يلي:

تحسين السياسات والخطط والتصاميم من أجل إقامة مدنٍ أكثر تركيزاً
وشمولاً من الناحية الاجتماعية وأفضل تكاملاً واتصالاً تعزّز التنمية
الحضرية المستدامة وأقدر على التكيف مع تغير المناخ.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي: "تحسين السياسات
الحضرية أو الأطر المكانية الوطنية التي تعتمد عليها السلطات الحضرية والإقليمية
والوطنية الشريكة من أجل إقامة مدنٍ مركزة ومتكاملة ومتراصة وشاملة
من الناحية الاجتماعية".

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي: "تحسين السياسات والخطط
والتصاميم التي تعتمد عليها المدن الشريكة من أجل إقامة مدن وأحياء مركزة
ومتكاملة ومتراصة وشاملة من الناحية الاجتماعية".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي:

(أ) زيادة عدد السلطات الحضرية والإقليمية والوطنية الشريكة التي اعتمدت سياسات حضرية أو أطراً مكانية وطنية تدعم إقامة مدن مركزية ومتكاملة ومتراصة وشاملة من الناحية الاجتماعية.

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) بما يلي:

(ب) زيادة عدد المدن الشريكة التي اعتمدت سياسات أو خططاً أو تصاميم من أجل إيجاد مدن وأحياء مركزية ومتكاملة ومتراصة وشاملة من الناحية الاجتماعية.

في مؤشر الإنجاز (ج)، تضاف عبارة "وينفذها" بعد كلمة "يعتمدها".

البرنامج الفرعي ٣

الاقتصاد الحضري

هدف المنظمة

يستعاض عن هدف المنظمة بما يلي:

تحسين الاستراتيجيات والسياسات الحضرية التي تدعم التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع، واستدامة سبل كسب الرزق، وتعزيز تمويل البلديات.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب)، تضاف العبارة التالية في النهاية: "والسكان المشردين وأوساط ذوي الإعاقة وغيرهما من الفئات الضعيفة من السكان".

البرنامج الفرعي ٤

الخدمات الحضرية الأساسية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، تضاف كلمة "الشريكة" بعد عبارة "السلطات المحلية والإقليمية والوطنية".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب)، تضاف عبارة "وأثر" بعد كلمة "حجم".

البرنامج الفرعي ٥

الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ج)، إضافة عبارة "حشد التأييد لقضاياهم و" بعد عبارة "تعزيز قدرة ساكني الأحياء الفقيرة على".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) '١' بما يلي: "زيادة تمثيل المجتمعات المحلية في هيئات التنسيق التابعة للبلدان الشريكة، مثل لجان الموئل الوطنية".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) '٢' بما يلي: "زيادة عدد المجتمعات المحلية في البلدان الشريكة التي تمكّن من قيادة المبادرات وتنفيذها".

الاستراتيجية

الفقرة ١٢-٢٨

يستعاض عن الفقرة ١٢-٢٨ (ج) بما يلي:

سيتعاون موئل الأمم المتحدة مع السلطات الوطنية الشريكة في تسهيل مشاركة ساكني الأحياء الفقيرة في هيئات التنسيق المعنية في هذا المجال، مثل لجان الموئل الوطنية. وعلاوة على ذلك، سيعزز موئل الأمم المتحدة تعاونه مع الشركاء المحليين والإقليميين والوطنيين بهدف زيادة تولي جميع الجهات الفاعلة زمام الأمور، وذلك بهدف الحفاظ على استمرار الجهود، وتوسيع نطاق مبادرات الإسكان وتحسين مستوى الأحياء الفقيرة والوقاية.

البرنامج الفرعي ٦ الحد من الأخطار والإصلاح

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ج)، تضاف عبارة "وما يرتبط بها من بنية تحتية" بعد كلمة "المآوي".

البرنامج ١٣

المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية

٢٥٥ - نظرت اللجنة في جلستها ١٨ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/65/6 (Prog.13)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية لفترة السنتين حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2014/CRP.1/Add.2).

٢٥٦ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٢٥٧ - أعرب عن التقدير للعمل الهام الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وللجهود المبذولة من أجل تحسين تنفيذ البرامج. وأعرب أيضا عن التقدير للدور الذي يقوم به المكتب في تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى فيما يتعلق بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة والإرهاب. وفي هذا الصدد، طُرح سؤال عن أي الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة هي التي تضطلع بالأدوار الأهم كجهات شريكة للمكتب. وأحيط علما بالتعليقات التي أُبدت أثناء اجتماعات اللجان الفنية في معرض النظر في الإطار الاستراتيجي المقترح للمكتب لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٥٨ - وأشار إلى أن وصف مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية كأحد أجهزة تقرير السياسات هو وصف غير دقيق. وجرى التشديد على أن المؤتمر المذكور هو هيئة استشارية.

٢٥٩ - وأعرب عن آراء مؤيدة لاتباع نموذج استرداد التكلفة الكاملة الذي أقرته لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأعرب عن رأي مفاده أن من الأمور الحيوية أن يطبق المكتب هذا النموذج وأن يحرص على ألا يكون التطبيق بأثر رجعي. وأعرب أيضا عن رأي مفاده وجوب استعراض تكاليف دعم البرامج بشفافية كاملة. وجرى الإقرار بقرار المكتب ألا يطبق تكاليف دعم البرامج على الأنشطة المضطلع بها في الميدان. وجرى تشجيع التدابير التي يتخذها المكتب لتحقيق وفورات في التكاليف، واقترح في هذا الصدد أن يقلل المكتب من حجم وجوده في المقر.

٢٦٠ - وطلب إيضاح بخصوص الاختلافات بين الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والنص الذي تم إقراره للخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وأعرب عن رأي مفاده أن النص الذي تم إقراره لفترة السنتين السابقة يعكس توافقا في الآراء تم التوصل إليه، وأن بعض التعديلات التي يحتوي عليها النص المقترح لا تسهم في تكوين فهم أفضل للبرنامج. وسيقت أمثلة من قبيل استخدام عبارة "الاتجار بالمخدرات" بدلا من "الاتجار غير المشروع بالمخدرات" وعبارة "الجريمة عبر الوطنية" بدلا من "الجريمة المنظمة عبر الوطنية".

٢٦١ - وأعرب عن القلق إزاء عدم الأخذ ببعض التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الثانية والخمسين (A/67/16)، مثل التوصية بإدراج الأنشطة المتصلة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في برنامج فرعي مستقل.

٢٦٢ - وأشارت الوفود إلى أن بعض المصطلحات المستخدمة في الإطار يحتاج إلى إيضاح على ضوء الولايات التي نشأت عنها المصطلحات. وفي هذا الصدد، أشير إلى وجوب أن يكون استخدام المصطلحات والتعاريف متسقا تماما مع الصكوك القانونية الدولية والقرارات ذات الصلة.

٢٦٣ - وأعيد التأكيد على وجوب أن تكون المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء بناء على طلب الدولة العضو المتلقية للمساعدة.

٢٦٤ - وطلب إيضاح بشأن الإشارة إلى المكتب في النسخة الإسبانية من الإطار الاستراتيجي المقترح بالاسم المختصر UNODC بدلا من الاسم المختصر ONUDD المتوافق مع المسمى الذي أعطي الصفة الرسمية في نشرة الأمين العام (ST/SGB/2004/6).

٢٦٥ - ومع التسليم بأهمية تعزيز حقوق الإنسان، جرى إبراز ضرورة تجنب التداخل والازدواجية مع مهام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى

ضرورة اتباع نهج متوازن في الأنشطة التي يضطلع بها المكتب. وبالتالي، ينبغي أن تُحترم حقوق الإنسان الأساسية لدى التعامل مع كلتا ركيزتي العرض والطلب لمشكلة المخدرات العالمية، وخاصة فيما يتعلق بمسائل التنمية البديلة والتنمية البديلة الوقائية، وكذلك عند دراسة وتنفيذ التدابير الرامية إلى القضاء على الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المستخدمة في إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية. ومن الجوانب الأخرى التي جرى التشديد عليها مسألة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

٢٦٦ - وطلب توضيح وتسمية عناصر ذلك القطاع العريض من الجهات صاحبة المصلحة التي يضطلع المكتب بأنشطة مشتركة معها أو التي يستفيد منها المكتب، والتي تشمل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص والشركات والشبكات ووكالات الأمم المتحدة والبرامج الإقليمية والهيئات المتعددة الأطراف.

٢٦٧ - وجرى تأكيد ضرورة إجراء استعراض لنموذج تمويل المكتب.

٢٦٨ - وأشار إلى أنه يلزم إيضاح الصورة فيما يتصل بالمحاورين الذين يتفاعل معهم المكتب بانتظام وفيما يتصل بالهيكل التنظيمي للمكتب. وأعرب عن تشجيع جهود المكتب لتحسين الكفاءة من حيث التكلفة وأنشطته على صعيد التقييم. وطلب إيضاح الأسلوب الذي يتبعه المكتب في تعميم الممارسات الفضلى على مختلف وحداته التنظيمية.

٢٦٩ - وأشار إلى أن المقصود بعبارة "الأشخاص الأكثر ضعفا في المجتمع" الواردة تحت عنوان "التوجه العام" (الفقرة ١٣-١) ليس واضحا، وأن العبارة تبدو وكأنها تحمل دلالة على تضيق نطاق عمل المكتب. وأشار إلى عدم وضوح المعنى المقصود بعبارة "نهج متوازن" (الفقرة ١٣-٢)، وعدم وضوح السبب وراء إدراج "سيادة القانون" ضمن مجالات تأثير شبكات الاتجار العالمية (الفقرة ١٣-٣).

٢٧٠ - وطلبت إيضاحات بخصوص الاختلافات في نصّي الفقرتين ١٣-٤ و ١٣-٥ من الإطار الاستراتيجي المقترح عن نصّي الفقرتين ١٣-٣ و ١٣-٤، على التوالي، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1)، وبخصوص حذف الإشارة إلى "استراتيجية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥" (المرجع نفسه، الفقرة ١٣-٦)، واقترح إرجاع النص إلى الصيغة السابقة. وطُرح سؤال عما إذا كان الأمر يستلزم ولايات حكومية دولية كي يستطيع المكتب تمديد هذه الاستراتيجية إلى ما بعد عام ٢٠١٥. وطلب إيضاح أيضا بشأن الإشارة إلى البرامج الوطنية ودون الإقليمية واستبعاد البرامج المواضيعية التي كانت مدرجة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين السابقة (المرجع نفسه، الفقرة ١٣-٨).

٢٧١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، طُرح سؤال عما إذا كانت لدى المكتب ولاية تسمح له بأن يدرج ضمن الإنجازات المتوقعة القضايا الناشئة على صعيد المخدرات وقضايا محددة في مجال الجريمة، وعمّا إذا كان المكتب يفرّق بين المساعدة التقنية والتعاون التقني. وطلب إيضاح بشأن حذف مؤشر الإنجاز (أ) '٣' الذي كان مدرجا في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وبسبب السبب وراء عدم الأخذ في النص المقترح بجميع التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الثانية والخمسين. وأعرب عن آراء مفادها أن مؤشر "زيادة عدد الدول الأطراف التي تصدّق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمساعدة من المكتب" ليس مؤشر إنجاز مناسباً للمكتب، ذلك أن التصديق إجراء تقوم به الدول الأعضاء.

٢٧٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، المنع، والمعالجة وإعادة الإدماج، والتنمية البديلة، أعرب عن رأي مفاده أنه يلزم إيضاح الأساس المنطقي للاستعاضة عن عبارة "الحد من تعاطي المخدرات" في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بعبارة "الحد من أوجه التعرّض لخطر تعاطي المخدرات" في هدف هذا البرنامج الفرعي في الإطار الاستراتيجي المقترح. وأشار إلى أنه يلزم أيضا إيضاح السبب وراء حذف مؤشر الإنجاز (د) '٢' من الخطة البرنامجية التي تم إقرارها لفترة السنتين السابقتين، والسبب وراء إغفال الإشارة إلى الأمهات والأطفال، وهم أكثر الفئات ضعفا، من الإنجازين المتوقعين (أ) و (ج).

٢٧٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، العدالة، أعرب عن القلق من أن هدف البرنامج الفرعي يشير إلى معايير الأمم المتحدة وقواعدها فقط، بينما ينبغي الإشارة إلى المعايير والقواعد الدولية أيضا. وفيما يتعلق بالإنجاز المتوقع ومؤشر الإنجاز (أ)، أعرب عن رأي مفاده أنه بدلا من السعي إلى وضع مزيد من معايير وقواعد الأمم المتحدة، ينبغي للمكتب أن يركز على تعزيز تنفيذ المعايير القائمة.

٢٧٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦، الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية، طلب إيضاح بخصوص مؤشر الإنجاز (ج) فيما يتعلق بعدد المؤسسات والمختبرات المتلقية لمساعدة المكتب أو المشاركة فعليا في أعمال التعاون الدولي، وفيما يتعلق بمستوى الزيادة المتوقعة والأسلوب المتبع في اختيار تلك المختبرات.

٢٧٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٧، دعم السياسات، طلب إيضاح السبب وراء السعي من خلال مؤشر الإنجاز (أ) '١' إلى قياس عدد الزوار المعادين للموقع الشبكي للمكتب، لا عدد مرّات مشاهدة صفحات الموقع.

٢٧٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٨، التعاون التقني والدعم الميداني، طلب إيضاح كيفية قياس رضا الدول الأعضاء لأغراض مؤشر الإنجاز (أ) '٢'. وطلب إيضاح تعريف "الأمين البشري" (الفقرة ١٣-١٩ ج)) وما إذا كانت لدى المكتب ولاية فيما يتصل بهذا الأمر.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٧٧ - أعربت اللجنة عن أسفها لأن الأمين العام لم يقدم برنامجا فرعيا مستقلا بشأن "مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات" في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ على نحو ما طلبته الجمعية العامة. ولذلك كرّرت اللجنة التوصية بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقترح إدراج برنامج فرعي مستقل بشأن "مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات" في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢٧٨ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يلتزم في جميع السياقات باستخدام الاسم الرسمي للمكتب بجميع اللغات كما ورد في نشرة الأمين العام [ST/SGB/2004/6](#).

٢٧٩ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام استخدام التعاريف السردية المستمدة من الصكوك القانونية الدولية، والتعاريف السردية التي اعتمدت في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية (٢٠٠٩).

٢٨٠ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد الخاص بالبرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

التوجّه العام

الفقرة ١٣-١

يستعاض عن الجملة الأخيرة في الفقرة بما يلي:

وتحقيقا لذلك، يساعد المكتب الدول الأعضاء على استحداث وتعزيز النظم التشريعية والقضائية والصحية اللازمة لتوفير حماية أفضل لسكانها، ولا سيما الأشخاص الأكثر ضعفا من بينهم.

الفقرة ١٣-٤

يستعاض عن الفقرة بما يلي:

١٣-٤ ويكمن الأساس المفاهيمي الذي تنبني عليه جهود التصدي المشتركة هذه في سيادة القانون، بما ينطوي عليه هذا المفهوم من تشريعات شاملة وتعاون دولي فعال وأمن عام وعدالة ونظام عدالة جنائية يكون عادلا وفعالا وخاضعا للمساءلة ويتمتع بالمصادقية ويكون اللجوء إليه متاحا للجميع. ويضاف إلى ذلك في هذا الصدد أن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية مسؤولية مشتركة يتقاسمها الجميع، وتتطلب نهجا متكاملا ومتوازنا يضم تخصصات متعددة يعزز بعضها بعضا، ويجب الاضطلاع بها بما يتفق تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخصوصا مع الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن ثم وجب استمرار العزم على تجاوز مشكلة المخدرات العالمية عن طريق التطبيق الكامل والمتوازن للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية للحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها. وإذا كان نظام العدالة الجنائية عادلا وفعالا وخاضعا للمساءلة وممتعا بالمصادقية وكان اللجوء إليه متاحا للجميع، كان بمثابة الدرع الواقعي من آثار الجريمة والاتجار والفساد وعدم الاستقرار. وتصب التنمية وسيادة القانون معاً في اتجاه تعزيز الاستغلال المشروع للموارد، لا إساءة استخدامها على نحو إجرامي، وهو استخدام يتجلى في الضلوع في أنشطة من قبيل الاتجار بالأشخاص، والاتجار بالأعضاء البشرية، وتهريب المهاجرين، والاتجار غير المشروع بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وتهديد الملكية الثقافية والأنشطة المتصلة بالمخدرات والأسلحة النارية.

الفقرة ١٣-٧

في الجملة الثانية، تحذف عبارة "محتسبة تكاليفها بالكامل".

الفقرة ١٣-٩

يستعاض عن الفقرة بما يلي:

١٣-٩ وتضم أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بتقرير السياسات في مسائل المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، والتي تقوم بدور هيئات إدارة المكتب، لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ كما يقدم المكتب الدعم إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

البرنامج الفرعي ١

مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ج)، تضاف عبارة "، والاتجار بالأعضاء البشرية" بعد عبارة "، والاتجار بالأشخاص".

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد تحت مؤشر الإنجاز (أ)، ونصه كالتالي: "٣٠"زيادة عدد الدول الأطراف التي تصدق على اتفاقيات المراقبة الدولية للمخدرات بمساعدة المكتب".

في نهاية المؤشر (ب) "٣١"، تضاف العبارة التالية: "، إلى جانب تعزيز التنسيق والتعاون بين الفريق والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة".

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-١٢

يستعاض عن الفقرة الفرعية (أ) بما يلي:

(أ) تشجيع التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بالمخدرات والجريمة المنظمة وعلى البروتوكولات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والأسلحة النارية، وتنفيذ تلك الصكوك والبروتوكولات، لا سيما عن طريق تقديم المشورة في مجال السياسات على الصعيد العالمي

والإقليمي والوطني، والخدمات الاستشارية القانونية وخدمات الدعم التشريعي، وتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز نظم العدالة الجنائية؛ وحماية حقوق ضحايا الجرائم والشهود عليها والمهاجرين المهرّبين؛ ومنع الجريمة؛ وتسهيل التعاون الدولي؛

في الفقرة الفرعية (ب)، تضاف عبارة "، بناء على طلبها"، بعد عبارة "مساعدة الدول الأعضاء".

البرنامج الفرعي ٢

المنع، والمعالجة وإعادة الإدماج، والتنمية البديلة

هدف المنظمة

يستعاض عن عبارة "وتعزيز التنمية البديلة المستدامة، عند الاقتضاء" بالعبارة التالية: "إلى جانب تعزيز التنمية البديلة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، التنمية البديلة الوقائية".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز المتوقع (أ)، تضاف عبارة "، ولا سيما منع انتقاله من الأم إلى الطفل".

في الإنجاز المتوقع (ج)، تضاف عبارة "، ولا سيما الأمهات والأطفال"، بعد عبارة "من أجل مساعدة الأفراد".

في الإنجاز المتوقع (د)، يستعاض عن عبارة "من خلال التنمية البديلة أو التنمية البديلة الوقائية"، بعبارة "من خلال التنمية البديلة، بما في ذلك التنمية البديلة الوقائية عند الاقتضاء".

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-١٣

في الفقرة الفرعية (و)، يستعاض عن عبارة "المسؤولية المشتركة" بعبارة "تقاسم المسؤولية المشتركة".

البرنامج الفرعي ٣

مكافحة الفساد

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، تحذف عبارة "ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية"،.

مؤشرات الإنجاز

يحذف مؤشر الإنجاز (ب) "٣".

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-١٤

في الفقرة الفرعية (ح)، تحذف عبارة "، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية".

البرنامج الفرعي ٤

منع الإرهاب

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-١٥

في الفقرة الفرعية (و)، تحذف عبارة "، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية".

البرنامج الفرعي ٥

العدالة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بالنص الذي تم إقراره في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ليصبح كالتالي:

(أ) زيادة المساعدة المقدمة من المكتب لدعم وضع وتحديث المعايير والقواعد الدولية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بالنص الذي تم إقراره في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ليصبح كالآتي:

(أ) عدد معايير وقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة بمجالات محددة من منع الجريمة والعدالة الجنائية التي قامت البلدان بتطويرها أو تحديثها بدعم قدمه لها المكتب بناء على طلبها.

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-١٦

في الفقرة الفرعية (د)، تحذف عبارة ”، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية“.

البرنامج الفرعي ٦

الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-١٧

في الفقرة الفرعية (ج)، تضاف العبارة التالية بعد عبارة ”مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها“: ”وفي حدود ولاية المكتب“.

البرنامج الفرعي ٧

دعم السياسات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي:

(ب) النهوض بقدرات الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاقيات والمعايير والقواعد الدولية ذات الصلة، بما في ذلك في إطار شراكات مع كيانات المجتمع المدني ذات الصلة.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب)، تضاف عبارة "ومنظمات المجتمع المدني الأخرى ذات الصلة" بعد عبارة "والمنظمات غير الحكومية".

البرنامج الفرعي ٨

التعاون التقني والدعم الميداني

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي:

(أ) تصميم برامج متكاملة بمشاركة البلدان المستفيدة وتنفيذها بالتشاور الوثيق مع الكيانات الإقليمية والبلدان الشريكة، حسب الاقتضاء.

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-١٩

في الفقرة الفرعية (أ)، يستعاض عن عبارة "، تتيح التنفيذ"، بعبارة "تكون قائمة على النتائج وتتيح التنفيذ".

في الفقرة الفرعية (ج)، يستعاض عن عبارة "والأمن البشري" بعبارة "والأمن العام".

البرنامج الفرعي ٩

تقديم خدمات السكرتارية والدعم الفني إلى مجالس الإدارة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

هدف المنظمة

في نهاية هدف المنظمة، تضاف العبارة التالية: "؛ وتمكين مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من الاضطلاع بدوره الاستشاري".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف إنجاز متوقع جديد (ج) نصه كالتالي:

(ج) تعزيز الدعم المقدم من المكتب إلى مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تيسير اتخاذ القرارات وتوجيه السياسات.

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ج) نصه كالتالي:

(ج) النسبة المئوية للدول الأعضاء المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التي تعرب عن رضاها عن نوعية الخدمات التقنية والفنية المقدمة من الأمانة العامة ورضاها عن توقيت تقديم هذه الخدمات.

الولايات التشريعية

يضاف قرار الجمعية العامة التالي: ١٩٢/٦٨ تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

يضاف قرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التالي: ٢/٢٣ منع ومكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية والاتجار بالأشخاص بغرض نزع الأعضاء.

البرنامج ١٤

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٨١ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٩ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ١٤ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.14)).

٢٨٢ - وقام الأمين العام المساعد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٨٣ - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للبرنامج. وأعربت الدول الأعضاء عموماً عن وجهات نظر إيجابية تجاه البرنامج، الذي يولي أولوية عالية لتنفيذ الولاية المتعلقة بتحقيق

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما أعربت الدول الأعضاء عن دعمها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة.

٢٨٤ - وأثيرت مشاغل فيما يتعلق بضرورة زيادة الاتساق بين مختلف أجزاء النص من حيث العبارات الرئيسية والصياغة اللغوية. وأشار إلى وجود اختلافات عديدة في النص فيما يتعلق باستخدام مصطلحي "المساواة بين الجنسين" و "تمكين المرأة". وشددت الوفود على ضرورة استخدام عبارة "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" بصورة متسقة في جميع أنحاء النص.

٢٨٥ - وأعرب عن رأي مفاده أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي أن تضطلع بأنشطتها بالتنسيق مع البلدان المعنية؛ وألا يتم تقديم المساعدة أو الدعم إلى الدول الأعضاء إلا بناء على طلبها.

٢٨٦ - وطلبت الدول الأعضاء مزيداً من المعلومات عن إسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قضايا تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأدلى بتعليق مفاده أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تخطط بشكل سابق لأوانه إلى حد بعيد في سياق تلك الخطة، دون أن توافق الجمعية العامة على الولايات الجديدة. وأثيرت أيضاً تساؤلات بشأن مشاركة منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في تلك الخطة.

٢٨٧ - وطُرحت أسئلة عن هيكلة مكتب الهيئة وكيفية تطوره منذ إنشائه.

٢٨٨ - وذكر أن الخطة البرنامجية لفترة السنتين ينبغي أن تشير إلى القرارات والمقررات ذات الصلة عند إدراج العبارات والمصطلحات الرئيسية.

٢٨٩ - وأكد المشاركون أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي أن تتبع نهجاً متوازناً تجاه الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وأن تولي أهمية متساوية للسلام والأمن والتنمية والحقوق الإنسان في تنفيذ ولايتها المتمثلة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأثيرت شواغل بخصوص إيلاء الهيئة أقل لركيزة التنمية في سياق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأهمية أكبر للركيزتين الأخريين.

٢٩٠ - وأثيرت أسئلة بشأن ما إذا كانت الهيئة تواجه أي تحديات بخصوص خطة العمل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي وافق عليها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٢٩١ - ولاحظت الوفود أن مؤشرات الإنجاز (أ) ('٢') و (ب) و (د) في إطار البرنامج الفرعي ١ - الدعم الحكومي الدولي والتنسيق والشراكات الاستراتيجية، ومؤشر الإنجاز (ب) في إطار البرنامج الفرعي ٢ - الأنشطة السياسية والبرنامجية، ينبغي ألا تشير إلى الأنشطة وإنما تركز على النتائج. وينبغي أن تحدد المؤشرات كيفية قياس البرنامج للإنجازات المتوقعة وتحقيقه لها.

٢٩٢ - وأعرب عن آراء مفادها أن مؤشرات الإنجاز ينبغي أن تركز أكثر على مستوى الدعم المقدم أو الإجراءات التي تتخذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدلاً من التركيز على الأنشطة، فمثلاً:

(أ) في إطار البرنامج الفرعي ١، يجب أن يحدد مؤشر الإنجاز (أ) الإجراءات التي ستنفذها الهيئة عوضاً عن ذكر الأنشطة، وينبغي في إطار الإنجاز المتوقع (ب) إحصاء عدد المنظمات غير الحكومية المعتمدة التي تشارك في الهيئات الحكومية الدولية مثل لجنة وضع المرأة؛

(ب) وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، ينبغي أن يتم في إطار الإنجاز المتوقع (ب) إحصاء عدد المستفيدات من النساء.

٢٩٣ - وأشار إلى أنه سيتم إدخال تنقيحات على مؤشرات الإنجاز خلال الاجتماعات غير الرسمية.

٢٩٤ - وأبدت تعليقات مفادها إلى أن الدعم الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الهيئات الحكومية الدولية، على النحو المذكور في الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في إطار البرنامج الفرعي ١ غير ملائم لقياس أداء الهيئة. وأثيرت أسئلة عن كيفية تعزيز الأنشطة ذات الصلة للهيئة قدرات الهيئات الحكومية الدولية على النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك إدماج المنظور الجنساني في مجالات نشاطها. وعلاوة على ذلك، طُرح استفسار عما إذا كانت لدى الهيئة القدرات اللازمة للاضطلاع بهذه الأنشطة.

٢٩٥ - وفيما يتعلق بالإنجاز المتوقع (د) في إطار البرنامج الفرعي ١، طُلب إيضاح نوع الشراكات المعنية، وكذلك طبيعة الجهات صاحبة المصلحة المدرجة في مؤشر الإنجاز (د) '١' ذي الصلة.

٢٩٦ - وُطلبت معلومات عن حالة جهود الهيئة لحشد التبرعات على النحو المشار إليه في مؤشر الإنجاز (د) ('٢') في إطار البرنامج الفرعي ١، كما طُلب مزيد من التفاصيل

عما تقوم به الهيئة من أنشطة لحشد تلك التبرعات. وطرح سؤال أيضا عن ماهية الأنشطة التي تمول من التبرعات.

٢٩٧ - وجرى التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني ومشاركته، ولكن أبدت آراء مفادها أن تلك المشاركة لا يمكن أن تتم إلا في حدود مبادئ توجيهية واضحة تضعها الجمعية العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٩٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٤ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٤-١

يستعاض عن الفقرة بما يلي:

١٤-١ التوجه العام لهذا البرنامج، الذي يقع تحت مسؤولية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هو التوصل إلى القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات؛ وتمكين المرأة والنهوض بها، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل بوصفهما شريكين في التنمية وفي حقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن، وبوصفهما مستفيدين من هذه الأمور. ويستمد البرنامج توجهه من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ الذي أنشئت بموجبه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ككيان جامع. ويتواءم الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (UNW/2013/6)، التي أقرها المجلس التنفيذي للهيئة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

الفقرة ١٤-٣

ت حذف الجملة الأولى.

الفقرة ١٤-٤

تضاف عبارة "وتمكين المرأة" بعد "المساواة بين الجنسين".

الفقرة ١٤-٤

يستعاض عن الفقرة بما يلي:

١٤-٤ وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يُتوقع أن يواصل البرنامج تركيز جهوده على أهداف الخطة الاستراتيجية الستة التالية: (أ) زيادة اضطلاع المرأة بدور قيادي ومشاركتها في جميع المجالات التي تؤثر في حياتها، بما في ذلك في المجالين السياسي والاقتصادي؛ (ب) زيادة إتاحة سبل التمكين الاقتصادي والفرص الاقتصادية أمام النساء، وبخاصة أكثرهن تعرضاً للاستبعاد، ولا سيما النساء اللاتي يعشن في فقر؛ (ج) منع العنف ضد المرأة والفتاة، وتوسيع فرص الحصول على الخدمات المقدمة للناجيات من العنف؛ (د) زيادة اضطلاع المرأة بدور قيادي في مجالات السلام والأمن والاستجابة الإنسانية؛ (هـ) تعزيز إمكانية أن تلبي الخطط والميزانيات الاحتياجات القائمة في مجال المساواة بين الجنسين على جميع المستويات؛ (و) تقديم الدعم لوضع قواعد وسياسات ومعايير عالمية تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الفقرة ١٤-٥

يستعاض عن الفقرة بما يلي:

١٤-٥ ولدى قيام البرنامج بتقديم الدعم في تلك المجالات، سوف يقيم شراكات استراتيجية من شأنها أن تفضي إلى زيادة فعالية التنسيق والاتساق وتعميم المنظور الجنساني على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وسيقوم البرنامج بعمله بالتنسيق مع غيره من كيانات الأمم المتحدة، من أجل تجنب الازدواجية في العمل. وسيوفر البرنامج القيادة العامة ويعزز هذه الآليات ويواصل تشجيع وتعزيز المساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك بطرق من بينها مساعدة كيانات الأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل الموضوعية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الفقرة ١٤-٦

يستعاض عن الفقرة بما يلي:

١٤-٦ ويقوم برنامج عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مجموعة من الأسس من بينها مبدأ الشمول. فتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسألة أساسية بالنسبة لولاية الهيئة، يجري تناولها في جميع مجالات العمل ذات الأولوية للهيئة.

البرنامج الفرعي ١

الدعم الحكومي الدولي والتنسيق والشراكات الاستراتيجية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي:

(أ) تعزيز دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لأنشطة الهيئات الحكومية الدولية، وبخاصة لجنة وضع المرأة، من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك إدماج المنظور الجنساني في مجالات نشاطها.

وتضاف في نهاية الإنجاز المتوقع (ب) عبارة "وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦".

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز رقمه (أ) '٣' ونصه كالتالي:

'٣' زيادة عدد الهيئات الحكومية الدولية التي تدمج المنظور الجنساني في مجالات نشاطها، بما في ذلك نتيجة للجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الاستراتيجية

الفقرة ١٤-٨ (أ)

يستعاض عن الفقرة الفرعية بما يلي:

(أ) تعزيز الإجراءات وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والنتائج التي تمخض عنها، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وصكوك الأمم المتحدة وقراراتها الأخرى التي تدعم مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعالجها وتسهم فيها، وكذلك الالتزامات المترتبة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الفقرة ٨-١٤ (ب)

تضاف كلمة "الفعال" بعد عبارة "الدعم الفني".

الفقرة ٨-١٤ (ج)

تُضاف في نهاية الفقرة الفرعية العبارة "، حسب الاقتضاء".

الفقرة ٨-١٤ (د)

يستعاض عن الفقرة الفرعية بما يلي:

(د) زيادة الوعي والفهم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر سبل منها التثقيف ونشر المعلومات والتوعية، باستخدام قنوات مختلفة مثل المواقع الشبكية ووسائل التواصل الاجتماعي والمواد المطبوعة.

الفقرة ٨-١٤ (هـ)

تضاف عبارة "وقضايا المرأة" بعد "للمساواة بين الجنسين".

الفقرة ٨-١٤ (و)

يستعاض عن الفقرة الفرعية بما يلي:

(و) قيادة ودعم التعاون على نطاق المنظومة وفي ما بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين عن طريق تعزيز العمل المشترك؛ والتعاون في أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأفرقتها المواضيعية المعنية بالشؤون الجنسانية؛ وتيسير وضع واستخدام أطر المساءلة الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الفقرة ١٤-٨ (ز)

يستعاض عن الفقرة الفرعية بما يلي:

(ز) دعم التعاون فيما بين البلدان، وكذلك الآليات المنشأة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

الفقرة ١٤-٨ (ط)

يستعاض عن الفقرة الفرعية بما يلي:

(ط) بناء وتعزيز الشراكات الاستراتيجية التي تركز على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل إقامة قاعدة موارد متينة.

البرنامج الفرعي ٢

الأنشطة السياسية والبرنامجية

هدف المنظمة

يستعاض عن هدف المنظمة بما يلي:

تعزيز الجهود المبذولة للقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مجالات منها التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن، بطرق منها الاضلاع بأدوار القيادة والتنسيق والتعزيز فيما يتصل بخضوع منظومة الأمم المتحدة للمساءلة في هذا الصدد.

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض في مؤشر الإنجاز (ج) '١' عن عبارة "على المستوى الوطني" بعبارة "على الصعيد القطري".

الاستراتيجية

الفقرة ١٤-٩ (أ)

تُضاف في نهاية الفقرة الفرعية عبارة "وأثرها على حالة المرأة".

الفقرة ١٤-٩ (ج)

(تعديل لا ينطبق على النص العربي).

الفقرة ١٤-٩ (د)

يستعاض عن الفقرة بالنص التالي بما يلي:

(د) الاضطلاع بالقيادة والتنسيق وتعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مساءلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية والإقليمية وأفرقتها الفرعية المعنية بالشؤون الجنسانية، عن أعمالها في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الولايات التشريعية

تضاف الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة لعام ٢٠١٤.

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

٢٩٩ - نظرت اللجنة في جلستها الثانية عشرة، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.15)).

٣٠٠ - وقام المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٠١ - أعربت الوفود عن التقدير والتأييد للبرنامج وأثنت على اللجنة لتركيزها على جدول أعمال التنمية المستدامة وإدماج التنمية المستدامة في برنامج العمل. وأعربت الدول الأعضاء عن ارتياحها لإعادة تشكيل وتنظيم البرنامج في فترة السنتين السابقة وأبدت سرورها لعرض التوجه العام والمنهجية المتبعة في تنفيذ البرامج الفرعية.

٣٠٢ - ولاحظت الوفود أن إعادة التنظيم أفضت إلى خفض عدد البرامج الفرعية من ١٠ إلى ٩ برامج واستفسرت عن تأثير ذلك في البرنامج وتحقيق النتائج.

٣٠٣ - وأعرب عن رأي بضرورة مواءمة توجه البرامج الفرعية مع أهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وطرح أسئلة عن الطريقة التي ستدرج بها هذه الأهداف في البرامج الفرعية.

٣٠٤ - وأشار إلى أن عناصر حاسمة، من قبيل البيئة والتصنيع، هي عناصر قطاعية، واستفسرت الدول الأعضاء عن الطرق التي ستتناول بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذه المسائل القطاعية.

٣٠٥ - وأعربت أيضا الدول الأعضاء عن تقديرها لعمل اللجنة في مجال الإحصاءات، نظرا لأن القارة تكافح في هذا المجال لفترة طويلة من الزمن.

٣٠٦ - ولاحظت الدول الأعضاء نظام التقييمات التي يجريها طرف ثالث، الذي تعتمد عليه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتركيز البرنامج على المساءلة، وأعربت عن رأي مفاده أن هذه التدابير تشكل مثالا جيدا للكيفية التي يمكن أن تتناول بها اللجان الإقليمية الأخرى هذه المسألة. وأشار إلى إمكانية وجود أوجه تآزر وكفاءة فيما بين اللجان الإقليمية فيما يتعلق بالمساءلة. واستفسرت الدول الأعضاء عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالنهج الداخلي الذي تتبعه اللجنة بشأن المساءلة ومدى جدواه فيما يتعلق بالبرنامج. واستفسرت أيضا عما إذا كان إطار المساءلة وسياسة التقييم الجديان يشكلان نهجا جديدا للبرنامج.

٣٠٧ - وناقشت الدول الأعضاء عمل اللجنة في مجال تنمية القدرات واستفسرت عما إذا كانت شعبة تنمية القدرات، المشار إليها في البرنامج الفرعي ٥، تنمية القدرات، تتقاسم الموظفين مع الشعب الأخرى، وإذا كان الأمر كذلك، عما إذا كان ذلك يطرح أي تحديات.

٣٠٨ - وأشار إلى أن آلية التنسيق الإقليمية، التي تقدم الدعم إلى البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي لما بعد عام ٢٠١٦ الذي وضع في سياق شراكات وتنمية الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن تدرج في مؤشرات إنجاز البرنامج الفرعي.

٣٠٩ - ولاحظت الدول الأعضاء الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية في إطار البرنامج الفرعي ٦، وطلبت تطينا بشأن نجاح تنفيذ هذا البرنامج الفرعي.

٣١٠ - وأعرب عن آراء بشأن تقرير الأداء للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، الذي يتضمن تعليقات على التحديات التي طرحت في فترة السنتين السابقة. وأشارت الدول الأعضاء إلى ضرورة

وضع استراتيجية جديدة بشأن بناء القدرات على النحو المذكور في التقرير، واستفسرت عن التحديات التي واجهتها اللجنة وسبل الانتصاف المطبقة في مجال بناء القدرات في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣١١ - وأعرب عن شواغل من طرح أن البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي، ينبغي أن يركز على تعزيز القطاع العام، نظرا لأن هذا النهج ليس مبينا في الإنجازات المتوقعة أو مؤشرات الإنجاز.

٣١٢ - وأعربت الدول الأعضاء أيضا عن قلقها إزاء المنهجية المستخدمة فيما يتعلق بالإنجازات المتوقعة في البرنامج الفرعي ٣، الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا.

٣١٣ - وعلاوة على ذلك، استفسرت الدول الأعضاء من اللجنة عن آرائها بشأن الكوارث الطبيعية وتغير المناخ في إطار البرنامج الفرعي ٩، سياسات التنمية الاجتماعية.

الاستنتاجات والتوصيات

٣١٤ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

سياسات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١'، يستعاض عن عبارة "التي لديها" بعبارة "التي تنفذ".

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-١٦

في الجملة الثالثة، يضاف بعد عبارة "فرص العمل"، "وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

البرنامج الفرعي ٢
التكامل الإقليمي والتجارة
مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) '٣'، يستعاض عن كلمة "تحفز" بكلمة "تجذب".

البرنامج الفرعي ٣
الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا
مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '٢'، يستعاض عن عبارة "بحوث اللجنة وعملها في مجال الدعوة" بعبارة "البحوث والأعمال في مجال الدعوة التي تضطلع بها البلدان أو اللجنة".

وفي مؤشر الإنجاز (ج)، تضاف عبارة "و/أو السياسات الوطنية لهذه الدول" في نهاية الجملة.

البرنامج الفرعي ٥
تنمية القدرات
مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز جديد (أ) '٣' نصه كالتالي:

'٣' زيادة الدعم المقدم لوضع خطة لما بعد البرنامج العشري لبناء القدرات فيما يتعلق بشراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي.

البرنامج الفرعي ٦
الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية
مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) '٣'، يستعاض عن عبارة "شعب اللجنة ومكاتبها، فرادي أو بالتعاون فيما بينها"، بكلمة "اللجنة".

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ)، تضاف عبارة "ودون الإقليمية" بعد كلمة "القطرية".

ويضاف مؤشر إنجاز (ب) '٢' نصه كالتالي:

'٢' زيادة عدد التوصيات المتعلقة بالسياسات والخدمات الاستشارية المقدمة إلى البلدان الخارجة من النزاعات.

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

في مؤشر الإنجاز (أ)، تضاف عبارة "ودون الإقليمية" بعد كلمة "القطرية".

ويضاف مؤشر إنجاز (ب) '٢' نصه كالتالي:

زيادة عدد التوصيات المتعلقة بالسياسات والخدمات الاستشارية المقدمة إلى البلدان الخارجة من النزاعات.

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

في مؤشر الإنجاز (ب) '٢'، تضاف كلمة "الصغيرة" بعد كلمة "الجزرية".

العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

في مؤشر الإنجاز (أ)، تضاف عبارة "ودون الإقليمية" بعد كلمة "القطرية".

البرنامج الفرع ٩
سياسات التنمية الاجتماعية
الاستراتيجية
الفقرة ١٥-٦٢

تضاف عبارة "، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يتضررون من جراء الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والتزاعات" بعد كلمة "الهجرة".

البرنامج ١٦
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

٣١٥ - نظرت اللجنة، في جلستها الثانية عشرة، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 16)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً إضافة لمذكرة من الأمانة العامة بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح (E/AC.51/2014/CRP.1/Add.1).

٣١٦ - وعرض الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ البرنامج ثم ردّ على ما أثير من استفسارات في أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣١٧ - أعربت الوفود عن تأييدها لأولويات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حسبما أوردها الأمين التنفيذي في بيانه الاستهلالي. وقدّم طلب يدعو إلى زيادة تبسيط قائمة الولايات ذات الصلة بحيث تشمل فقط على الولايات التي اعتمدت مؤخرًا.

٣١٨ - والتّمسّت إيضاحات بشأن استعمال وتعريف مصطلحات "التنمية المستدامة والشاملة" و "التنمية الشاملة والمستدامة والمرنة" و "التنمية المنصفة والمستدامة والشاملة والمرنة" في البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة، والبرنامج الفرعي ٥، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث وإدارتها.

٣١٩ - وطرحت تساؤلات بشأن بلوغ هدف تحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمقارنة بما تحقق من إنجازات في هذا المجال في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٢٠ - وقُدّم إيضاح بشأن استعمال مصطلح "القطاع غير الرسمي" في الفقرة ١٦-٧، وفي العبارة "أوجه التآزر بين القطاعات، من أجل القدرة الإلكترونية" في الفقرة ١٦-٣١.

٣٢١ - وأُشير إلى أن الجمعية العامة لم تبت بعد في تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي تضمن توصيات بشأن ضرورة توفير الإحصاءات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وأثارت بعض الوفود، في معرض إشارتها إلى الفقرة ١٦-٨، تساؤلات حول أهمية توفر الإحصاءات وصلة ذلك بأداء اللجنة وبرنامج عملها.

٣٢٢ - وأعرب عن رأي مفاده أن مؤشر الإنجاز (ب) في إطار البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة، ينبغي استبداله بمؤشر يحدد الإجراءات الجماعية الفعلية وليس عدد الوثائق الختامية التي تعكس توافقاً في الآراء بشأن التعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٢٣ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مع مراعاة التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٥

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث وإدارتها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ج)، يُستعاض عن عبارة "واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها" بعبارة "والحد من أخطار الكوارث، واستراتيجيات الإدارة".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) '١'، يُستعاض عن عبارة "والحد من أخطار الكوارث وإدارتها" بعبارة "والحد من أخطار الكوارث، واستراتيجيات الإدارة".

البرنامج الفرعي ٦
التنمية الاجتماعية
الاستراتيجية
الفقرة ١٦-٣٥

تُدرج في نهاية الجملة الأخيرة عبارة "والذي اعتمد بالتصويت".

البرنامج ١٧
التنمية الاقتصادية في أوروبا

٣٢٤ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.17) و Corr.1).

٣٢٥ - وقام المدير العام بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٢٦ - أعرب عن التقدير والتأييد للبرنامج. وتم الترحيب بالنجاح في إنجاز استعراض الإصلاح الذي نجم عنه زيادة الشفافية. وأثنت الوفود على البرنامج لما تضمن من جهود من أجل زيادة التكامل وتعزيز الرفاه والازدهار، وأقرت بما أحرزه من تقدم في المجالات ذات الصلة. وجرى تسليط الضوء على الاهتمام الذي أعاره البرنامج للمساواة بين الجنسين والترحيب به. وأشار إلى أن البرنامج كان له أثر إيجابي على المواطنين في المنطقة، وأنه أدى دوراً هاماً في التنسيق بين المنظمات ذات الصلة بغرض استكمال أوجه التآزر، وتفاذي التداخل والازدواجية وضمان الاتساق على نطاق المنظومة ونشر الممارسات الجيدة. وأعرب عن رأي مفاده أن البرنامج اضطلع بدور رئيسي في المجال الاقتصادي وبدور نشط في مجال التنمية المستدامة.

٣٢٧ - وطلب إيضاح لكيفية تأثر اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنتائج المناقشة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وإنشاء اقتصاد تنافسي، وكيفية ترجمة هذه النتائج في تنفيذ البرامج الفرعية. واسترعى الانتباه إلى عدم وجود إشارة إلى الإدارة القائمة على النتائج في المزمرة، وطلب مزيد من التفسير بشأن هذه الإدارة في البرنامج. وطلب أيضاً تفسير للعناصر الهامة من

البرنامج كما وردت في تقرير الأمم المتحدة عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ولا سيما التعديل المدخل على الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية الذي فتح باب الانضمام إلى الاتفاقية أمام جميع الدول الأعضاء، وكفل المساواة في فرص الحصول على المياه في جميع أنحاء العالم. وأثيرت أسئلة حول التحديات في فترة السنتين المقبلة، وكيفية التعامل مع اختلاف مستويات التنمية في المنطقة عند تنفيذ البرنامج.

٣٢٨ - وأشار إلى إدخال تغييرات على الإطار الاستراتيجي المقترح بالمقارنة مع الإطار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٢٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، النقل، طلبت توضيحات بشأن كيفية ارتباط مؤشر الإنجاز (ب) '١' بالإنجاز المتوقع إذا كانت الأطراف المتعاقدة لا توجد داخل المنطقة، وكيفية ارتباط مؤشر الإنجاز (ج) '٢' بالإنجاز المتوقع عندما يشمل مؤشر الإنجاز أعضاء من خارج نطاق البرنامج.

٣٣٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، الإحصاءات، أعرب عن رأي مفاده أن نطاق الهدف بصيغته الحالية يبدو أنه يتجاوز نطاق أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣٣١ - وأعرب عن القلق من أن الفرع المتعلق بالولايات التشريعية الخاصة بالبرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا، البرنامج الفرعي ٥، الطاقة المستدامة، لم يتضمن قائمة شاملة لجميع الإشارات إلى قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تشكل مجموعة الولايات الحكومية الدولية ذات الصلة بأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الطاقة.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٣٢ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرتان ١٧-٢ و ١٧-٣

يستعاض عن الفقرة ١٧-٢ بالفقرة التالية وتشطب الفقرة ١٧-٣:

١٧-٢- الموضوع الرئيسي للبرنامج هو التنمية المستدامة التي ستتحقق من خلال تنفيذ الولايات المتفق عليها للبرامج الفرعية الثمانية وتعزيز أوجه التآزر بين هذه البرامج الفرعية، وهي: (أ) البيئة؛ (ب) النقل؛ (ج) الإحصاءات؛ (د) التعاون والتكامل الاقتصاديان؛ (هـ) الطاقة المستدامة؛ (و) التجارة؛ (ز) الغابات والأخشاب؛ (ح) الإسكان وإدارة الأراضي والسكان. ووفقاً للولايات التشريعية، بما في ذلك مقرر اللجنة A (65) المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والمتعلق بنتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام ٢٠٠٥، سيعمل البرنامج على تعزيز التنمية المستدامة والتعاون والتكامل الإقليميين من خلال ما يلي: (أ) الحوار السياسي؛ (ب) العمل المعياري؛ (ج) التعاون التقني.

الفقرة ١٧-٣ (الفقرة ١٧-٤ سابقا)

يستعاض عن هذه الفقرة بما يلي:

١٧-٣- ستوفر اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على وجه الخصوص، منبرا محايدا لإجراء حوار سياسي إقليمي بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين الدول الأعضاء في اللجنة البالغ عددها ٥٦ دولة. وستدعم اللجنة العمل المعياري من خلال تبادل الخبرات ووضع وتنفيذ صكوك وقواعد ومعايير قانونية دولية، بالإضافة إلى تحديد ونشر أفضل الممارسات المتبعة في المنطقة وخارجها. وستسعى اللجنة إلى تعزيز التعاون التقني مع بلدان المنطقة، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل إدماجها في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

الفقرة ١٧-٤

تدرج فقرة جديدة بعد الفقرة ١٧-٣ نصها كما يلي:

١٧-٤- من المتوقع أن يستمر البرنامج في المساهمة على نحو نشط في خطة التنمية العالمية بسبل شتى، من بينها تحديد المعايير التي يمكن أن تستعين بها البلدان النامية، ربما من خلال فتح باب المشاركة العالمية في الصكوك القانونية للجنة الاقتصادية لأوروبا، واتخاذ إجراءات مشتركة مع اللجان الإقليمية الأخرى وكيانات الأمم المتحدة، والمساهمة في

التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالتشاور الوثيق مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

الفقرة ١٧-٥

تدرج في الجملة الأولى عبارة "أكثر من" بعد عبارة "تشكل النساء".

الفقرة الجديدة ١٧-١٣

تدرج فقرة جديدة بعد الفقرة ١٧-١٢، نصها كما يلي:

١٧-١٣ - سوف يواصل البرنامج التركيز على تحقيق نتائج ملموسة تسعى إلى تحسين الحياة اليومية للناس.

البرنامج ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٣٣ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 18)).

٣٣٤ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ثم رد على الاستفسارات التي أثيرت في أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٣٥ - أعربت الوفود عن تأييدها للبرنامج ولأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدور الهام الذي تضطلع به في المنطقة، بما في ذلك إسداؤها المشورة وتقديمها الخبرة في شتى المجالات المواضيعية. وأعربت الوفود أيضاً عن رضاها عن التوجه الاستراتيجي الذي اقترحتة اللجنة، ولا سيما جانب المرونة فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وما تستتبعه من أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً والتي سمحت بإدراج قرارات مستقبلية، دون استباق قرارات الجمعية العامة بشأن المسألة. ولوحظ أيضاً أن الاقتراح يشتمل على عناصر من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه".

٣٣٦ - وأعرب عن التقدير للعملية التشاورية التي أجريت مع الدول الأعضاء في اللجنة لاستعراض الخطة البرنامجية المقترحة، قبل إقرار اللجنة للخطة في دورتها الخامسة والثلاثين التي عُقدت من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، في ليما. وأعربت الوفود عن تقديرها أيضا لإجراء هذه العملية التشاورية الهامة في إطار الاحترام الصارم للمادة ٤-٨ من الأنظمة التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8).

٣٣٧ - وأعرب كذلك عن التقدير للعمل الذي تقوم به اللجنة في تعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وفي تشجيع الحوار بشأن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وما تستتبعه من أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا، وتيسير التنمية المستدامة من خلال المساعدة في سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين البلدان وداخل البلد الواحد، بما في ذلك من خلال اتفاقات اللجنة المقترحة من أجل المساواة والتنمية المستدامة.

٣٣٨ - وطلبت الوفود أن تواصل اللجنة إقامة علاقات تعاون وثيق مع الآليات وعمليات التكامل الإقليمية، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والجماعة الكاريبية، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والسوق الجنوبية المشتركة، ومنظومة تكامل أمريكا الوسطى، والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية - المعاهدة التجارية للشعوب.

٣٣٩ - وشجعت الوفود أيضا اللجنة على مواصلة ترتيب أولويات العمل والتنسيق مع وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة الأخرى لتفادي ازدواجية الجهود.

٣٤٠ - وأعرب عن القلق من تراجع مستوى المعلومات المقدمة إلى اللجنة في الوثيقة التي تتضمن الإطار الاستراتيجي للبرنامج ١٨ المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأعرب عن الأسف لكون الأمانة العامة قررت، دون تكليف محدد من اللجنة أو الجمعية العامة، تقليص المعلومات الواردة في البرامج المعروضة عليها.

٣٤١ - وطلب توضيح بشأن نشر المعلومات، بما في ذلك عن الأعمال التحليلية وغيرها، عن طريق موقع اللجنة على الإنترنت وقواعد بياناتها. ووردت الإشارة إلى أن هذا الجانب كان قد أدرج في البرنامج في السابق، وأن السؤال هنا عما إذا كانت اللجنة لا تزال تقوم بهذا العمل الهام.

٣٤٢ - وطرح سؤال يتعلق بأثر عمليات تقليص الميزانية في الآونة الأخيرة على برنامج عمل اللجنة.

٣٤٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، لوحظ أن اللجنة ستجري بحوثاً تطبيقية عن أداء بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك المنطقة برمتها، على صعيد الاقتصاد الكلي والنمو الطويل الأجل والسياسات التي تتبعها في هذا المجال. وأثير سؤال عن السياسات الناجحة التي طبقت في المنطقة، ولا سيما السياسات التي كانت أكثر ملائمة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٤٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٧، السكان والتنمية، لوحظ أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في توافق آراء مونتفيدو بشأن السكان والتنمية لم ترد أي إشارة إليها في الإنحازين المتوقعين (أ) و (ب). وذهب الرأي إلى أن تلك الاتفاقات ينبغي إدراجها في الإطار الاستراتيجي باعتبار أنها تعكس رؤية الدول الأعضاء في اللجنة لمستقبل المنطقة على مدى السنوات المقبلة. وذهب الرأي أيضاً إلى أن مؤشر الإنجاز (ب) لا يمكن حصره، في سياق التعديلات المقترح إدخالها على البرنامج الفرعي ٧، في الأنشطة التي تقوم بها اللجنة، لأن هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل في المنطقة نفسها. واستفسرت الوفود كذلك عن الدور الذي يضطلع به المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الأنشطة السكانية.

٣٤٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١٤، دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، الذي استحدث في بداية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، لوحظ أن الإطار والتوجه الاستراتيجي للبرنامج الفرعي صيغا بإحكام، وأهما يعبران بدقة عن الأمور المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما تستتبعه من أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً. ولوحظ كذلك أن الولايات التشريعية المنبثقة عن الدورة الخامسة والثلاثين للجنة، التي عقدت في أيار/مايو في ليما، غير مدرجة في هذا البرنامج الفرعي.

٣٤٦ - وفيما يتعلق بالولايات التشريعية، لاحظت الوفود أن قائمة القرارات والمقررات غير شاملة، واعتبرت أن هناك حاجة إلى تنقيحات.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٤٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مع مراعاة التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٧

السكان والتنمية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، يُستعاض عن عبارة "برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وغيره من الاتفاقات الدولية ذات الصلة بهذه القضايا" بالعبارة التالية: "برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والخطة الإقليمية المتعلقة بالسكان والتنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفق المتفق عليه في توافق آراء مونتيبيديو بشأن السكان والتنمية، وغير ذلك من الاتفاقات الدولية ذات الصلة بهذه القضايا".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب)، تُضاف بعد آخر كلمة من نص المؤشر العبارة التالية: "بما في ذلك الخطة الإقليمية المتعلقة بالسكان والتنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفق المتفق عليه في توافق آراء مونتيبيديو بشأن السكان والتنمية".

الولايات التشريعية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

يُضاف القرار التالي: ٦٩٠ (د-٣٥) قرار ليما

البرنامج الفرعي ٢

الإنتاج والابتكار

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

يُضاف القرار التالي:

٦٩١ (د-٣٥) المؤتمر الوزاري بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

البرنامج الفرعي ٦

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

يُضاف القرار التالي:

٦٧٧ (د-٣٥) المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي

البرنامج الفرعي ٧

السكان والتنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

يُضاف القرار التالي:

٦٨١ (د-٣٥) المؤتمر الإقليمي المعني بالسكان والتنمية في أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

البرنامج الفرعي ١٠

تخطيط الإدارة العامة

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

يُضاف القرار التالي:

٦٧٩ (د-٣٥) دعم أعمال معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي

البرنامج الفرعي ١١

الإحصاءات

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

يُضاف القرار التالي:

٦٧٨ (د-٣٥) المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية

لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

البرنامج الفرعي ١٣
 الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي
 قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
 يُضاف القرار التالي:
 ٦٨٠ (د-٣٥) لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي
 بالنسبة للبرامج الفرعية التالية:

البرنامج الفرعي ٣
 سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

البرنامج الفرعي ٤
 تمويل التنمية

البرنامج الفرعي ٨
 التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

البرنامج الفرعي ٩
 الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
 يُضاف القرار التالي:

٦٨٥ (د-٣٥) أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة
 البحر الكاريبي في ما يتعلق بمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ نتائج
 المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين
 الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

البرنامج ١٩

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

٣٤٨ - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة عشرة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 19)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح (E/AC.51/2014/CRP.1).

٣٤٩ - وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٥٠ - أُشير إلى أن تغييرات أُدخلت على الإطار الاستراتيجي المقترح بالمقارنة مع الإطار المتعلق بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٥١ - وأعرب عن رأي مفاده أن الخطة البرنامجية شملت مسائل ذات طابع سياسي لا تتناسب مع لجنة إقليمية، ومنها مثلاً ما جاء في الفقرة ١٩-٦ من أن المشهد السياسي لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا شهد تحولات كبيرة مع تزايد مطالب المواطنين بالحصول على الحرية والعدالة الاجتماعية، والإشارة الواردة في الفقرة ١٩-١٨ إلى الحاجة إلى إقامة مؤسسات قوية لتهدئة التوترات والتزاعات السياسية الدائرة في بعض البلدان، ولدعم التحولات الديمقراطية في بلدان أخرى. وتم التشديد على ضرورة تجنب مثل هذه الصيغ عندما لا تكون جزءاً من الولاية المسندة إلى البرنامج. وأعرب عن رأي مفاده أن البرنامج كان عليه أن يركز أكثر على المسائل الإنمائية والاقتصادية، وأن الصيغة الواردة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ صيغة صحيحة وواقعية.

٣٥٢ - وأشار أحد الوفد إلى أنه لم ترد أية إشارة إلى التزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية والدول المجاورة، وسأل عما إذا كان هذا التزاع، لا سيما اللاجئين الفارون من الجمهورية العربية السورية، مشمولاً بالبرنامج الفرعي. وسُئل أيضاً عما إذا أُسندت للجنة ولاية فيما يتعلق بهذا التزاع. وطلب توضيح بشأن ما إذا أخذت اللجنة في اعتبارها الجزاءات الاقتصادية وتأثيرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٥٣ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهناً بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٩-٦

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي: "ومنذ أواخر عام ٢٠١٠، يشهد المشهد السياسي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحولات كبيرة".

البرنامج ٢٠

حقوق الإنسان

٣٥٤ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٤، المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٢٠، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 20)).

٣٥٥ - وقامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بعرض البرنامج والإجابة على الأسئلة المطروحة أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٥٦ - أعربت الوفود عن تقديرها لعرض المفوضة السامية للخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلقت الدول الأعضاء أهمية كبيرة على البرنامج، وأكدت على مبادئه التوجيهية المتمثلة بالعالمية، والموضوعية والحياد وعدم التجزئة وعدم الانتقائية. وأعربت اللجنة عن رغبتها في أن يكون بمقدورها أن تقرر الخطة البرنامجية لفترة السنتين بشكل جماعي على نحو يبعث بالرسالة الصحيحة إلى المجتمع الدولي بشأن أهمية حقوق الإنسان بوصفها ولاية أساسية من ولايات الأمم المتحدة.

٣٥٧ - وأثيرت أوجه قلق بشأن الجوانب الإجرائية للبرنامج. وعلى وجه الخصوص، جرى التأكيد على أن هذا البرنامج، شأنه في ذلك شأن سائر البرامج، يجب أن يصاغ وفقاً للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8)، وبخاصة المادة ٤-٨. وفي هذا الصدد، أعربت بعض الوفود

عن رأي مفاده أن إجراءات التخطيط للبرامج المتفق عليها لم تُتبع لأن مجلس حقوق الإنسان لم يستعرض الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين قبل عرضها على اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين. وأعرب عن رأي مفاده أنه لو قام المجلس في فترات السنتين السابقة باستعراض الخطة البرنامجية لفترة السنتين قبل انعقاد دورات اللجنة، لما تعين عرضها على التصويت في اللجنة الثالثة.

٣٥٨ - بيد أن وفوداً أخرى أعربت عن رأي مؤداه أنه من صلب اختصاص لجنة البرنامج والتنسيق بالكامل استعراض الخطة البرنامجية لفترة السنتين من دون أن يتعين على المجلس النظر فيها رسمياً. وفي هذا الصدد، أشار عدد من الوفود إلى القرار الذي اتخذته مكتب الشؤون القانونية، الوارد في الحولية القانونية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧، والذي يذكر فيه أن مجلس حقوق الإنسان لا يشكل هيئة ذات صلة بالمعنى الوارد في المادة ٤-٨ من أجل استعراض الخطة البرنامجية لفترة السنتين لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ورداً على ذلك، سألت وفود أخرى عن الأساس القانوني الذي مكّن مكتب الشؤون القانونية من البت في أن المجلس ليس هيئة ذات صلة. وخالف أحد الوفود المكتبَ الرَّأيَ بأنه لم يكن عادة من دور المجلس التوجه إلى اللجنة خارج إطار النظر في البرنامج ٦، الشؤون القانونية، وشدد على أن الهدف العام للمكتب هو إسداء المشورة إلى الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة. وشدد الوفد على أنه من اختصاص الدول الأعضاء دعوة المكتب إلى توفير المعلومات وإسداء المشورة من أجل تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة.

٣٥٩ - ورحبت الدول الأعضاء بالاجتماع غير الرسمي الذي عُقد في ١٢ أيار/مايو بين المفوضية السامية والدول الأعضاء. وأشار إلى أن المفوضية السامية طلبت عقد الاجتماع وفقاً للبيان الرئاسي ٢/١٥ (A/HRC/PRST/15/2) الذي دعا فيه المجلسُ المفوضية السامية إلى أن توافيه بالإطار الاستراتيجي المقترح قبل تقديمه إلى اللجنة. ولكن، أشار أيضاً إلى أنه ينبغي للاجتماع ألا يغير القواعد وخطوط المسألة القائمة فيما يتعلق بالنظام الداخلي في مجال تخطيط البرامج بالمفوضية.

٣٦٠ - ولاحظت الوفود أن ولايات أساسية من قبيل تلك الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢/٥٥ بشأن إعلان الألفية، و ٣٠٠/٥٧ بشأن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغيير، و ١/٦٠ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، و ١/٦٥ بشأن الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي علقت عليه الدول الأعضاء أهمية كبيرة والذي كان أدرج في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، استُبعدت من التوجه العام للخطة البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٦١ - وجرى التأكيد على أن العديد من الولايات المدرجة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين قد انقضت، مثل قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٢٢ بشأن المصالحة والمساءلة في سري لانكا، الذي انقضت مدته في آذار/مارس ٢٠١٤، وقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤، بشأن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، الذي أرجأت الجمعية العامة البت فيه.

٣٦٢ - وأعرب عن القلق من أن عددا من الجمل الهامة حُذفت من الخطة البرنامجية لفترة السنتين، مقارنة بخطة فترة السنتين السابقة، ولا سيما الجملة "بموافقة الأطراف". وفي ما يتعلق بالفقرة ٢٠-٤، سألت دول أعضاء عن سبب إغفال جملة "على جميع الأسس المعترف بها دولياً، بما فيها العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين" من وصف الأولويات. بيد أن وفوداً أخرى أعربت عن دعمها لجهود الأمانة العامة الرامية إلى تبسيط الوثيقة الحالية.

٣٦٣ - واستفسرت دول أعضاء عن العبر المستخلصة من فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠-٧، وعن كيفية تطبيقها في وضع الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٦٤ - وأعربت بعض الدول الأعضاء عن رأي مفاده أنه ينبغي إيلاء التنمية المستدامة أهمية أكبر. وأثير هاجس عدم الإشارة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين.

٣٦٥ - وطرحت بعض الدول الأعضاء أسئلة تتعلق بإدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطة البرنامجية لفترة السنتين، مشيرة إلى أن البرنامج يسترشد بعدم الانتقائية، وينبغي له إيلاء كل حقوق الإنسان أهمية متساوية. وأكدت بعض الدول الأعضاء، أنه في إطار الجزء ألف، تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان، من البرنامج الفرعي ١، تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان والحق في التنمية، والبحث والتحليل، ينبغي للمفوضية أن تركز على ميزتها النسبية، وينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تضطلع بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة. وأيدت دول أعضاء أخرى تماماً إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل المفوضية. بيد أنه أشير إلى أنه ينبغي تعريف هذا المصطلح بصورة أوضح واستخدامه بشكل متسق، لأن هدف الجزء ألف من البرنامج الفرعي ١، أشار إلى عبارتي "بعدها الجنساني"، في حين استُخدمت عبارتا "البعد الجنساني" في أجزاء أخرى من الوثيقة.

٣٦٦ - وأدلى أيضا بتعليقات على إدراج مواضيع أخرى في الخطة البرنامجية لفترة السنتين، مثل السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، على النحو المبين في الجزء ألف من البرنامج الفرعي ١. وأشار إلى أنه ينبغي مراعاة جميع جوانب حقوق الإنسان في الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وأعربت وفود عن تأييدها لجهود المفوضية في ميادين حفظ السلام وبناء السلام، ولجان التحقيق، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠-٩ من الاستراتيجية. وفي ما يتعلق بالإنجاز المتوقع (أ) ومؤشر الأداء ذي الصلة (أ) في إطار الجزء ألف من البرنامج الفرعي ١، أعرب عن رأي مفاده أن الصياغة اتسمت بطابع جامع أكبر في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وأن من الأفضل العودة إلى تلك الصياغة.

٣٦٧ - وأعرب عن رأي مفاده أنه يبدو أن المفوضية تولي الجزء باء من البرنامج الفرعي ١، الحق في التنمية، أهمية أقل إذ استبعدت اللغة الموافق عليها في فترة السنتين السابقة من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأثيرت أوجه قلق حول ما إذا كانت الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز فعالة في قياس التقدم المحرز في أعمال الحق في التنمية على الصعيد التنفيذي. كما أعرب عن القلق حول ضرورة اتباع مقاربة متوازنة بين الجزأين ألف وباء من البرنامج الفرعي ١. وأعرب عن القلق إزاء تركيز جزء كامل على "الحق في التنمية" في وقت كان يتعين العمل من أجل التوصل إلى توافق على تعريف ذلك التعبير. كما أعرب عن القلق إزاء إدراج إعلان وبرنامج عمل ديربان في إطار تركيز استراتيجية المفوضية.

٣٦٨ - وذكر أنه ينبغي للدور الذي تضطلع به المفوضية في تنفيذ البرنامج الفرعي ٢، دعم هيئات معاهدات حقوق الإنسان، أن يركز على توفير خدمات السكرتارية إلى هيئات المعاهدات، على نحو ما يُستشف من اسم البرنامج الفرعي. وأعرب عن رأي مفاده أن العمل التحليلي يشكل مهمة لخبراء من هيئات المعاهدات المختصة وأنه ينبغي للمفوضية والدول الأطراف احترام استقلالية هيئات المعاهدات.

٣٦٩ - وأشارت دول أعضاء إلى أن الإنجاز المتوقع (ب) ومؤشر الأداء ذا الصلة (ب) في إطار البرنامج الفرعي ٢ غير منسجمين وقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ بشأن تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وأعرب عن رأي مفاده أنه لا يحق للأمانة العامة أن تؤثر على قرار الدول بشأن اتباع الأساليب الجديدة، وأنه ينبغي للجهود التي تبذلها هيئات المعاهدات نفسها من أجل تحسين أساليب عملها ألا تتخطى المعاهدات الدولية الداخلية في اختصاص كل منها.

٣٧٠ - والتُمس إيضاح بشأن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في إطار البرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، بما في ذلك الإنجاز

المتوقع (ز)، بشأن تقديم مساعدة فعالة وفي الوقت المناسب إلى الدول التي تطلبها في تنفيذ توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته. واستُفسر عن الطريقة التي يمكن بها استخدام المؤشر ذي الصلة لقياس هذا الإنجاز، بالنظر إلى أن جميع هذه الهيئات المشار إليها هي هيئات استشارية بطبيعتها، وأن تنفيذ توصياتها يتوقف على إرادة الدول المعنية.

٣٧١ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للبرنامج الفرعي ٣ أن يركز على الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، اللذين ينبغي توجيههما في المقام الأول نحو تعزيز القدرات الوطنية والتوعية.

٣٧٢ - وأعرب عن القلق من أنه ينبغي أيضا للمفوضية أن تقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء في أنشطة التعاون التقني لا فقط في متابعة التوصيات الصادرة عن الآليات. وجرى التأكيد على أنه ينبغي ألا يكون من الممكن تقديم المساعدة أو الخدمات إلى الدول والجهات المعنية المختصة على الصعيد الوطني في مجال حماية حقوق الإنسان إلا بعد التشاور مع الدول المعنية والحصول على موافقتها.

٣٧٣ - وأعرب عن آراء بشأن الفرع الجديد المستحدث من أجل تقديم الدعم في مجال الاستعراض الدوري الشامل، وطُرح سؤال بشأن السبب الذي استدعى نقل الإنجاز المتوقع من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٤. واستفسرت بعض الدول الأعضاء عن كيفية قياس تأثير الفرع الجديد. وأشارت أخرى إلى أن الإنجاز المتوقع ومؤشر الإنجاز ذا الصلة في ما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل والمعلومات عن الاستعراض في الاستراتيجية لا يعكسان على نحو مناسب ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٦ بأن يخصص الأمين العام قدرات لدعم الاستعراض.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٧٤ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٠، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بما ينسجم مع النص لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ الذي اعتمدته الجمعية في مقررها ٥٤٢/٦٧، وهنا يادخل التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان والحق في التنمية والبحث والتحليل

ألف - تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجازات المتوقعة (ب) بما يلي:

(ب) تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إدماج جميع حقوق الإنسان في برامج وأنشطة كل منها، وعلى مساعدة البلدان، بطلب منها، على بناء وتقوية القدرات الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (ج) بما يلي:

(ج) توسيع نطاق المعارف في منظومة الأمم المتحدة برمتها ليشمل مسائل حقوق الإنسان ذات الصلة، مع أخذ مسألتي الإعاقة وتعميم مراعاة الشؤون الجنسانية في الحسبان.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب)، حذف عبارة "القطرية المشتركة".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٠-٩

يستعاض عن عبارة "قيام الدول" بعبارة "قيام جميع الدول، بما في ذلك، بناء على طلب الدول، من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية".

الفقرة ٢٠-٩ (هـ)

تُحذف عبارة "بما فيها تلك التي لا يوجد فيها فريق قطري تابع للأمم المتحدة".

الولايات التشريعية

ينبغي لقائمة الولايات التشريعية أن تتبع تلك الميمنة في الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 20)).

تحت "قرارات الجمعية العامة"، يضاف ما يلي:

٢٣٧/٦٨ إعلان العقد الدولي للسكان للمتحدثين من أصل أفريقي
(البرنامج الفرعي ١)؛

٢٦٨/٦٨ تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق
الإنسان (البرنامج الفرعي ٢).

البرنامج الفرعي ٤

دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته

تحت "قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان"، يُحذف ما يلي:

٢٤/٢٤ لتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان
حقوق الإنسان

لكل ولاية (قطرية ومواضيعية) تنتهي قبل بدء الخطة البرنامجية لفترة
السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يدرج ما يلي بعد العنوان: "على أن يعاد النظر فيها
في [العام]"

البرنامج ٢١

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

٣٧٥ - نظرت اللجنة، في جلستها العشرين المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في
البرنامج ٢١، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الإطار
الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 21)). وكان معروضا على
اللجنة أيضا ورقة الاجتماع E/AC.51/2014/CRP.1.

٣٧٦ - وعرض البرنامج نائب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورد على الأسئلة التي
طُرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٧٧ - أعرب عن تأييد البرنامج والرؤية الاستراتيجية المقترحة العامة التي عرضتها مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأثنت الوفود على المفوضية لما تبذله من جهود من أجل
توفير الحماية الدولية للسكان الذين تُعنى بهم؛ وأشارت إلى أن الرؤية الاستراتيجية المقترحة

تعزز النهوض بالآليات القائمة وتقدير قيمتها وإنشاء آليات أخرى جديدة لمواجهة أزمة اللاجئين الكبرى الراهنة؛ وأعربت عن تأييدها لإقامة شراكات بين المفوضية والمنظمات المعنية بالتنمية والدفاع عن السكان المشردين؛ وشجعت المفوضية على العمل مع المنظمات الأخرى لمواصلة إعداد المبادرات المختلفة وتنفيذها؛ وأعربت عن سرورها لرؤية الجهود الحثيثة التي تبذلها المفوضية لجمع الأموال وتوزيع الموارد حسب الأولويات بشكل سليم؛ وأعربت عن استمرار تأييدها لما تبذله المفوضية من جهود من أجل تنفيذ برنامج تجنيس اللاجئين، الأمر الذي يعتبر عنصراً أساسياً لدعم المشردين.

٣٧٨ - ولوحظ أن التخطيط البرنامجي الذي تقترحه المفوضية يقوم على الموارد لتحقيق الأداء والنتائج. وطلبت توضيحات بخصوص مسألة إمكانية التنبؤ، بما في ذلك التدفق المقدّر للمساعدة المقدمة إلى المفوضية.

٣٧٩ - ولاحظت الوفود مع القلق حالة اللاجئين وأعربت عن عزمها على مواصلة تقديم الدعم إلى المجتمع الدولي لإيجاد حلول دائمة للمشكلة. وأعرب عن مخاوف بشأن تداعيات هذه المشكلة على البلدان المضيفة والعبء الواقع على كاهلها. وطرحت استفسارات بشأن التدابير التي ستتخذها المفوضية في ذلك الصدد.

٣٨٠ - وأبدي تعليق بشأن ضرورة توافي تسييس برنامج اللاجئين.

٣٨١ - أما فيما يتعلق بالتوجه العام، فقد لوحظ أن بعض العناصر من عمل المفوضية التي هي جزء من الإطار الاستراتيجي للفترة الحالية قد ألغيت للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وعلى وجه التحديد، العنصرين الهامين التاليين: (أ) مبدأ الموافقة؛ و (ب) التزام مسؤولي الأمم المتحدة بالمراعاة التامة لقوانين وأنظمة الدول التي يضطلعون فيها بعملهم. وجرى التشديد على أن هذين المفهومين أساسيان لا يمكن إلغاؤهما.

٣٨٢ - وفيما يتعلق بالولايات التشريعية، أدلي بتعليق مفاده أنه لم يرد فيها ذكر لبعض القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين والثامنة والستين.

٣٨٣ - وفيما يتعلق باستراتيجية البرنامج ذات الصلة بمسألة التقييم، طلبت توضيحات فيما يتصل بالأدوات المستخدمة في التقييم الذاتي بصفة عامة. وعلاوة على ذلك، لوحظ اهتمام بشأن الاستخدام المقترح للمعايير والمؤشرات على كامل نطاق أعمال المفوضية، باعتبارها وسيلة لتحديد الثغرات فيما يتعلق بالحماية والمساعدة وتوجيه الموارد لكفالة بلوغها المعايير المقبولة في الحالات الحرجة.

٣٨٤ - وأشير إلى أن التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لوحدة التقييم التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد نوقش خلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والتنسيق. وطلبت الوفود تعليقات على متابعة التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك التدابير التي اتخذت من أجل ضمان التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب.

٣٨٥ - وحثت الوفود المفوضية على ملء منصب المفوض السامي لشؤون الحماية الذي ظلّ شاغراً لمدة سنة واحدة، على وجه السرعة.

٣٨٦ - وأدلي بتعليق مفاده أن أحد الوفود سيواصل تقديم الدعم لأعمال المفوضية عن طريق استضافة المؤتمر الذي سيعقد إحياءاً للذكرى السنوية الثلاثين لإعلان كارتاخينا بشأن اللاجئين في برازيليا.

٣٨٧ - وأدلي بتعليق مفاده أن الفقرة ٢١-٥ من التوجه العام تشير إلى حدث عقد في عام ٢٠١١. وأثيرت تساؤلات بشأن عدم إدراج ذلك الحدث في التوجه العام.

٣٨٨ - ولوحظ أيضاً عدم ورود إشارة في الفقرة الفرعية ٢١-٦ (ح) من التوجه العام إلى مشاركة المفوضية في المؤتمرات الدولية أو إلى السبل الكفيلة بربط المفوضية بها فور إقرار إطار الأمم المتحدة الإنمائي الجديد. كما طُلب إلى المفوضية توفير قائمة بالمنظمات الإنسانية والإنمائية التي دأبت على العمل معها.

٣٨٩ - وفيما يتعلق بالفقرتين الفرعيتين ٢١-٦ (ج) و (ز) من التوجه العام، طلبت توضيحات بشأن السبل الكفيلة بتعزيز وتدعيم قدرات البلد المضيف على توفير اللجوء والحماية.

٣٩٠ - وفيما يتعلق بهدف البرنامج، أدلي بتعليق مفاده أن مفهوم "الحلول الدائمة" قد يكون جديداً وأنه ينبغي إيلاء الاهتمام إلى مفهوم "الحلول المستدامة" الذي يشكل حتى جزءاً من اسم البرنامج.

٣٩١ - وأدلي بتعليق مفاده أن مؤشر الإنجاز المقترح (أ) '١' بشأن زيادة عدد الدول التي تصادق على اتفاقيتي عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦١ المتعلقتين بانعدام الجنسية أو التي تنضم إلى هاتين الاتفاقيتين لم يوضح الطريقة التي ستُقاس بها هذه الزيادة.

٣٩٢ - ولوحظ أن الإنجاز المتوقع المقترح (ب) لم يبين مفهوم معاملة الفئات السكانية معاملة عادلة وتتسم بالكفاءة لدى التماسها الحماية، وأنه قد تكون هناك حاجة لمؤشر مختلف للإنجاز.

٣٩٣ - ولوحظ أن مؤشر الإنجاز المقترح (ج) '١' ينبغي أن يبين على نحو أفضل الطريقة التي سيقاس بها المؤشر. وطلبت كذلك توضيحات بشأن العملية التي سيبدأ العمل بها في إطار مؤشر الإنجاز المقترح (ج) '٢'.

٣٩٤ - وفيما يتعلق بالإنجاز المتوقع (ج) ومؤشر الإنجاز (ج) '١'، أبدى تعليق مفاده أن نطاق العنف والاعتداء يقتصر على العنف الجنسي، ومع ذلك، فهناك أنواع أخرى من العنف أيضا ومنها على سبيل المثال العنف القائم على أسباب عرقية أو دينية. وأبدى كذلك تعليق مفاده أنه قد يكون من الأنسب، بالنظر إلى وجود أنواع عديدة من العنف، الإشارة بشكل عام إلى "ضحايا العنف". وأشار إلى أن التصدي للعنف الجنسي والجنساني له أهمية استثنائية وأعربت الوفود عن سرورها لرؤية مؤشر إنجاز محدد ذي صلة بذلك الجهد.

٣٩٥ - وفيما يتعلق بمؤشري الإنجاز المقترحين (د) '١' و (د) '٣'، طلبت توضيحات بشأن ما ينطوي عليه مفهوم "المعايير المقبولة" والطريقة التي سيقاس بها هذه المعايير.

٣٩٦ - وفيما يتعلق بمؤشر الإنجاز (و) '٣'، طلبت توضيحات بشأن الطريقة التي سيقاس بها الإدماج المحلي للاجئين والسكان الذين أعيد توطينهم.

٣٩٧ - وفيما يتعلق بالإنجاز المتوقع (ز)، طلبت توضيحات لسبب عدم إدراج عبارة "اللاجئين" في صيغة الإنجاز المتوقع والاكتفاء بالإشارة إلى "الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية".

الاستنتاجات والتوصيات

٣٩٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢١، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الإطار الاستراتيجي المقترح، رهناً بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢١-٢

في الجملة الرابعة، تدرج عبارة "وبموافقة الدولة المعنية" بعد عبارة "بناء على طلب محدد من الأمين العام".

الفقرة ٢١-٦ (و)

تدرج عبارة "وتمكن المرأة" بعد عبارة "المساواة بين الجنسين".

الفقرة ٢١-٦ (ز)

تدرج الجملة التالية لتصبح الجزء الثاني من هذه الفقرة:

وفي هذا الصدد، يتعين إيلاء الاعتبار الواجب إلى التزام مسؤولي الأمم المتحدة بالمراعاة التامة لقوانين وأنظمة الدول الأعضاء ولواجباتهم ومسؤولياتهم حيال المنظمة.

الفقرة ٢١-١١

في الجملة الثانية، تضاف العبارة التالية: "ولا سيما من المجتمع المدني" بعد عبارة "الجهات الفاعلة".

الفقرة ٢١-١٤

بعد الجملة الأولى، تضاف الجملة التالية: "وستعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الدول الأعضاء على إذكاء الوعي بالحقيقة المأساوية للاجئين التي تتطلب إيجاد حلول عاجلة ومستدامة".

هدف المنظمة

يستعاض عن عبارة "حلول دائمة" بعبارة "حلول مستدامة".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ز)، تُدرج عبارة "اللاجئين و" قبل عبارة "الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية".

مؤشرات الإنجاز

تُعدّل صيغة مؤشر الإنجاز (ج) '١' لتصبح على النحو التالي: "زيادة عدد عمليات المفوضية التي يتحسن فيها الدعم المقدم إلى الناجيات من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي".

يضاف مؤشر إنجاز جديد (و) '٤' نصّه كالتالي: (أ) "إعادة اللاجئين طوعاً إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم على نحو مستدام في البلد الأصلي".

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

يستعاض عن القرار ١٣٣/٦٦ "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" بالقرار ١٤١/٦٨ "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".

يستعاض عن القرار ١٣٤/٦٦ "توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين" بالقرار ١٤٢/٦٨ "توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين".

يستعاض عن القرار ١٣٥/٦٦ "تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا" بالقرار ١٤٣/٦٨ "تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا".

يضاف القرار ١٨٠/٦٨ "توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً".

البرنامج ٢٢

اللاجئون الفلسطينيون

٣٩٩ - نظرت اللجنة، في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٢٢، اللاجئين الفلسطينيين، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 22)).

٤٠٠ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثارت واللجنة تنظر في البرنامج.

المنافشة

٤٠١ - مما ورد في المناقشة الإعراب عن التقدير لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لما تقوم به من عمل قيم للتخفيف من محنة اللاجئين الفلسطينيين، ولموظفي الوكالة لما يؤدونه من مهام لا غنى عنها في ظروف مالية وسياسية واقتصادية عسيرة. ولوحظ أن البرنامج، على صغره، مهم.

٤٠٢ - وأُشيد بموظفي الوكالة الذين ضحوا بأرواحهم وهم يؤدون واجبهم في الاضطلاع بالعمل القيم الذي تقوم به الأونروا. وأعرب عن القلق إزاء محنة اللاجئين الفلسطينيين. وأشير إلى أن القضية الفلسطينية ينبغي أن تسوى، وأعرب عن آراء متفائلة تقول إن حالة اللاجئين الفلسطينيين سيُخفف من حدتها ثم ستسوى في نهاية المطاف.

٤٠٣ - وأبرزت أهمية استراتيجية الوكالة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، وأعرب عن رأي يدعو إلى مواصلة التركيز على التعليم والرعاية الصحية.

٤٠٤ - وأعرب عن القلق من ازدياد عدد اللاجئين ومن الوضعية المالية للوكالة واستمرار اعتمادها على الموارد الخارجة عن الميزانية.

٤٠٥ - وأُثمس إيضاح بشأن البعد الجنساني في عمل الوكالة في مخيمات اللاجئين، وبشأن مستويات أجور موظفي الوكالة، بالنظر إلى أن الوكالة تعمل في عدة مواقع، حيث تختلف أجور الموظفين العاملين لدى جهات أخرى من موقع إلى آخر.

٤٠٦ - وفي إطار البرنامج الفرعي ١، التمتع بحياة مديدة وبغافية، طُلب إيضاح عما إذا كان مؤشر الإنجاز (أ) مؤشرا جيدا عن الحالة الصحية للاجئين الفلسطينيين، إذ يمكن أن تكون لديهم مشاكل نفسية، عدا المشاكل البدنية.

٤٠٧ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، اكتساب المعارف والمهارات، أعرب عن القلق من الحالة التعليمية للأطفال الذين أُغلقت مدارسهم بسبب الحالة في الجمهورية العربية السورية، وطُلب إيضاح بشأن التدابير التي تتخذها الوكالة ليتابع هؤلاء الأطفال دراستهم.

٤٠٨ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٣، توفير مستوى معيشي لائق، طُلب إيضاح بشأن مؤشر الإنجاز (ب)، وخصوصا بشأن بطالة النساء.

٤٠٩ - وأعرب عن القلق من عدد من التغييرات التي أُدخلت على الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمقارنة مع الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وأثيرت أسئلة عن سبب تلك التغييرات. وأعرب أيضا عن القلق من أن أفكارا وعناصر

مهمة كانت ضمن الإطار الاستراتيجي. بمختلف برامج الفرعية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قد استُبعدت من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على تنفيذ البرنامج.

٤١٠ - وأعرب عن التأييد للإطار الاستراتيجي المقترح والعرض المقدم.

٤١١ - وبينما أُلبي التأييد للإطار الاستراتيجي في برامج الفرعية ١ و ٢ و ٣، والهدف العام للبرنامج الفرعي ٤، التمتع الكامل بحقوق الإنسان، أُثير سؤال بشأن إمكانية تحديد الإنجاز (ب) من البرنامج الفرعي ٤ بمزيد من الدقة.

الاستنتاجات والتوصيات

٤١٢ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٢، اللاجئين الفلسطينيين، في الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، مع مراعاة التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٢-١

يُضاف ما يلي في آخر الفقرة: "والوكالة مستعدة لمواصلة القيام بذلك في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وفقا لولاية السنوات الثلاث التي تتلقاها من الجمعية العامة".

الفقرة ٢٢-٢

يُضاف ما يلي في آخر الفقرة:

وقد قررت الجمعية العامة في قرارها ٣٣٣١ بء (د-٢٩) أن يجري، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ وطوال مدة ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تمويل المصروفات اللازمة لدفع مرتبات الموظفين الدوليين العاملين بها، والتي كانت ستقيد لولا ذلك خصما على التبرعات، من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

الفقرة ٢٢-٣

يُضاف ما يلي في آخر الجملة الأولى: "انسجاماً مع الأهداف والمعايير المتفق عليها دولياً".

الفقرة ٢٢-٥

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

وتقدم الوكالة أيضاً مساعدات عاجلة إلى أكثر من ١,٣ مليون شخص من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخنة شديدة ضمن مناطق عملياتها، نتيجة للتزاع المسلح في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي بلدان مجاورة، ونتيجة للقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية والضائقة الاقتصادية التي طال أمدها في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان.

الفقرة ٢٢-٦

يُضاف ما يلي في آخر الجملة الأولى: "ولزيادة تطوير مبادراتها في مجالات الحماية والبرمجة والعمليات والدعوة".

البرنامج الفرعي ١

التمتع بحياة مديدة وبعاافية

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي: "(أ) زيادة الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة، بما في ذلك الأدوية".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-٨

يُستعاض عن الفقرة الفرعية (ب) بما يلي:

(ب) الحفاظ على جودة وفعالية خدمات الرعاية الصحية الأولية لاستيفاء المعايير الدولية وفقاً للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية والإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ (بعد إقراره من قبل الجمعية العامة)،

مع التركيز على الوقاية من الأمراض المزمنة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين.

الفقرة ٢٢-٨

يُضاف في آخر الفقرة الفرعية (هـ) ما يلي:

وسيتحقق ذلك عن طريق الوقاية والصيانة، أي بالتطعيم ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، ومراقبة الأمراض، والتحقق في تفشي الأوبئة، ومكافحة السل، وتشغيل وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي، وذلك إما بصورة مباشرة وإما بالتعاون مع شركاء من البلديات.

البرنامج الفرعي ٢

اكتساب المعارف والمهارات

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-٩

يُستعاض عن الفقرة الفرعية (د) بما يلي: "توطيد علاقات العمل مع وزارات التعليم في البلدان المضيفة والاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدى طائفة متنوعة من الشركاء للرفع من مستوى تقديم الخدمات".

البرنامج الفرعي ٣

توفير مستوى معيشي لائق

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُضاف إنجاز متوقع جديد على النحو التالي:

(د) زيادة الخدمات المالية الشاملة للجميع وفرص الحصول على تسهيلات القروض والادخار.

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشرا إنجاز جديدان (د) '١' و '٢' فيما يلي نصهما:

'١' زيادة القروض الموزعة من حيث قيمتها؛

'٢' زيادة القروض الموزعة من حيث عددها.

البرنامج ٢٣

المساعدة الإنسانية

٤١٣ - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة عشرة، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٢٣، المساعدة الإنسانية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 23)).

٤١٤ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٤١٥ - أعرب عن التأييد والتقدير للبرنامج وجرى التأكيد على أهمية العمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٤١٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن جميع أنشطة المكتب ينبغي أن تنفذ في إطار الولايات التشريعية، لا سيما قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

٤١٧ - وأعرب عن شواغل بشأن الجوانب المنهجية للإطار الاستراتيجي المقترح. وجرى التأكيد بصفة خاصة على أن الإطار المقترح يجب أن يتبع مبدأ الإدارة القائمة على النتائج، وعلى أن مؤشرات الإنجاز ينبغي أن تركز بشكل أكبر على تأثير عمل المكتب والنتائج التي يحققها وأن تكون مناسبة وقابلة للقياس.

٤١٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإطار المقترح لا يأخذ في الاعتبار زيادة تعقيد حالة اللاجئين وأنه يلزم إيلاء الاعتبار لإنشاء برنامج فرعي مستقل من أجل تعزيز قدرة الدول التي تستقبل لاجئين على معالجة المسائل الإنسانية لهؤلاء اللاجئين.

٤١٩ - وطلبت أيضا توضيحات بشأن برامج التدريب في مجال المساعدة الإنسانية.

٤٢٠ - وأعرب عن التقدير لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٤٢١ - وأشار إلى أن الإطار الاستراتيجي المقترح غير وأن الأفكار الواردة في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ استُبعدت من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأعرب عن رأي يقول بضرورة أن تستند التغييرات التي تدخل على الإطار الاستراتيجي المقترح إلى الولايات التشريعية وألا يكون التبسيط على حساب هذه المضمون.

٤٢٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، السياسة العامة والتحليل، أعرب عن رأي يقول بضرورة ألا يؤدي حذف عبارة "الاستراتيجي والتشغيلي" الواردة في نص الهدف إلى التأثير في الهدف العام للبرنامج الفرعي. وطلبت توضيحات بشأن عبارة "الحوار بشأن التغيير" الواردة في الإنجاز المتوقع (أ). وأعرب عن رأي مفاده أن الإنجاز المتوقع (ب) ومؤشر الإنجاز (ب) تنفيذيان أكثر من كونهما يتعلقان بالسياسة العامة والتحليل. وطلبت توضيحات عن سبب إدخال تغييرات على الإنجاز المتوقع (ب) ومؤشر الإنجاز (ب)، خاصة وأن مسألة حماية المدنيين لا تزال قيد المناقشة. وأبدت شكوك بشأن الإنجاز المتوقع (ب) ومؤشر الإنجاز (ب). وأشار إلى أن الإشارات المرجعية إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة حُذفت. ولوحظ أيضا أن مؤشر الإنجاز عن عدد المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية المدربين حُذف. وطلبت توضيحات بشأن المذكرة التوجيهية التي أصدرها الأمين العام في عام ٢٠٠٦ فيما يتعلق بالبعثات المتكاملة والتي أشار إليها في الفقرة ٢٣-٦.

٤٢٣ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ، طلبت توضيحات بشأن التغييرات التي أدخلت على الإنجاز المتوقع (أ) ومؤشر الإنجاز (أ) '١' وبشأن كيفية ارتباط الإنجاز المتوقع والمؤشر بهدف البرنامج الفرعي. وأشار إلى أن سبب إدراج عبارة "حسب الاقتضاء" الواردة في نهاية الفقرة ٢٣-٩ ليس واضحا.

٤٢٤ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٣، الحد من الكوارث الطبيعية، أعرب عن رأي يقول بضرورة إعادة تسمية البرنامج الفرعي ٣ باسم "الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية".

٤٢٥ - وأشار إلى أن الأساس المنطقي لإعادة صياغة الهدف ليس واضحا. وطلبت توضيحات بشأن سبب تغييره، وسبب إدراج عبارة "وذلك عن طريق الشراكات"، وعما يقصد تحديدا بكلمة "الشراكات". وعلاوة على ذلك، أشار إلى أنه يبدو أن ثمة فصلا بين الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز فيما يتعلق بالهدف. وطلبت أيضا توضيحات بشأن دور كل من أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الحد من مخاطر الكوارث.

٤٢٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم في حالات الطوارئ، طُلبت توضيحات فيما يتعلق بمؤشر الإنجاز (أ) بشأن الفرق بين تقديم وإيصال المساعدة الدولية.

٤٢٧ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية، ارتؤي من الضروري أن تحسّن صياغة المؤشرين (أ) '٢' و '٣'. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه على الرغم من أن استخدام وسائط التواصل الاجتماعي آخذ بالتزايد، لا يزال دور الاتصالات عن طريق الإذاعة كبيرا، لا سيما بالنسبة إلى الناس الذين يعيشون في فقر وفي مناطق نائية، وأنه ينبغي ألا تغطي التكنولوجيات الجديدة على هذا الدور.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٢٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٣، المساعدة الإنسانية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٣-١

في الجملة الأولى، يُستعاض عن كلمة "التنمية" بعبارة "التنمية المستدامة".

وفي الجملة الثانية، تُضاف عبارة "الذي حددت فيه الجمعية المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية و" بعد "قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦".

البرنامج الفرعي ١

السياسة العامة والتحليل

هدف المنظمة

يُستعاض عن هدف المنظمة بما يلي: "تحسين الاتساق الاستراتيجي والعملية للاستجابة للحالات الإنسانية".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في خانة الإنجاز المتوقع (أ)، تحذف عبارة "بشأن التغيير".

ويُستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي:

تحسين تخطيط العمليات والرصد والمساءلة فيما يخص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال الكوارث وحالات الطوارئ، بما في ذلك مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية المستدامة.

ويُضاف إنجاز متوقع (ج)، على النحو التالي:

(ج) تحسين قدرات منسقي الأمم المتحدة على حماية المدنيين.

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) بما يلي: "النسبة المئوية لتوصيات التقييم المشترك بين الوكالات التي تنفذها الوكالات الإنسانية".

ويُضاف مؤشر إنجاز (د)، على النحو التالي:

(ج) عدد المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية المدربين على تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية المدنيين.

البرنامج الفرعي ٢

تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُضاف إنجاز متوقع (د)، على النحو التالي:

(د) تحسين استجابة جميع وكالات الأمم المتحدة التنفيذية لحالات الطوارئ الإنسانية.

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز (د)، على النحو التالي:

(د) النسبة المئوية لحالات الطوارئ الجديدة أو المتفاقمة التي يتم فيها نشر موظفي تنسيق في غضون سبعة أيام.

الاستراتيجية

الفقرة ٢٣-٩

في الجملة الأخيرة، تحذف عبارة "حسب الاقتضاء".

البرنامج الفرعي ٣

الحد من الكوارث الطبيعية

يُغيّر اسم البرنامج الفرعي ليصبح "الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية".

هدف المنظمة

يُستعاض عن هدف المنظمة بما يلي:

درء المخاطر الناشئة من مصادر الخطر الطبيعية والوقاية من الضعف في مواجهتها ومن تأثير الكوارث والحد من ذلك.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في خانة الإنجاز المتوقع (أ)، يُستعاض عن عبارة "زيادة القدرة على الحد من أخطار الكوارث وتنفيذ إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ وتعزيز الالتزام بذلك" بعبارة "زيادة القدرة الوطنية على الحد من أخطار الكوارث وتنفيذ إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ وتعزيز الالتزام الوطني بذلك".

مؤشرات الإنجاز

في خانة مؤشر الإنجاز (أ) ^{١٩}، يُضاف ما يلي في النهاية "بما فيها تلك التي تنص على الأسباب الجذرية للضعف الاجتماعي".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٣-١٧

تُضاف عبارة "والتصدي لمواطن الضعف الاجتماعي" بعد عبارة "مخاطر جديدة".

الفقرة ٢٣-١٨

في الجملة الأولى، تُدرج عبارة "البرامج الوطنية و" بعد عبارة "شبكة الواسعة من".

البرنامج الفرعي ٥

المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشري الإنجاز (أ) '٢' و '٣' بما يلي:

'٢' زيادة إشراك الجمهور في المسائل الإنسانية من خلال وسائط التواصل الاجتماعي والبت الإذاعي.

الاستراتيجية

الفقرة ٢٣-٢٦

في الجملة الثانية، يُستعاض عن عبارة "وشمولها ومداهها" بعبارة "بما في ذلك بثها وشمولها ومداهها".

البرنامج ٢٤

الإعلام

٤٢٩ - نظرت اللجنة في جلستها العشرين، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٢٤، الإعلام، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 24 and Corr.1)).

٤٣٠ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ثم رد على الاستفسارات التي أثيرت في أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٤٣١ - أعرب عن التقدير لعمل الإدارة وللدور الحاسم الذي تضطلع به في إيصال رسالة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي.

٤٣٢ - وأبرزت الوفود الدور الأساسي الذي تقوم به مراكز الأمم المتحدة للإعلام في أنشطة الاتصال، بما في ذلك في نشر المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة. وأثيرت المسألة المتعلقة بالكيفية التي تنظر بها المنظمة إلى دور هذه المراكز في المستقبل والكيفية التي ستواصل بها الإدارة دعم هذه المراكز.

٤٣٣ - وجرى الترحيب بعمل الإدارة في إبراز تشديد الأمين العام على تحقيق النتائج، وعلى المسألة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في سياق التصدي للتحديات العالمية من أجل تحقيق الصالح العام والامتثال التام للولايات المسندة من الدول الأعضاء.

٤٣٤ - وشددت الوفود على أهمية تعدد اللغات والتكافؤ بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وجرى التأكيد على أن نوعية خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في غاية الأهمية للعملية الحكومية الدولية، وفي هذا الصدد، أثير سؤال حول الترجمة الإلكترونية للوثائق وكيف يمكن للمنظمة أن تكفل نوعية الوثائق التي تُنتج بهذه الطريقة. وأعرب عن القلق من أن بعض المواد الإعلامية ومحتويات الموقع الشبكي تصدر باللغة الإنكليزية أو باللغة الإنكليزية والفرنسية فقط، وطلبت توضيحات بشأن أسباب عدم توافرها باللغات الرسمية الست وما إذا كان هذا النقص نتيجة لقيود متصلة بالميزانية. وأعرب عن رأي مفاده أن الجهود التي تبذلها الإدارة حالياً من أجل مراعاة تعدد اللغات جهود غير كافية وطُرحت استفسارات بشأن التدابير الإضافية التي اتخذتها الإدارة لكفالة التكافؤ بين اللغات. وأثيرت أيضاً تساؤلات بشأن ما إذا قد أجري تحليل للتكاليف والفوائد في ما يتعلق بالمنتجات الإعلامية الصادرة بلغات غير رسمية من أجل ضمان الفعالية.

٤٣٥ - وطلبت توضيحات بشأن تخفيض معدل التنفيذ المتعلق بمقاييس الأداء لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، على النحو الوارد في تقرير أداء البرامج ذي الصلة بالموضوع (A/69/144). وأعرب عن القلق من إلغاء منشورات نتيجة مبادرات الاقتصاد في استخدام الورق وطلبت توضيحات بشأن ما إذا قد أجري استقصاء في أوساط المستعملين النهائيين قبل وقف إصدار تلك المنشورات من أجل تحديد الأثر الناجم عن ذلك.

٤٣٦ - وجرى الترحيب بالتقدم المحرز في استخدام التكنولوجيا الحديثة وبتكييف الإدارة مع ذلك، ولكن جرى التشديد على ضرورة الإبقاء على وسائط الإعلام التقليدية مثل الإذاعة والمواد المطبوعة. وجرت الإشارة إلى أن بعض البلدان تعاني من صعوبات في الحصول على المنتجات الإعلامية الإلكترونية، وجرى التأكيد على ضرورة إجراء استقصاءات في أوساط المستخدمين وكذلك تحليل للتكاليف والفوائد قبل وقف الأشكال الإعلامية التقليدية. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أنه بما أن الجمعية العامة أقرت الاجتماعات

المقتصدة في استخدام الورق على أساس تجريبي فحسب، فإنه ينبغي للإدارة أن تتسم بقدر أكبر من الاستباقية في العمل مع الفئات المستهدفة من المتلقين لتحديد ما إذا كانت ترغب في الحصول على الوثائق في شكل مطبوع أو في شكل إلكتروني.

٤٣٧ - وطلبت توضيحات بشأن اعتزام الإدارة استكشاف إمكانية دمج وحدات معينة استناداً إلى اللغة.

٤٣٨ - وجرى تأكيد أهمية مكتبة داغ همرشولد بوصفها الجهة الوديعة للوثائق التاريخية للأمم المتحدة وطلبت توضيحات بشأن التقدم المحرز في رقمنة الوثائق، بما في ذلك الأماكن حيث يمكن الاطلاع على تلك الوثائق.

٤٣٩ - وجرى التشديد على أهمية أن تكون المؤشرات قابلة للقياس وأعرب عن رأي مفاده أن مؤشرات الإنجاز ينبغي أن تحدد كمياً لإتاحة قابلية القياس وقابلية المقارنة مع النقاط المرجعية التي تقرر.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٤٠ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٤، الإعلام، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٤-١

يُستعاض عن الجملة الثانية بما يلي:

وتماشياً مع هذه المهمة، تضع الإدارة استراتيجيات الاتصالات وتنفيذها؛ وتحشد اهتمام الجماهير المحلية حول العالم من خلال شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام؛ وتنتج المنتجات والخدمات الإعلامية بجميع اللغات الرسمية الست وتروج لها وتقوم بإيصالها؛ وتقيم الشراكات وأنشطة التوعية وتبادل المعارف وتوسع نطاقها.

الفقرة ٢٤-٢

في نهاية الفقرة، تُضاف العبارة التالية "والقرار ٢٩٢/٦٧".

فقرة جديدة رقمها ٢٤-٥

بعد الفقرة ٢٤-٤، تُدرج فقرة جديدة رقمها ٢٤-٥، نصها على النحو التالي:

تؤكد الإدارة أهمية المساواة بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، بغية ضمان استخدامها بالكامل وعلى قدم المساواة في الأنشطة التي تضطلع بها إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة. تُرقم الفقرات التالية بناء على ذلك.

الفقرة ٢٤-٦ (الفقرة ٢٤-٥ سابقا)

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

ولإنجاز هذه المهمة، تنتهج الإدارة في عملها النهج الرئيسية التالية بالتركيز بصفة عامة على تعدد اللغات انطلاقاً من مرحلة التخطيط: إقامة علاقات عمل استراتيجية مع الإدارات والمكاتب الفنية في الأمانة العامة ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وتحسين استخدام أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بالاستعانة بالوسائط التقليدية والجديدة على حد سواء، لإيصال المعلومات بشكل مباشر وفوري في جميع أنحاء العالم؛ وتعزيز تعدد اللغات وتحقيق التكافؤ بين جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في إعداد الأخبار ومنتجات الاتصالات.

البرنامج الفرعي ١

خدمات الاتصالات الاستراتيجية

مؤشرات الإنجاز

في نهاية مؤشر الإنجاز (ب)، تُضاف عبارة "بصفة عامة ولكل لغة من اللغات الرسمية".

في نهاية مؤشر الإنجاز (ج) '٢'، تُضاف عبارة "بصفة عامة ولكل لغة من اللغات الرسمية".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٤-٨ (الفقرة ٢٤-٧ سابقا)

يُستعاض عن الجملة الثالثة بما يلي:

وستقدم مراكز إعلام مختارة المساعدة للمراكز الأخرى في مناطقها في مجال تقاسم الخبرات والموارد وفي إعداد الرسائل والحملات الإعلامية المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية، مع مراعاة البعد اللغوي للجهات المتلقية المستهدفة.

الفقرة ٢٤-٩ (الفقرة ٢٤-٨ سابقا)

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

ومن أجل تعزيز فهم الجمهور لأهداف وأنشطة المنظمة، سيجري إعداد منتجات إعلامية بجميع اللغات الرسمية الست وباللغات المحلية.

البرنامج الفرعي ٢

الخدمات الإخبارية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز المتوقع (أ)، تُضاف عبارة "التي تصدر بجميع اللغات الرسمية الست".

في نهاية الإنجاز المتوقع (ب)، تُضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية الست".

مؤشرات الإنجاز

في نهاية مؤشر الإنجاز (أ) '١'، تُضاف عبارة "بصفة عامة ولكل لغة من اللغات الرسمية".

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '٢' بما يلي:

'٢' زيادة عدد الشراكات مع هيئات البث وإعادة البث الإذاعية والتلفزيونية، بحسب اللغة وبحسب المنطقة (الرسمية وغير الرسمية)

في نهاية مؤشر الإنجاز (ب)، تُضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية الست".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٤-١٢ (الفقرة ٢٤-١١ سابقا)

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

وسيتحقق هذا الهدف بالقيام في الوقت المناسب بإنتاج وتوزيع أخبار ومواد إعلامية (نصوص ومقاطع فيديو ومواد مسموعة وصور) تتسم بالدقة والتوازن وتكون معدّة وفقا لمتطلبات الجهة المتلقية أينما أمكن، وخدمات لوسائط الإعلام وغيرها من المستعملين، وذلك عبر سبل منها استخدام أحدث منابر التوزيع بواسطة شبكة الإنترنت والأجهزة المحمولة، مع التركيز بصفة عامة على تعدد اللغات انطلاقا من مرحلة التخطيط.

يُستعاض عن الجملة الثانية بما يلي:

وسيظل تعدد اللغات يحظى بتركيز شديد، مع التوسّع في إصدار المنتجات الإخبارية الأصلية باللغات الرسمية وغير الرسمية على قدم المساواة، بإعادة ترتيب الأولويات حسب الاقتضاء، من خلال الشراكات مع هيئات البث على مستوى العالم.

الفقرة ٢٤-١٣ (الفقرة ٢٤-١٢ سابقا)

في نهاية الفقرة، تُضاف عبارة "التي تصدر بجميع اللغات الرسمية الست".

الفقرة ٢٤-١٤ (الفقرة ٢٤-١٣ سابقا)

يُستعاض عن الفقرة بما يلي:

ومع تقييم أوجه الكفاءة المكتسبة عن طريق اقتناء نظام إدارة أصول وسائط الإعلام وغيره من الأدوات في إطار البرنامج الفرعي، سيُجرى شيء من إعادة تنظيم التوصيفات الوظيفية والمسؤوليات. ولكفالة استمرارية البرامج كمّا وكيفا، ولتعزيز تعدد اللغات، ستقوم الإدارة باستكشاف إمكانية دمج بعض الوحدات بحسب اللغة، بغية شمول جميع اللغات الرسمية الست على قدم المساواة.

البرنامج الفرعي ٣

خدمات التوعية وتبادل المعارف

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي:

(أ) توسيع نطاق تعدد لغات المعلومات المتعلقة بالأمم المتحدة من خلال مختلف وسائط الإعلام والخدمات وعن طريق توسيع نطاق الشراكات مع الكيانات الأخرى.

مؤشرات الإنجاز

في نهاية مؤشر الإنجاز (أ) '٣'، تُضاف عبارة "بصفة عامة ولكل لغة رسمية".

في نهاية مؤشر الإنجاز (أ) '٤'، تُضاف عبارة "جميع اللغات الرسمية الست".

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) '٢' بما يلي:

'٢' زيادة الاتصالات الداخلية التي تتم بواسطة بوابتي iSeek و deleGATE، بغية تحقيق استفادة الدول الأعضاء من خلال استخدام هاتين الأداةين الجديدتين، على النحو المطلوب في قرارات الجمعية العامة.

الاستراتيجية

الفقرة ٢٤-١٧ (الفقرة ٢٤-١٦ سابقا)

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

ومن أجل الوصول إلى شريحة أوسع من الجمهور العالمي، ستواصل الشعبة سعيها للوصول إلى فئات مستهدفة متعددة اللغات، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي والبحث عن طريق مبادرة التأثير الأكاديمي للأمم المتحدة.

الولايات التشريعية

يُضاف ما يلي بعد ١٥٥/٦٧: "٢٩٢/٦٧ تعدد اللغات".

البرنامج ٢٥ خدمات الإدارة والدعم

- ٤٤١ - نظرت اللجنة في جلستها الثامنة والثالثة عشرة المعقودتين في ٥ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في البرنامج ٢٥، خدمات الإدارة والدعم، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 25)). وكان معروضا على اللجنة أيضا ورقة غرفة اجتماع عن الموضوع (E/AC.51/2014/CRP.2).
- ٤٤٢ - وعرض وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية البرنامج ثم رد على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

- ٤٤٣ - أعربت الوفود عن تأييدها عموما لأهداف البرنامج وسلّمت بأهمية الدور الذي قام به في إنجاز برنامج عمل المنظمة بتقديم دعم وخدمات على غاية من الأهمية. وأعربت الوفود عن تقديرها لفعالية وكفاءة الأداء في مجالات الشؤون المالية، والموارد البشرية، والدعم، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة والمكاتب خارج المقر.
- ٤٤٤ - وأشير إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٦، المتعلق بالتقدم المحرز في إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، لم يُذكر ضمن الولايات التشريعية.
- ٤٤٥ - وطُلبت توضيحات بشأن الإشارة إلى "مجلس الأمن" في الفقرة ٢٥-٢. وطُلب توضيح أيضا بشأن تنقيح الفقرة ٢٥-٤، لا سيما فيما يتعلق بممارسات التقييم الذاتي، وإتاحة تقارير الأداء في مواعيدها للدول الأعضاء ضمانا لتوجّه المنظمة توجّها كاملا نحو تحقيق النتائج.
- ٤٤٦ - وفيما يتعلق بمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، المعروف باسم أوموجا، أعرب عن القلق بشأن المواعيد المنقحة لتنفيذ المشروع، واحتواء تكاليفه الإجمالية، والمنافع التي ستحقق منه. ولوحظ أيضا أن مؤشرات الإنجاز تحت هذا العنصر يمكن أن تكون أكثر توجهها إلى تحقيق النتائج.
- ٤٤٧ - واعتُبرت الإشارة إلى "النموذج الجديد لتقديم الخدمات" في الفقرة ٢٥-٧ سابقة لأوانها، نظرا إلى أن المقترح لم يُعرض بعد على الجمعية العامة.
- ٤٤٨ - وأثيرت مسألة تتعلق بإزالة الإشارة في الفقرة ٢٥-١١ إلى إقامة العدل. وأعربت بعض الوفود عن قلقها لعدم الإشارة في الفقرة ٢٥-١٤ إلى خدمات المكتبة.

٤٤٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، الخدمات الإدارية وإقامة العدل والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، أُثيرت مسائل تتعلق بتفاصيل قيام إدارة الخدمات الإدارية برصد سياسات وإجراءات المراقبة الداخلية في المنظمة. وطلبت توضيحات بشأن عدد الأيام اللازمة لتجهيز الحالات المعروضة على لجنة العقود في المقر، والعملية التجريبية المشار إليها في الفقرة ٢٥-١٨.

٤٥٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، لوحظ أنه ينبغي للإنجازات المتوقعة تحت العنصر ١ أن تتضمن إشارة إلى ميزانية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وأعرب عن الارتياح لإدراج "تقديم إحاطات غير رسمية" تحت الفقرة ٢٥-٢٢ (د) لأن من شأن تلك الإحاطات أن تزيد من الشفافية وتشجع على الحوار. وطلب توضيح بشأن التغيير في مؤشرات الإنجاز (أ) '٢' تحت العنصر ٣. وطلب توضيح بشأن الجهود التي تبذلها الإدارة للتقليل من حالات التأخر في تقديم تقارير الميزانية والبيانات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية إلى اللجنة الخامسة.

٤٥١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية، طلب توضيح بشأن الأولويات في مجال إدارة الموارد البشرية. ولوحظ أن مؤشرات الإنجاز بحاجة إلى مزيد من التحسين، بما في ذلك إيجاد آلية ترصد حالات الاعتراف بالأداء الجيد ومعاقبة قصور الأداء وتتسم بالدقة والقابلية للقياس. ومع التسليم بأن التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين جانبان هامان في تعيين الموظفين في المنظمة، لوحظ أنه ينبغي للاهتمام أن ينصبّ أساساً على مؤهلات المرشح أو المرشحة، مثلما أعادت الجمعية العامة تأكيدها في قراراتها ٢٥٠/٦٣ و ٢٤٧/٦٥. وأعرب عن القلق بشأن استمرار إدراج النواتج المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتعلقة بالتوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين، بالنظر إلى زيادة الاعتماد على تمويل الوظائف من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأحاطت الوفود علماً بالتغييرات الواردة في الوثيقة E/AC.51/2014/CRP.2.

٤٥٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم، أُثيرت مسألة تتعلق بتضمين الاستراتيجية إشارة إلى "ترتيبات أماكن العمل المرنة"، علماً بأن تلك الترتيبات لم تقرّها الجمعية العامة. وأثيرت أيضاً مسألة وجود أم عدم وجود مبادئ توجيهية واضحة بشأن استخدام الدول الأعضاء لغرف الاجتماعات، وأساس تحميل تلك الدول تكلفة ذلك الاستعمال. وطلب توضيح المعنى المقصود بعبارة "الحياد المناخي" في الفقرة ٢٥-٤٦ (ط). وأشار إلى أنه يجب أن تكون المبادئ الأساسية لمنح عقود الشراء متوافقة مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

٤٥٣ - ولاحظت اللجنة أهمية كفالة التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي في الأمانة العامة، لا سيما في المناصب العليا مع الامتثال في نفس الوقت للمادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة والأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة التي تحكم تعيين الموظفين في المنظمة.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٥٤ - شددت اللجنة على أنه من المهم أن تواصل المنظمة تحسين استخدام حيز الأماكن، بالمواءمة بين الاحتياجات من الحيز وبين المتطلبات التشغيلية والوظيفية.

٤٥٥ - ولاحظت اللجنة، من التوجّه العام للبرنامج ٢٥، اعتزام الأمين العام تنفيذ تدابير إصلاحية رئيسية، وأشارت إلى قراري الجمعية العامة ٢٥٧/٦٦ و ٢٦٤/٦٨ بشأن نظام المساءلة في الأمانة العامة، ولاحظت، مع التقدير، جهود إدارة الشؤون الإدارية الرامية إلى تعزيز المساءلة المؤسسية ومساءلة كبار الموظفين الإداريين لضمان توجّه المنظمة بدرجة أكبر نحو تحقيق النتائج.

٤٥٦ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٥، خدمات الإدارة والدعم، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بالتعديلات التالية وتعليقات اللجنة:

التوجه العام

الفقرة ٢٥-٢

يستعاض عن الفقرة بما يلي:

٢٥-٢ ويستمد البرنامج ولاياته من المواد ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة، وتحديدًا المواد ٨، و ١٧، و ٩٧، و ١٠٠، و ١٠١، وكذلك من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، والنظام الأساسي للموظفين والنظام الإداري للموظفين، والأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، وقراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، والقرارات السنوية اللاحقة المتعلقة باستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، فضلًا عن القرارات ١٢/٥٢ ألف وباء، و ٣٠٠/٥٧،

و ٢٦٩/٥٨، و ١/٦٠، و ٢٦٠/٦٠، و ٢٨٣/٦٠، و ٢٦٢/٦٣،
و ٢٤٦/٦٦، و ٢٥٧/٦٦، و ٢٥٣/٦٧، و ٢٦٤/٦٨.

الفقرة ٢٥-٧

يُستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

وسيكون إدماج وتوحيد عمليات إدارية معينة في الخدمات المشتركة ضمن مقترح نموذج الإنجاز الجديد الذي سيعرضه الأمين العام على نظر الجمعية العامة وموافقتها.

الفقرة ٢٥-١١

يضاف ما يلي بعد الفقرة الثانية:

ستواصل الإدارة، في إطار ولايتها وبالتشاور الوثيق مع الهياكل الأخرى ذات الصلة في الأمانة العامة، تعزيز نظام إقامة العدل، على النحو الذي قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٦١، والقرارات اللاحقة التي تتناول، في جملة أمور، المسائل المتصلة باللجوء إلى العمليات الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى تنفيذ النظام بشكل يتسم بالفعالية والكفاءة والإنصاف.

الفقرة ٢٥-١٤

تُشطب الجملة الثالثة.

الفقرة ٢٥-١٧

يُستعاض عن الجملة الثالثة بما يلي:

ودعماً لالتزام الأمين العام بتعزيز المساءلة والشفافية، وامتثالاً تاماً لقرارات الجمعية العامة ٢٥٧/٦٦ الجزء الأول، و ٢٥٣/٦٧، و ٢٦٤/٦٨، سيواصل المكتب جهوده الرامية إلى تعزيز إطار المساءلة في الأمانة العامة.

ألف - المقر

البرنامج الفرعي ١

الخدمات الإدارية وإقامة العدل والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

العنصر ١

الخدمات الإدارية

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '٢' تُضاف في آخر الجملة عبارة "في الوقت المناسب".

ويضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) '٣' هذا نصه:

'٣' زيادة عدد التوصيات المنفذة الصادرة عن هيئات الإشراف والمتعلقة بتعزيز المساءلة في المنظمة.

العنصر ٢

مشروع التخطيط المركزي للموارد

شدت اللجنة على أهمية مواصلة تقديم الدعم إلى تنفيذ نظام أوموجا ومواءمة الأنشطة داخل الأمم المتحدة.

وشددت اللجنة أيضا على أهمية كفالة حسن الحوكمة والمساءلة والإشراف فيما يتعلق بنظام أوموجا، والتقيّد بالجدول الزمنية المقررة لتنفيذ المشروع.

مؤشرات الإنجاز

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ب) ليصبح (ب) '١' ويضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) '٢' هذا نصه:

'٢' تقصير المدة اللازمة لتقديم المساعدة عند ورود طلبات دعم.

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

العنصر ١

تخطيط البرامج والميزنة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) يُضاف ما يلي في نهاية النص: "والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين".

ويُضاف إنجاز متوقع جديد (ج) هذا نصه:

(ج) زيادة الشفافية والحوار مع الدول الأعضاء في عملية تقديم الخطة البرنامجية لفترة السنتين، والميزانية البرنامجية، وميزانيات المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، والأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (ج) هذا نصه:

(ج) الاستجابات، بما في ذلك عن طريق الاستقصاءات التقييمية للإجراءات التي تتخذها الأمانة العامة في مجالي الشفافية والحوار تحضيراً لخطة السنتين البرنامجية، وميزانيات المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

الاستراتيجية

الفقرة ٢٥-٢٢

يُضاف ما يلي في نهاية الفقرة الفرعية (أ): "وتقديم التوجيه في ذلك إلى الإدارات والمكاتب".

ويستعاض عن الفقرة الفرعية (ج) بما يلي:

(ج) إعداد ما يلي وعرضه على الهيئات التشريعية: مخطط الأمين العام للميزانية؛ والميزانيات البرنامجية لفترة السنتين، بما في ذلك ميزانيات البعثات السياسية الخاصة، وميزانيات المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ وتقارير أداء الميزانية؛ والتقارير الأخرى عن المسائل المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك إصدار البيانات في حينها بشأن الآثار المترتبة في الميزانية على الأنشطة الجديدة فضلا عن مقترحات الميزانية البرنامجية المنقحة أو التكميلية.

تضاف فقرة فرعية جديدة (و) هذا نصها:

(و) تعزيز نظم وإجراءات تقديم تقارير الرقابة المتعلقة بتنفيذ الميزانيات البرنامجية والأموال من خارج الميزانية لكفالة استخدام الموارد بشكل اقتصادي وسليم.

العنصر ٣

الحاسبة والاشتراكات والإبلاغ المالي

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) '٢'، يُستعاض عن عبارة "٣٠ يوما" بعبارة "١٥ يوما".

وفي بداية مؤشر الإنجاز (ج)، تُضاف عبارة "زيادة".

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

العنصر ٢

التخطيط الاستراتيجي والتوظيف

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '١' بما يلي:

١٩ زيادة عدد المرشحين المختارين من الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً في الوظائف الخاضعة لنظام النطاقات الجغرافية.

ويستعاض عن مؤشر الإنجاز (د) بما يلي:

(د) عدد التنقلات الطوعية والتنقلات المقررة إدارياً، بما في ذلك عدد التنقلات بين مراكز العمل الشاقة ومراكز العمل غير الشاقة.

العنصر ٣

خدمات التعلم والتطوير والموارد البشرية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُضاف إنجاز جديد متوقع من الأمانة العامة (د) هذا نصه: ”(د) تحسين مصداقة إدارة الأداء“.

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (أ) ٣٠ هذا نصه: ”٣٠ ارتفاع النسبة المئوية لمتابعي الدورات الدراسية التدريبية الراضين عن نوعية تلك الدورات وصلتها بالموضوع“.

ويُضاف مؤشر إنجاز جديد (د) هذا نصه: ”(د) إكمال المديرين لتقييمات الأداء في مواعيدها“.

العنصر ٥

نظم معلومات الموارد البشرية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُضاف إنجاز جديد متوقع (ب) هذا نصه: ”(ب) جعل تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية أيسر استخداماً“.

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) هذا نصه: ”(ب) زيادة معدل الرضا لدى مستخدمي النظام“.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم

العنصر ١

شعبة المرافق والخدمات التجارية

شدت اللجنة على الحاجة إلى مواصلة مكتب خدمات الدعم المركزية توجيه السياسات العامة والإشراف على حوكمة المشاريع وإدارتها.

مؤشرات الإنجاز

يعاد تقييم مؤشر الإنجاز (د) ليصبح (د) '١' ويضاف مؤشر إنجاز جديد (د) '٢' هذا نصه:

'٢' ارتفاع النسبة المئوية لتذاكر السفر الجوي التي تشتريها المنظمة قبل بداية السفر بمدة لا تقل عن أسبوعين.

الاستراتيجية

الفقرة ٢٥-٤٦

يستعاض عن الفقرة الفرعية (ج) بما يلي:

(ج) تحسين استخدام الحيز المكاني من خلال تخطيط طويل الأجل لأماكن المكاتب يعزز الإنتاجية وراحة شاغلي تلك الأماكن.

ويستعاض عن الفقرة الفرعية (و) بما يلي:

(و) مواصلة تقديم خدمات السفر بشكل يتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة، وفقا لما جاء في الفرع السادس من قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٦٧ ألف، وخدمات النقل، بتطبيق أفضل الممارسات، والتعاون الوثيق مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والاشتراك معها في تحديد المعايير المرجعية.

ويستعاض في الفقرة الفرعية (ط) عن عبارة "الحياة المناخي" بعبارة "أوجه استخدام الطاقة بكفاءة".

العنصر ٣

استمرارية الأعمال

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز جديد (أ) '٣' هذا نصه: '٣' الإبقاء على عدد برامج التدريب السنوية الموجهة إلى صنّاع القرارات في حالة الأزمات.

باء - مكتب الأمم المتحدة في جنيف

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم (جنيف)

١ - هدف المنظمة

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) بما يلي: " (ج) ارتفاع النسبة المئوية لتذاكر السفر الجوي التي تشتريها المنظمة قبل بداية السفر بمدة لا تقل عن أسبوعين".

جيم - مكتب الأمم المتحدة في فيينا

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم (فيينا)

١ - هدف المنظمة

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) بما يلي: " (ب) ارتفاع النسبة المئوية لتذاكر السفر الجوي التي تشتريها المنظمة قبل بداية السفر بمدة لا تقل عن أسبوعين".

دال - مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم (نيروبي)

١ - هدف المنظمة

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) بما يلي: " (ج) ارتفاع النسبة المئوية لتذاكر السفر الجوي التي تشتريها المنظمة قبل بداية السفر بمدة لا تقل عن أسبوعين".

البرنامج ٢٦

الرقابة الداخلية

٤٥٧ - نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة عشرة، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٢٦، الرقابة الداخلية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 26)).

٤٥٨ - وعرض الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية البرنامج وردّ على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٤٥٩ - أعرب عن التقدير للمهام التي ينفذها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والدور الذي يضطلع به في زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها. وجرى التأكيد على أن التنسيق مع هيئات الرقابة الأخرى لازم لتفادي التداخل وازدواجية الجهود.

٤٦٠ - ولوحظ مع القلق أن بعض الفقرات الواردة في التوجه العام لا تعكس صياغة البرنامج التي سبق أن جرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها والتي ترد في الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1). وفيما يتعلق بالفقرة ٢٦-٤، طلبت توضيحات بشأن الولايات والقرارات المحددة التي تدعم الإجراءات الواردة فيها.

٤٦١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات، أعرب عن رأي مفاده أن النطاق العام للإنجاز المتوقع (أ) أوسع مما ينبغي وصعب التنفيذ. وأشار أيضا إلى أن مؤشرات الأداء غير موضوعية وصعبة القياس. وأعرب أيضا عن رأي يقول بضرورة زيادة إبراز عيوب التأخر في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام إدارة المخاطر في المؤسسة ونظام تخطيط موارد المؤسسة وغيرها من مشاريع الإصلاح الكبرى.

٤٦٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، طلبت توضيحات بشأن من يضطلع بدور تحديد مدى ملاءمة عمليات التفتيش والتقييم المواضيعية في سياق تنفيذ البرامج. وجرى أيضا التأكيد على ضرورة التركيز على فعالية التفتيش والتقييم.

٤٦٣ - وأعرب عن القلق بشأن المبادرة التي اتخذها المكتب لإجراء عمليات التقييم المتعلقة بالمسائل والمفاهيم التي لا تزال قيد نظر الجمعية العامة. وأشار على وجه الخصوص إلى قيام المكتب بتقييم تنفيذ ولايات حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونتائجها (A/68/787). وجرى التأكيد على أنه لا يوجد اتفاق في الجمعية بشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية.

٤٦٤ - وينبغي للمكتب أن يتفادى أثناء أدائه مهام التقييم التدخل في المفاوضات الحكومية الدولية بإجراء عمليات تقييم يمكن أن تشكل حكما مسبقا على نتيجة هذه المفاوضات.

٤٦٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، التحقيقات، أعرب عن القلق بشأن إمكانية قياس مؤشر الإنجاز (ب) '٣'. وأشار إلى أنه ينبغي اتخاذ تدابير محددة للحد من عدد التحقيقات غير المكتملة من أجل منع حدوث انتهاكات إضافية وزيادة مساءلة الموظفين، لا سيما في بعثات حفظ السلام. وأعرب أيضا عن آراء بضرورة إتاحة نتائج التحقيقات المتعلقة بأي مخالفات مالية أو إدارية على الموقع الشبكي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٦٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٦، الرقابة الداخلية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٦-١

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

الغرض العام من البرنامج هو تعزيز الشفافية والمساءلة، والإسهام في رفع مستوى الكفاءة والفعالية والقدرة على تحقيق الأهداف في المنظمة.

الفقرة ٢٦-٢

يُستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

ويعمل المكتب عن كثب مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة من أجل ضمان فعالية وكفاءة الرقابة في المنظمة.

الفقرة ٢٦-٤

يُستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

وهو سيحقق ذلك من خلال إصدار تقارير عالية الجودة في المواعيد المقررة تتناول مهام التفتيش والتقييم والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، على نحو يتفق تماما مع ولاية المكتب التي أقرتها الجمعية العامة ومع المعايير الدولية المعمول بها.

الفقرة ٢٦-٥

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

ويساعد المكتب المنظمة في تحقيق نتائج أفضل عن طريق تحديد العوامل التي تؤثر في تنفيذ البرامج بكفاءة وفعالية وفقاً لأموال منها أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية وفي الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية التي أبرمت منذ عام ١٩٩٢.

البرنامج الفرعي ١

المراجعة الداخلية للحسابات

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '١' بما يلي:

”زيادة عدد مرات التنويه بتقارير شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، بما في ذلك التقارير المواضيعية، ومعدل استخدامها في عمليات اتخاذ

القرارات التي تضطلع بها الدول الأعضاء، بما في ذلك فيما يتعلق بالضوابط الداخلية والعمليات وإدارة المخاطر.

وفي مؤشرات الإنجاز (أ) '٢' و (ب) '١' و (ب) '٢'، يُستعاض عن عبارة "الاحتفاظ بذات" بكلمة "زيادة".

البرنامج الفرعي ٢

التفتيش والتقييم

هدف المنظمة

يُستعاض عن هدف المنظمة بما يلي:

تعزيز المساءلة والتعلم والكفاءة والفعالية والتأثير في مجال تنفيذ البرامج، وملاءمة الإجراءات الإدارية، وتقييم ما إذا كانت الأنشطة تناظر الولايات.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع بما يلي:

زيادة الإسهام في عمليات اتخاذ القرارات التي تضطلع بها الدول الأعضاء وزيادة قدرة الأمانة العامة على اتخاذ الإجراءات المناسبة بناء على عمليات التفتيش والتقييم التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتي تقيّم مدى كفاءة وفعالية البرامج والمسائل المواضيعية وقدرات التقييم الذاتي، ومدى ملاءمة الإجراءات الإدارية وما إذا كانت الأنشطة تناظر الولايات.

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز '١' بما يلي:

زيادة النسبة المئوية لعمليات التفتيش والتقييم البراجمية والمواضيعية التي تستعين بها الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج ومدى ملاءمة الإجراءات الإدارية وما إذا كانت الأنشطة تناظر الولايات.

البرنامج الفرعي ٣

التحقيقات

الاستراتيجية

الفقرة ٢٦-٩

يُضاف ما يلي بحيث يشكل الجملة الثانية: "وتشمل الاستراتيجية المتابعة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومع القيادة العسكرية".

الفقرة ٢٦-١٠

يُستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي: "وتنظر الشعبة في السبل التي يمكن أن تؤثر بها في بقية أجزاء النظام من أجل زيادة تأثير التحقيقات وقيمتها".

البرنامج ٢٧

الأنشطة المشتركة التمويل

٤٦٧ - نظرت اللجنة، في جلسيتها الثامنة والحادية عشرة المعقودتين في يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٢٧، الأنشطة المشتركة التمويل، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.27)).

٤٦٨ - وعرض ممثلو الأمين العام البرنامج وردوا على الاستفسارات التي أثّرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٤٦٩ - أعرب عن التأييد للتوجه العام للبرنامج وعناصره الأساسية. وجرى التأكيد على أهمية دور البرنامج فيما يتعلق بأنشطة التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤٧٠ - وطلب إيضاح فيما يتعلق بالتفاعل والتنسيق بين مختلف الهيئات المسؤولة عن كل عنصر من عناصر البرنامج.

٤٧١ - وفيما يتعلق بالعنصر ألف، لجنة الخدمة المدنية الدولية، وجهت بعض الوفود الانتباه إلى تحوّل التركيز في إطار الاستراتيجية من الحفاظ على إدارة فعالة ومتسقة للموارد البشرية إلى نتائج الاستعراض الشامل لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد.

- ٤٧٢ - وأثيرت تساؤلات فيما يتعلق بحالة الاستعراض الشامل وما إذا كان تنفيذ نتائج الاستعراض قد انعكس في الإنجازات المتوقعة لأمانة اللجنة ومؤشرات إنجازها.
- ٤٧٣ - وطلب إيضاح بشأن التأثير المحتمل لإطار التنقل الذي وافقت عليه الجمعية العامة على أعمال اللجنة والإشارات إلى وضع نُهج مبتكرة في مجال إدارة الموارد البشرية.
- ٤٧٤ - وطلب إيضاح بشأن مؤشر الإنجاز المتعلق بالتحسّن في منهجية مقاييس تكلفة المعيشة وما إذا كان ذلك يتعلّق بتحسّن في البيانات أم في منهجية جمع البيانات.
- ٤٧٥ - وفيما يتعلق بالعنصر باء، وحدة التفتيش المشتركة، طرحت أسئلة بشأن حذف الإشارة إلى أنشطة التنسيق والتفاعل بين الوحدة وسائر هيئات الرقابة في إطار الاستراتيجية.
- ٤٧٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن مؤشر الإنجاز (ب) يمكن صقله ليشمل عدد المنظمات المشاركة التي علّقت وردّت على تقارير الوحدة وتوصياتها. وأشار إلى أن مؤشرات الإنجاز يمكن أن تسعى لتحقيق زيادات محددة، باستخدام الفترة السابقة كميّار مرجعي.
- ٤٧٧ - وطلب إيضاح بشأن مستوى التنسيق مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ودور المجلس فيما يتصل بالتقييمات على نطاق المنظومة.
- ٤٧٨ - وطرحت تساؤلات بشأن النهج الجديد فيما يتعلق ببرنامج العمل مقارنة بفترة السنتين السابقة. ولاحظت بعض الوفود عدم توافر تقارير الوحدة المقدّمة لكي تنظر فيها اللجنة أثناء مداولاتها.
- ٤٧٩ - وشدّدت بعض الوفود على أهمية نظام المتابعة القائم على الإنترنت. وطلب إيضاح بشأن تلك الأداة، لا سيما فيما يتصل بمعدل قبول المنظمات المشاركة لتوصيات الوحدة ومعدل تنفيذها لها. وفيما يتعلّق بالتحديات المحيطة بزيادة الوعي بتقارير الوحدة وتوصياتها، أُقترح تنظيم حملات للتوعية.
- ٤٨٠ - وفيما يتعلق بالعنصر جيم، أثّرت تساؤلات بشأن تحديد التحديات العالمية ذات الأولوية العالية في التوجه العام، والتي قد لا تُجسّد تماما وجهة نظر الدول الأعضاء. وأعرب عن القلق بشأن إدراج دعم تعميم منظورات الشباب في سياسات المنظومة وبرامجها. وطلب، على وجه الخصوص، إيضاح بشأن الولايات المحددة التي تتطلب تعميم تلك المنظورات.
- ٤٨١ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ينبغي أن تُدرج في سياق ولايات الهيئات الحكومية الدولية لتُجسّد أن عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين يسترشد بتلك الولايات.

٤٨٢ - وتم التأكيد على أهمية الدور التنسيقي لمجلس الرؤساء التنفيذيين. ولكن أعرب عن رأي مفاده أنه يمكن تحقيق المزيد من التعاون بين المجلس وسائر الهيئات الرقابية. وطلب، على وجه الخصوص، تقديم إيضاح بشأن المدى الذي تتمكّن فيه وحدة التفتيش المشتركة من المشاركة في الاجتماعات والمناقشات المواضيعية للمجلس. وأعرب عن القلق بشأن الإيجاز الواضح الذي استعرضت به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقارير الوحدة وطلب إيضاح بشأن آلية تكفل النظر المستفيض في التقارير.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٨٣ - لاحظت اللجنة أهمية عمل لجنة الخدمة المدنية الدولية، بما في ذلك استعراض النظام الموحد لأجور الموظفين.

٤٨٤ - وأحاطت اللجنة علماً مع التقدير باعتزام وحدة التفتيش المشتركة وضع نهج أكثر استراتيجية في اختيار المسائل التي سيشملها برنامج عملها.

٤٨٥ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٧، الأنشطة المشتركة التمويل، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بالتعديلات التالية:

جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
التوجه العام

الفقرة ٢٧-١٣

في نهاية الجملة الثانية، تُضاف العبارة "على أساس القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء".

الفقرة ٢٧-١٤

في الجملة الثالثة، تُدرج العبارة "على الصعيدين الوطني والدولي" بعد العبارة "سيادة القانون".

الفقرة ٢٧-١٦

في الجملة الأولى، تضاف العبارة "مع الامتثال الكامل للقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء"، بعد العبارة "بكفاءة وفعالية".

مؤشرات الإنجاز

في نهاية مؤشر الإنجاز (أ) '١٠'، تُدرج العبارة "والقرارات الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية".

البرنامج ٢٨ السلامة والأمن

٤٨٦ - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة عشرة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٢٨، السلامة والأمن من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.28)).

٤٨٧ - وقدم وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن البرنامج ورد على الأسئلة التي طرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٤٨٨ - تم التشديد على أهمية البرنامج في كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة حيث إنه يسرّ للمنظمة أداء عملها دون عراقيل، وبخاصة فيما يتصل بالعمليات الحكومية الدولية.

٤٨٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، تنسيق شؤون الأمن والسلامة، أثارت أسئلة بشأن تعديل الإنجاز المتوقع (ب)، أي تقديم خدمات الحماية لكبار مسؤولي الأمم المتحدة بطريقة منتظمة ومنسقة. والتمس إيضاح فيما يتعلق بتوفير خدمات الحماية لكبار المسؤولين الحكوميين. وأشار إلى أن مؤشر الإنجاز (ب) قد تغير من زيادة عدد عمليات حماية الموظفين إلى زيادة حالات السفر المستعرضة. وأعرب عن رأي مفاده أن المؤشر السابق هو الأنسب لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الإنجاز المتوقع. والتمس إيضاح بشأن توفير التدريب وإتاحة التدريب المتخصص للموظفين العاملين في مراكز العمل البالغة الخطورة، وكذلك إتاحة التدريب لأفراد أسرهم.

٤٩٠ - وأثير سؤال بشأن الكيفية التي يمكن بها لإدارة شؤون السلامة والأمن أن تكفل تقديم عمليات الحماية الشخصية المنسقة في الأمم المتحدة. والتمس إيضاح فيما يتعلق بتقييم مؤشرات الإنجاز المتصلة بتحديث تقييمات المخاطر الأمنية، وتنفيذ معايير العمل الأمنية الدنيا ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، وبخاصة فيما يتعلق بعملية تصديق شعبة العمليات الإقليمية عليها.

٤٩١ - أما فيما يتعلق باستراتيجية تنفيذ العنصر ١، تنسيق العمليات الميدانية الإقليمية، من البرنامج الفرعي ٢، التنسيق والدعم الميدانيان الإقليميان، فقد أثّرت أسئلة بشأن الدور الذي تضطلع به البلدان المضيفة في تنسيق الأنشطة الأمنية ومشاركتها في تعزيز الأمن في مراكز عمل الأمم المتحدة.

٤٩٢ - وفيما يتعلق بالعنصر ٢، الدعم الميداني، من البرنامج الفرعي ٢، أشارت الوفود إلى التغيير في مجال التركيز في الإنجاز المتوقع (د)، والتّمسّس إيضاح فيما يتعلق بدور الإدارة في مجال إدارة مخاطر الطيران بالنظر إلى الأعمال التي تقوم بها إدارة الدعم الميداني في المجال نفسه.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٩٣ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٨، السلامة والأمن من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

جيم - التقييم

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض تنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والخمسين بشأن تقييم برامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعد مرور ثلاث سنوات على إصدارها

٤٩٤ - نظرت اللجنة، في جلستها الثانية المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض تنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والخمسين بشأن تقييم برامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعد مرور ثلاث سنوات على إصدارها (E/AC.51/2014/2).

٤٩٥ - وعرضت وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التقرير، وردّ ممثلو المكتب وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الأسئلة التي طُرحت أثناء النظر في التقرير.

المناقشة

٤٩٦ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير، حيث أشارت إلى أنه تضمن معلومات مفيدة ذات جودة عالية، وأقرّت بأن التوصيات الأربع جميعها قد نُفّذت. ولاحظت بضعة وفود أن التوصيتين ١ و ٢ تتسمان بشيء من العمق، في حين أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للتوصيتين ٣ و ٤. ولوحظ أنه لم يُقدّم تعليق بشأن أثر تنفيذ التوصيات بخلاف خفض المنشورات.

٤٩٧ - وفيما يتعلق بالتوصية ٢، أعرب عن التأييد للجهود التي تبذلها الإدارة من أجل النجاح في وضع مصفوفة للتنفيذ تهدف إلى تنسيق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ نتائج المؤتمر؛ ورُئي أن تلك المبادرة يمكن أن تستخدم باعتبارها ممارسة فضلى.

٤٩٨ - وأعرب عن شاغل مفاده أن الإدارة لا ينبغي أن تضع أولويات برنامجية ذات صلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حتى تتخذ الدول الأعضاء قرارات في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وأشار أيضا إلى أن الدول الأعضاء لم تُحدد أولويات للبرامج الفرعية. وطرح سؤال آخر بشأن الكيفية التي تُجسّد بها نشرة الأمين العام عن مجلس المنشورات ما قضت الجمعية العامة من قرارات بشأن المنشورات.

٤٩٩ - كما أعربت عدّة وفود عن رأي مفاده أن الانخفاض الإجمالي في عناوين تقارير الإدارة والنسخ المطبوعة منها لا ينبغي أن يؤثر سلبا على إمكانية حصول الدول الأعضاء على المعلومات أو الوصول إلى التقارير في البلدان التي تعاني من ضعف في إمكانية الوصول إلى الإنترنت. وإضافة إلى ذلك، أعرب عن آراء مفادها أن مبادرة "الاقتصاد في استخدام الورق" لم يوافق عليها إلا على سبيل التجربة، وينبغي ألا ينظر إليها على أنها وسيلة لزيادة استخدام التكنولوجيا؛ وأنه ينبغي، مع ذلك، التأكد من الوصول إلى الجمهور المستهدف. وذهب رأي إلى أن مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق يعد فكرة جيدة لأنه يساعد ضمن جملة أمور على خفض البصمة الكربونية. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت منشورات الإدارة تصل إلى جمهور الشباب بصفة خاصة.

٥٠٠ - وأثيرت أيضا بعض النقاط بشأن التوصيات التي قُدمت إلى الإدارة، بما في ذلك ما إذا كانت التوصيات ذات طابع فني بقدر كاف، وإلى أي مدى يمكن قياس تنفيذها. وإضافة إلى ذلك، وُجّه الانتباه إلى الفقرة ٧ من التقرير، بشأن تعزيز التعاون والشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين، وصلتها بالفقرة ٧-٤ من الوثيقة A/67/6 (Prog. 7).

الاستنتاجات والتوصيات

٥٠١ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضمن إدراج مكتب خدمات الرقابة الداخلية في توصياته المقبلة، حيثما يتسنى ذلك، مؤشرات تُيسّر قياس أثر/نتيجة تنفيذ تلك التوصيات.

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٣

٥٠٢ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٣ (E/2014/69).

٥٠٣ - وعرضَ مدير مجلس الرؤساء التنفيذيين التقرير، وأجاب على الأسئلة المثارة أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٥٠٤ - رحبت الوفود بالتقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠١٣ وأقرّت بأهمية الدور الذي يضطلع به المجلس وهيئاته الفرعية، لا سيما في ظل مواصلة المجتمع الدولي التصدي لعواقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. واعترّف بالتقدم الذي أحرزه مجلس الرؤساء التنفيذيين بهدف تعزيز التنسيق والاتساق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن مسائل السياسات والمسائل الإدارية والتنفيذية.

٥٠٥ - وأكدت الوفود على أهمية كفالة أن يسترشد عمل المجلس بالولايات الحكومية الدولية. ورأى بعض الوفود أن مهمة التنسيق التي يضطلع بها المجلس ضرورية لتحسين استخدام الموارد وزيادة أثرها إلى أقصى حد، وتجنب تكرار العمل بين كيانات الأمم المتحدة، وتحسين الكفاءة والفعالية والقدرة على التكيف في منظومة الأمم المتحدة.

٥٠٦ - واعتُبر التقرير الاستعراضي السنوي إسهاماً مهماً في تحسين شفافية المجلس ومساءلته. وأعرب عدد من الوفود عن ارتياحه لما يتضمنه التقرير من معلومات تفصيلية عن مجموعة واسعة من الأنشطة المنفذة تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين. ورغم تسليم عدة وفود بعدم توافر إمكانية لمعالجة كل موضوع من المواضيع بشكل مفيد، فقد حددت تلك الوفود مسائل عدة باعتبارها من المسائل الهامة التي لا تردّ في التقرير. وعلى ضوء الولايات التي تدعو كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن البرمجة على الصعيد القطري، ودعم المشاريع التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وُجّهت دعوات إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمعالجة هذا الموضوع.

وشملت المسائل الأخرى التي تهم الوفود والتي لم يتناولها التقرير الدور التحويلي للتكنولوجيا، وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في البلدان التي تمرُّ بتراعات أو البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، والأمراض غير المعدية. وطلبت الوفود أيضاً توضيحاً بشأن التنويه على وجه الخصوص بالثقيف الجنسي الشامل في تعليم الشباب.

٥٠٧ - واستفسرت الوفود عن طبيعة الولاية المتمثلة في إدماج سيادة القانون في عمل الأمم المتحدة، وأكدت مجدداً أهمية السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان بوصفها ولايات رئيسية للأمم المتحدة.

٥٠٨ - وأقرت الوفود بجهود مجلس الرؤساء التنفيذيين الرامية إلى تعزيز الإعداد للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة. وطلبت توضيحات عن طابع "المساهمات المشتركة" المقدمة من مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى المؤتمرات ومؤتمرات القمة. ورحب عدد من الوفود بقرار المجلس تنظيم اجتماع جانبي رفيع المستوى في إطار المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٠٩ - وأشار إلى أن اللجنة أكدت مجدداً، في دورتها السابقة، على أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورحبت بالاستعراض الدوري الذي يُجريه مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن تنفيذ تلك الأهداف على الصعيد القطري. وأعرب عن رأي مفاده أن العمل المنسق لا يزال يؤدي دوراً رئيسياً على مسار تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً. وأعربت الوفود عن ارتياحها لأن عملية الاستعراض التي يُجريها مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن تنفيذ الأهداف قد بدأت بالفعل تؤتي ثمارها، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي. وشجّع المجلس على مواصلة العمل الذي يبذله من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وسعى وفد إلى الحصول على تطمينات بأن عملية الاستعراض التي يُجريها المجلس لا تشكل تكراراً لإجراءات متخذة على مستوى آخر. وطلب وفد آخر الحصول على مزيد من المعلومات عن الاختناقات التي تحدث على المستوى القطري، وما جرى تحديده من حلول لمعالجة هذه المسألة في عمليات الاستعراض المنفذة حتى الآن. وسأل أحد الوفود عما إذا كان المجلس قد استعرض التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية).

٥١٠ - وفيما يتعلق بالعمل الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين بهدف تنسيق الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وُجّه سؤال عن الاستعراض الذي أجرته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بشأن النتائج والتوصيات

الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمم العام والمعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون إقامة شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات عن طريق التنمية المستدامة. وتم التأكيد أنه لا ينبغي للمجلس أن يحاول الحكم مسبقاً على نتائج المناقشة الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥١١ - ورغم التأكيد مجدداً على أهمية أنشطة التنسيق التي ينفذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في سياق الاستعدادات الجارية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أعرب عن قلق شديد بشأن قرار منظومة الأمم المتحدة دعم النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير المذكور أعلاه الذي أعده فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، تم التركيز على أن الجمعية العامة لم تنظر في التقرير ولم تتخذ إجراءات بشأنه.

٥١٢ - وأبدت الوفود تأييداً إلى حد كبير للجهود التي يبذلها المجلس من أجل تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها داخل منظومة الأمم المتحدة، في مجالات من بينها الهجرة الدولية والتنمية، والشباب، وتغير المناخ. وطلبت الوفود مزيداً من المعلومات بشأن الولايات المرتبطة بجرائم الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني.

٥١٣ - وأشارت الوفود إلى الأنشطة التي ينفذها مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن حقوق الإنسان، وأعربت عدة وفود عن دعمها لجهود المجلس الرامية إلى دمج تلك المسألة في أعماله، مع التشديد على ضرورة تحقيق الاتساق في السياسات في هذا المجال. وتم التأكيد على أن حقوق الإنسان هي مسألة ذات طابع عالمي، وأنها ليست ذات صلة بالبلدان النامية فحسب. وطلبت عدة وفود توضيحات بشأن أي روابط قائمة بين الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والأهداف الإنمائية، ومزيداً من المعلومات أيضاً عن قيام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بنشر مستشارين لشؤون حقوق الإنسان في مكاتب المنسقين المقيمين، بما في ذلك تحديد الأفرقة القطرية التي أرسل إليها مستشارون، والبلدان التي طلبت المساعدة في مجال تنمية القدرات استعداداً للاستعراض الدوري الشامل الذي يُجريه مجلس حقوق الإنسان. وطلب أحد الوفود توضيحات بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان. ووُجّه سؤال بشأن نشر المنشور الصادر عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بعنوان تعميم مراعاة حقوق الإنسان في سياق التنمية: قصص من الميدان.

٥١٤ - ووُجّهت أسئلة عن الأساس التشريعي الذي يقوم عليه نشر مستشارين لشؤون حقوق الإنسان في مكاتب المنسقين المقيمين. وطلب أيضاً الحصول على معلومات بشأن الأساس التشريعي لهذا النشر من كلٍّ من لجنة حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة

الإثمائي. وأعرب عن معارضة شديدة إزاء أي محاولة لفرض شروط بشأن الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية.

٥١٥ - وفيما يتعلق بعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلق بتعزيز فعالية وكفاءة واتساق وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، أُشيد بعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إجراءات التشغيل الموحدة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، لما حققه من تحسين في أوجه الكفاءة على الصعيد القطري. ووُجّه سؤال عن المرحلة التي بلغتها مبادرات "توحيد الأداء".

٥١٦ - وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود المجلس الرامية إلى تحسين الوظائف الإدارية والتنظيمية في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال إدارة الموارد البشرية وخدمات الخزانة المشتركة والمشتريات. وشُجّع المجلس على مواصلة عمله الهادف إلى تنسيق أساليب العمل وتبسيطها. وفيما يتعلق بالمرفق المشترك لخدمات منظومة الأمم المتحدة في برازيليا، رأت الوفود أنه من المهم التشديد على الطابع التجريبي للمبادرة وانتظار نتائجها قبل تقييم ما إذا كانت ستحقق وفورات نتيجةً لزيادة أوجه الكفاءة وخفض تكاليف المعاملات. وطلب وفد الحصول على معلومات عن المنظمات التي تشكل جزءاً من مركز الخدمات المشتركة. وطلبت توضيحات عما إذا كان المجلس قد بذل جهوداً لتبسيط تنفيذ البرامج على الصعيد القطري، لا الخدمات الإدارية فحسب، مما من شأنه أيضاً أن يحقق وفورات مالية وأن يزيد من الأثر الناجم في المجتمعات المستفيدة. وفيما يتعلق بالنظام الجديد لتسجيل البائعين، أعربت عدة وفود عن تقديرها لجهود المجلس الرامية إلى زيادة فرص استفادة بائعين ينتمون إلى بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من عروض الشراء، وذكرت أنهما تتطلع إلى معرفة المزيد عن النتائج التي حققتها هذه المبادرة في التقرير الاستعراضي السنوي المقبل. وأشار إلى التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وطلبت أيضاً توضيحات عن طبيعة دور مجلس الرؤساء التنفيذيين فيما يتصل بأسعار الموظفين المعيّنين لفترات قصيرة لأداء مهام الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية.

٥١٧ - ولاحظت الوفود أن الخطط الاستراتيجية التي اعتمدها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تشكل أساساً سليماً لنهج يركز على تحقيق النتائج على صعيد التنسيق. ووجّه أحد الوفود سؤالاً عن مواءمة الإطار الزمني للخطط الاستراتيجية (٢٠١٣-٢٠١٦) مع دورة الإطار الاستراتيجي. وطلب المزيد من المعلومات عن السبل التي يعتزم المجلس استخدامها في التعامل مع التعقيد المتزايد للاتجاهات السائدة في بيئة عمل الأمم المتحدة، وندرة الموارد وسائر الاتجاهات الطويلة الأمد.

٥١٨ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لإدخال تحسينات على الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين، ولا سيما في عرض إحصاءات منظومة الأمم المتحدة. وجرى الاستفسار عن أعضاء المجلس وهيئاته الفرعية. ورحبت الوفود بمواصلة التعاون بين المجلس والهيئات الأخرى الممولة تمويلًا مشتركًا.

الاستنتاجات والتوصيات

٥١٩ - أشارت اللجنة إلى الإسهامات المقدمة من مجلس الرؤساء التنفيذيين، في عام ٢٠١٣، من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن مسائل السياسات والمسائل التنفيذية والإدارية.

٥٢٠ - ورحبت اللجنة، على وجه الخصوص، بالجهود المكثفة التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين في الإعداد للمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة، وكذلك بالعمل على التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة له، وبالنهج الفعال لدعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري من أجل تحقيق نتائج ملموسة، في جملة أمور.

٥٢١ - وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة قد دعت الأمين العام، في قرارها ٢٩٢/٦٧، إلى أن يدعم، بصفته رئيسًا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، اتباع نهج منسق فيما يتعلق بتعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة. وأوصت اللجنة، مع التأكيد على أهمية اتخاذ إجراءات سريعة لتنفيذ ذلك القرار، بأن تطلب الجمعية إلى المجلس توفير معلومات عن تنفيذ القرار والإبلاغ عن التقدم المحرز في المستقبل في تقاريرها المقبلة المقدمة إلى اللجنة.

٥٢٢ - وأقرت اللجنة بالعمل المستمر الذي يبذله مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل تنسيق ممارسات العمل وتبسيطها، ورحبت بفرص تعزيز أوجه الكفاءة من خلال الحد من الأعباء الإدارية والإجرائية سعياً إلى زيادة الاتساق والتنسيق والفعالية والمساءلة والمصداقية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وطلبت اللجنة أن يجري إبلاغها عن التقدم المحرز في هذا الصدد في المستقبل، وأوصت بأن توجه الجمعية العامة انتباه الأمين العام، بصفته رئيسًا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة الاستمرار في معالجة هذه المسألة.

٥٢٣ - وأحاطت اللجنة علماً بإنشاء مركز متكامل للخدمات وبدء عمل مرفق مشترك لخدمات منظومة الأمم المتحدة في برازيليا، وأكدت أن نتائج هاتين المبادرتين لم تُحدد بعد من حيث الكفاءة والتكاليف.

٥٢٤ - ورحبت اللجنة بعمل المجلس بشأن تنفيذ الممارسات الجيدة في مجال إدارة الأداء. وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وبصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بتبادل الأمثلة عن الخبرات الجيدة والدروس المستفادة مع مديري الموارد البشرية في المنظمات الأعضاء.

٥٢٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يشجّع على مواصلة إدماج الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن البرمجة العادية على الصعيد القطري للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، على مستوى الصناديق والبرامج، والوكالات المتخصصة وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٥٢٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين الإبلاغ عن النتائج المحققة في النظام الجديد لتسجيل البائعين من حيث زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عمليات الشراء في منظومة الأمم المتحدة وفقاً للقواعد والأنظمة السارية.

٥٢٧ - وأكدت اللجنة على الدور الرئيسي الذي ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين أن يضطلع به لكفالة توافر دعم منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد ومتابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفقاً للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة. ولهذا الغرض، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يُدرج في التقرير السنوي المقدم من المجلس إلى اللجنة، في دورتها الخامسة والخمسين، معلومات عن سبل ووسائل تعزيز الدور المتمثل في تعزيز اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة، لكفالة إجراءات منسقة وفعالة بشأن مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بهذه الخطة العالمية.

٥٢٨ - وأحاطت اللجنة علماً بالفقرة ١٦ من التقرير، وأشارت في هذا السياق إلى الفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٦٨/٦ المتعلق ببدء عملية مفاوضات حكومية دولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأكدت مجدداً في هذا الصدد على ضرورة أن يحترم مجلس الرؤساء التنفيذيين القرارات الحكومية الدولية ذات الصلة أثناء إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٢٩ - ولاحظت اللجنة الإشارة الواردة إلى سيادة القانون في الفقرة ١٧ من التقرير، وذكرت في هذا السياق أن الركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة هي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

٥٣٠ - وأكدت اللجنة مجددا توصياتها إلى الجمعية العامة بتوجيه انتباه الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى الشواغل التالية:

(أ) الحاجة إلى كفالة أن تكون الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بالاتساق على نطاق المنظومة، متمشية مع الولايات الحكومية الدولية؛

(ب) الحاجة إلى كفالة زيادة مواءمة تدابير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مع الإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال المشتريات.

٥٣١ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل الحوار المباشر والموضوعي القائم بين المجلس والدول الأعضاء، وفقا للفقرة ٤ من قرارها ٢٨٩/٦٤، سعياً إلى زيادة تحسين وتعزيز شفافية مجلس الرؤساء التنفيذيين ومساءلته أمام الدول الأعضاء.

باء - دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٥٣٢ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2014/3).

٥٣٣ - وقام وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٥٣٤ - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا على جودة العرض الذي قدمه وأشادت بشمولية التقرير. وأعربت عن دعمها لعمل مكتبه، وبخاصة في مجال تعزيز تماسك وتنسيق دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ورحبت بالتقدم المحرز حتى الآن.

٥٣٥ - وأكدت الوفود مجدداً الأولوية التي تحظى بها أفريقيا في جدول الأعمال العالمي وكررت تأكيد أهمية تكثيف الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لجميع الأولويات القطاعية لعمل المنظمة من أجل أفريقيا. كما أكدت مجدداً دعمها للشراكة الجديدة ومبادراتها، مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وبرنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا، ولمبادرة الطاقة المستدامة للجميع والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وأعربت عن تأييدها لآلية الرصد لاستعراض الالتزامات التي جرى التعهد بها من أجل تنمية أفريقيا، التي أنشئت بموجب القرار ٢٩٣/٦٦.

٥٣٦ - وإذ أعربت الوفود عن تقديرها للإنجازات الهامة التي تحققت في ما يخص المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أبرزت أهمية تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا. وشددت الوفود على أهمية تطوير البنية التحتية، والتنمية الزراعية والأمن الغذائي، والتكيف مع تغير المناخ والقدرة على مواجهة آثاره، والصرف الصحي، والتصنيع وتحقيق القيمة المضافة، والتنوع الاقتصادي، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، والإدارة الفعالة لعمليات التحضر، والقضاء على الفقر، والحوكمة الرشيدة، وتحقيق السلام والأمن من أجل تحوّل أفريقيا. وأشار إلى أن سنة ٢٠١٤ كانت سنة الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا ووجهت الدعوة لزيادة صقل آلية عالمية تُعنى بالأمن الغذائي.

٥٣٧ - وأشارت الوفود إلى الطابع المتغير دائماً لأولويات التنمية الأفريقية، كما هي مجسدة في الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والإطار الاستراتيجي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وبرنامج الاتحاد الأفريقي المقبل لعام ٢٠٦٣، قائلة إن هناك حاجة للتخلي بالمرونة عند التوفيق بين دعم منظومة الأمم المتحدة وأولويات التنمية الأفريقية الراهنة والمستجدة.

٥٣٨ - وشددت الوفود على ضرورة مواصلة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع أولويات أفريقيا، على النحو المبين بوضوح في الموقف الأفريقي الموحد الذي اعتمد مؤخراً بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت أيضاً على الحاجة إلى مواصلة تعزيز التماسك والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة دعماً للتنمية في أفريقيا، ولا سيما في ظل المشاورات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت بعض الوفود على الحاجة إلى التنسيق الوثيق بين هذه العملية وأهداف التنمية المستدامة، وفقاً للولاية المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية، وضمن أن تحتل التنمية المستدامة مكانة مركزية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٣٩ - وشددت الوفود على أهمية الصلة الرابطة بين السلام والأمن والتنمية ورحبت بالمبادرات العالمية المتخذة لدعم التنمية في أفريقيا، بما في ذلك عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا وخطة عمل يوكوهاما للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ التي اعتمدها مؤخراً، علاوة على الشراكات الاستراتيجية الثنائية الأخرى المبرمة مع أفريقيا. وأشارت الوفود إلى أن هناك أيضاً حاجة، عند دعم التنمية في أفريقيا، إلى إيلاء الاعتبار الواجب لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٥٤٠ - وأكدت الوفود ضرورة تعزيز آليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وأعرب عن رأي مفاده أن هناك حاجة إلى تدعيم آلية التنسيق الإقليمية ومجموعاتها التسعة بالموارد المالية والبشرية الكافية لتعزيز تنفيذ التعاون بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وتحسين سبل تنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة على المستوى الإقليمي.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٤١ - رحبت اللجنة بتقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2014/3) وأوصت بأن تقرر الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ١١٢ إلى ١١٩ من التقرير.

٥٤٢ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تضمين تقاريره المقبلة معلومات مفصلة تتعلق بالنتائج المحتملة للإنجازات المتحققة في سبيل بلوغ أهداف الشراكة الجديدة.

٥٤٣ - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة تشجيع المزيد من الاتساق في عملها الداعم للشراكة الجديدة، استناداً إلى المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا، وأهابت بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية، بما في ذلك تمويل البرامج والمشاريع وتعبئة الموارد وتقديم المساعدة الإنسانية.

٥٤٤ - وأوصت اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة التنسيق بصورة وثيقة مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، بوصفها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي، ومع غيرها من هيئات مفوضية الاتحاد

الأفريقي والشراسة الجديدة، وذلك لمواصلة تعزيز تنفيذ خطة العمل الأفريقية للاتحاد الأفريقي والشراسة الجديدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

٥٤٥ - وأوصت اللجنة بأن تشدد الجمعية العامة على الحاجة إلى أن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية مراعاة آراء و/أو تعليقات و/أو إسهامات الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية الأخرى مراعاة تامة في ما تضعه من سياسات وتتخذ من قرارات، ولا سيما في مجالات الوساطة ومنع نشوب النزاعات والسلام والأمن.

٥٤٦ - وأوصت اللجنة أيضاً بألا تتضمن تقارير الأمين العام عن الشراكة الجديدة معلومات بشأن الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات فحسب، ولكن أيضاً معلومات عن الإجراءات والنتائج الملموسة الأخرى في ما يتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة لمشاريع الشراكة الجديدة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن التقارير المقبلة ينبغي أن تواصل تعزيز التركيز على الأثر الذي تحدثه، كماً ونوعاً، الأنشطة التي تنفذها كيانات منظومة الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة، في ما يتعلق بالموارد.

٥٤٧ - وأقرت اللجنة بالدور الهام الذي يؤديه تطوير البنية التحتية المادية في أفريقيا، ولا سيما الطاقة والسكك الحديدية والطرق السريعة، وأوصت بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام أن يكتف جهوده لحشد دعم منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، ولا سيما للمبادرات التي تقوم بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٥٤٨ - وأكدت اللجنة على ضرورة تنفيذ الولاية المتعلقة بآلية الرصد في الوقت المناسب وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل احتواء التقارير المقبلة على معلومات مفصلة عن حالة تنفيذ الولاية الصادرة في هذا الشأن.

الفصل الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة

٥٤٩ - وفقا للفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٤، تقدم اللجنة إلى كل من المجلس والجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين مشفوعا بالوثائق المطلوبة، ليقوما باستعراضه.

٥٥٠ - وفي المقرر ١٦٣/١٩٨٣، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يعرض على الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعداد هذه الوثائق وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في إعداد الوثائق و/أو قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متشابهة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

٥٥١ - ويرد أدناه مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة. وقد أُعدّ المشروع على أساس الولايات التشريعية القائمة، وسيُستكمل في نهاية الدورة الحالية في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
 - ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
 - ٣ - المسائل البرنامجية:
- (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ و ٢٢٤/٦٢)؛

الوثائق

الملزمات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ و ٢٢٤/٦٢)

تقرير الأمين العام: التنقيحات المقترحة إدخالها على الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨)

(ب) التقييم

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٢)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لمركز التجارة الدولية (قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لرصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية: الدروس المستفادة (قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨)

٤ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين
في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٤
(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة
الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩)

- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - المسائل البرنامجية:
 - (أ) الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛
 - (ب) الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛
 - (ج) التقييم.
- ٤ - مسائل التنسيق:
 - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
 - (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

A/69/6 (Part one) و Corr.1 الجزء الأول: موجز الخطة

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة
المؤتمرات A/69/6 (Prog. 1)

الشؤون السياسية A/69/6 (Prog. 2)

نزع السلاح A/69/6 (Prog. 3)

عمليات حفظ السلام A/69/6 (Prog. 4)

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية A/69/6 (Prog. 5)

الشؤون القانونية A/69/6 (Prog. 6)

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية A/69/6 (Prog. 7)

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية
الصغيرة النامية A/69/6 (Prog. 8)

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا A/69/6 (Prog. 9)

التجارة والتنمية A/69/6 (Prog. 10)

البيئة A/69/6 (Prog. 11)

المستوطنات البشرية A/69/6 (Prog. 12)

المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية A/69/6 (Prog. 13)

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة A/69/6 (Prog. 14)

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	A/69/6 (Prog. 15)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	A/69/6 (Prog. 16)
التنمية الاقتصادية في أوروبا	A/69/6 (Prog. 17) و Corr.1
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	A/69/6 (Prog. 18)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا	A/69/6 (Prog. 19)
حقوق الإنسان	A/69/6 (Prog. 20)
توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	A/69/6 (Prog. 21)
اللاجئون الفلسطينيون	A/69/6 (Prog. 22)
المساعدة الإنسانية	A/69/6 (Prog. 23)
الإعلام	A/69/6 (Prog. 24) و Corr.1
خدمات الإدارة والدعم	A/69/6 (Prog. 25)
الرقابة الداخلية	A/69/6 (Prog. 26)
الأنشطة المشتركة التمويل	A/69/6 (Prog. 27)
السلامة والأمن	A/69/6 (Prog. 28)

وثائق أخرى

تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	A/69/144
التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٣	E/2014/69
جدول الأعمال المؤقت المشروح	E/AC.51/2014/1
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض تنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها	E/AC.51/2014/2

الحادية والخمسين بشأن تقييم برامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعد مرور ثلاث سنوات على إصدارها

تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا E/AC.51/2014/3

مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق Rev.1 E/AC.51/2014/L.1

مذكرة من الأمانة العامة عن تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة E/AC.51/2014/L.2

مذكرة من الأمانة العامة عن جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة ووثائق الدورة E/AC.51/2014/L.3

مشروع تقرير اللجنة E/AC.51/2014/L.4

و Add.1

مذكرة من الأمانة العامة عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: استعراض الجزء الثاني من الخطة البرنامجية لفترة السنتين حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية E/AC.51/2014/CRP.1

و Add.1 و 2

مذكرة من الأمانة العامة بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ E/AC.51/2014/CRP.2

قائمة الوفود E/AC.51/2014/INF/1

